

تبرئة الإمام مسلم

من شرط الحديث الصحيح المنسوب إليه
ومقارنة ما صح من شرطه بشرط كبار أئمة الحديث

الشيخ المحدث

أحمد بن عبد الستار بن صبري النجار

اسم الكتـــاب: تبرئة الإمام مسلم
تـــــأليف : أحمد بن عبد الستار النجار
القيــــــاس: ١٧ سم ×٢٤ سم
عدد الصفحات: ٢٦٢ صفحة
ســـنة الطبع: ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م
النـــاشـــر: مؤسسة ثائر العصامي
المـــطبـــعة: جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة

الطبـعة الأولى

2015

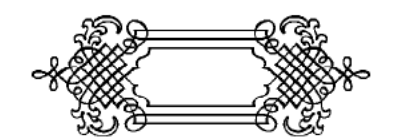




العـراق – بغـداد – شـــارع المتنبي

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢٣٦٩ لسنة ٢٠١٥

07902632131- 07703670874
thaeresami@yahoo.com



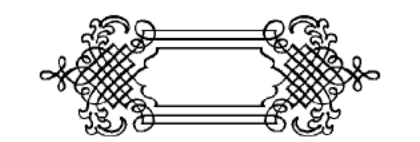
المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا(صلى الله عليه وسلم) عبده ورسوله.

اما بعد:

فأن مكانة أي كتاب في الحديث الصحيح إنما هي من مكانة مؤلفه وشرطه في تحري الأخبار الصحيحة التي نقلها الثقات مع مراعاة اتصالها وخلوها مما يعلها، ولما كان كتاب الإمام مسلم هو الكتاب الوحيد الذي زاحم صحيح الإمام البخاري أو كاد أن يزاحمه فيما افرد من المصنفات في الحديث الصحيح، فلا بد لمن تصدى لنقد الأخبار والكلام في الرجال من فهم شرط هذا الإمام الكبير كما أراده هو لا كما ذهب إليه من يصحح المراسيل زاعما أن هذا على شرط مسلم.





فهذا الكتاب إنما هو لبيان شرط الحديث الصحيح عند الإمام مسلم كما نص عليه في مقدمة كتابه وعمل به في صحيحه ومقارنة شرطه بشرط كبار أئمة الحديث، إلا أني لما رأيت أن الشرط المنسوب للإمام مسلم قد انتشر بين الناس وصار من الصعب فهم كلام الإمام مسلم وعمله في الصحيح إلا من خلال مقدمات رأيت أن اجعل هذه المقدمات أبوابا في هذا الكتاب يمكن من خلال فهمها فهم الباب الأخير الذي يبين شرط هذا الإمام الجهبذ في الحديث الصحيح كما بينت شرط الأئمة الكبار في الحديث الصحيح على ما ستجده في هذا الكتاب إن شاء الله

هذا واسأل الله عز وجل التوفيق والسداد وصلى الله على نبيه محمد وعلى اله وصحبه وسلم

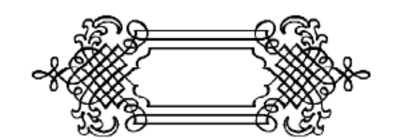






النظر فيمن يعتمد ومن لا يعتمد قوله في نقد الخبر





ما جاء في السؤال عن الإسناد

قال الإمام احمد بن حنبل: أخبرنا محمد بن الصباح قال حدثنا إسماعيل عن عاصم الأحول عن بن سيرين قال: كانوا لا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وإلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[1].

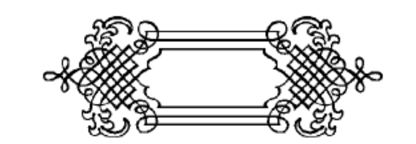
قال الإمام مسلم: حدثنا حسن بن الربيع حدثنا حماد بن زيد عن أيوب وهشام عن محمد وحدثنا فضيل عن هشام قال وحدثنا مخلد بن حسين عن هشام عن محمد بن سيرين قال إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم[2].

قلت: فالإسناد إنما سئل عنه لينظر في صحة الخبر من ضعفه وذلك بالنظر

[1] - العلل ومعرفة الرجال جزء ٢ صفحة ٥٥٩

[2] - صحيح مسلم جزء ١ صفحة ١٤





في رجال الإسناد واتصاله[1] ومعانيه وعلله ومازال أهل الحديث ينظرون في أسانيد الأخبار حتى سمي من بلغ اعلى درجات العلم بالأسانيد من أهل العلم كالإمام الحميدي وعلي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه بأهل النظر[2] لكثرة نظرهم في الأسانيد وما كان واحدهم يتكلم في الأخبار إلا بعد النظر التام للأسانيد والعلم بالرجال والعلل، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول نظرت في نحو من ثمانين ألف حديث من حديث بن وهب بمصر وفى غير مصر ما اعلم أنى رأيت له حديثا لا أصل له[3].

فأن تشكك احدهم في شيء امسك حتى ينظر

قال الإمام الترمذي: حدثنا أبو كريب حدثنا معاوية بن هشام عن شيبان عن أبي إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال أبو بكر يا رسول الله قد شبت قال: شيبتني هود والواقعة والمرسلات وعم يتساءلون وإذا الشمس كورت.

وقال محمد بن بشر حدثنا علي بن صالح عن أبي إسحاق عن أبي جحيفة

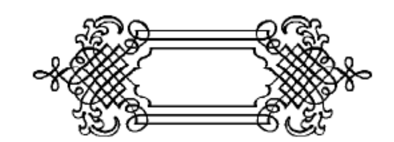
---

[1] - قال الإمام مسلم: وقال محمد سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن عيسى الطالقاني قال قلت لعبد الله بن المبارك يا أبا عبد الرحمن الحديث الذي جاء إن من البر بعد البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك وتصوم لهما مع صومك قال: فقال عبد الله يا أبا إسحاق عمن هذا قال قلت له هذا من حديث شهاب بن خراش فقال ثقة عمن قال قلت عن الحجاج بن دينار قال ثقة عمن قال قلت قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال يا أبا إسحاق إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي (صلى الله عليه وسلم) مفاوز تنقطع فيها أعناق المطي ولكن ليس في الصدقة اختلاف.
صحيح مسلم جزء ١ صفحة ١٦

[2] - سيأتي الكلام عن تسمية كبار أئمة الحديث بأهل النظر

[3] - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣٣٤





قالوا يا رسول الله نراك قد شبت قال شيبتني هود وأخواتها.

فسألت محمدا أيهما أصح فقال دعني أنظر[1] فيه ولم يقض فيه بشيء[2].

وإنما لم يقض الإمام البخاري في هذا الحديث بشيء لأنه رأى أن طرق هذا الخبر بحاجة لمزيد من النظر بسبب تعددها واختلافها وهكذا هم أهل النظر من المحدثين يدمنون النظر في الأخبار وأسانيدها ولا يقضون إلا بما يعلمون.

والنظر في الإسناد من الدين وإنما سئل عن الإسناد من اجل أن يُنظر فيه لا من اجل أن يذكر ولا ينظر فلولا النظر في الأسانيد والكلام في الرجال ونقد

---

[1] - قال ابن ابي حاتم: سئل أبي عن حديث أبي إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس قال أبو بكر للنبي (صلى الله عليه وسلم) ما شيبك قال شيبتني هود الحديث متصل أصح كما رواه شيبان أو مرسلا كما رواه أبو الاحوص مرسل قال مرسل أصح قلت لأبي روى بقية عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس عن أبي بكر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال هذا خطأ ليس فيه ابن عباس

علل الحديث جزء ٢ صفحة ١١٠

وقال ابن ابي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار عن أبي معاوية الضرير عن زكريا بن أبي زائدة عن أبي اسحاق عن مسروق عن أبي بكر الصديق قال قلت يا رسول الله لقد أسرع الشيب اليك فقال شيبتني هود والواقعة الحديث قال أبي يروى عن زكريا عن أبي اسحاق عن مسروق أن أبا بكر ورواه محمد بن بشر عن علي بن صالح عن أبي اسحاق عن أبي جحيفة ورواه شيبان عن أبي اسحاق عن عكرمة أن أبا بكر قال للنبي (صلى الله عليه وسلم) وهذا أشبههما بالصواب والله أعلم

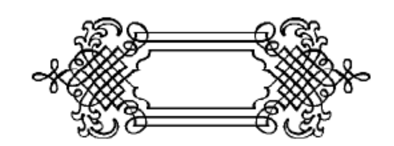
علل الحديث جزء ٢ صفحة ١٣٣

[2] - علل الترمذي جزء ١ صفحة ٣٥٨،٣٥٧



الأخبار وتعليلها لحلل الحرام وحرم الحلال وعبد الله بغير ماصح عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

فإذا تبين هذا فلابد من المعرفة بأن من تكلم بالرجال جرحا وتعديلا وبالأخبار تصحيحا وتضعيفا ليسوا على مرتبة واحدة عند أهل العلم، فليس كل من تكلم بالرجال ونقد الأخبار اعتمد أهل العلم على أقواله بل هناك من اجمع أهل العلم على إمامتة واعتماد أقواله وهناك من اختلف أهل العلم بالاحتجاج بكلامه وهناك جماعة لم يُعتمد على كلامهم بالرجال وأحكامهم على الأخبار لتساهل في أحكامهم أو لضعفهم لذا لزم معرفة من يعتمد على كلامه في الكلام في الرجال ونقد الأخبار ومن لا يعتمد كلامه في ذلك.



ما جاء فيمن يعتمد ومن لا يعتمد على كلامه في الرجال وتمييز صحيح الأخبار من سقيمها

القسم الأول

من اتفق أهل العلم على الاعتماد على كلامه في الرجال وتمييز الأخبار

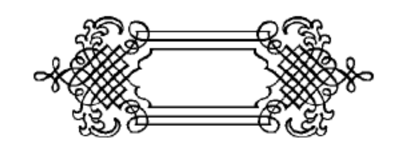
وهم أئمة الحديث من الحفاظ العدول الجهابذة[1] المتقنين المتقين العالمين النقاد[2] من كل طبقة، المقدمون في معرفة الحديث ورواته من بين أهل زمانهم الذين اتفق أهل العلم[3] على الاحتجاج بكلامهم في تمييز صحيح

---

[1] - قال ابن أبي حاتم الرازي: نا أبي قال أخبرني عبده بن سليمان المروزي فال قيل لابن المبارك هذه الأحاديث المصنوعة قال يعيش لها الجهابذه. الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣

[2] - قال ابن أبي حاتم: فان قيل فبماذا تُعرف الآثار الصحيحة والسقيمة قيل بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله عز وجل بهذه الفضيلة ورزقهم هذه المعرفة في كل دهر وزمان الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٢

[3] - نقل الاتفاق ابن أبي حاتم فقال: فان قيل فما الدليل على صحة ذلك قيل له اتفاق أهل العلم على الشهادة لهم بذلك ولم ينزلهم الله عز وجل هذه المنزلة إذ انطق ألسنه أهل العلم لهم بذلك إلا وقد جعلهم أعلاما لدينه ومنارا لاستقامة طريقه وألبسهم لباس أعمالهم. الجرح



الأخبار من سقيمها ومعرفة علل الأحاديث والكلام في الرواة جرحا وتعديلا، الجائز لغيرهم الاقتداء بهم[1] من بين سائر أهل العلم.

ذكر بعض الحفاظ الذين ذكر ابن أبي حاتم اتفاق أهل العلم على الاحتجاج بحديثهم والاعتماد على كلامهم في الرجال ونقد الأخبار[2]

الطبقة الأولى

مالك بن أنس وسفيان بن عيينة بالحجاز

سفيان الثوري بالكوفة

شعبة بن الحجاج و حماد بن زيد بالبصرة

الأوزاعي بالشام

والتعديل جزء ١ صفحة ٣

(١) - قال الإمام البخاري: وكان بن المبارك يرفع يديه وهو أكبر أهل زمانه علما فيما يعرف فلو لم يكن عنده من لا يعلم من السلف علم فاقتدى بابن المبارك فيما اتبع الرسول وأصحابه والتابعين لكان أولى به من أن ينبه بقول من لا يعلم والعجب أن يقول أحدهم كان بن عمر صغيرا في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) ولقد شهد النبي (صلى الله عليه وسلم) لابن عمر بالصلاح قرة العينين جزء ١ صفحة ٣٥

(٢) - وقد جعلهم ابن أبي حاتم في المرتبة الأولى فقال:الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث فهذا الذي لايختلف فيه ويعتمد على جرحه وتعديله ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال.

ثم قسمهم في كتابه الجرح والتعديل إلى أربع طبقات وذكر الكبار منهم وأطال في ترجمتهم وبيان علمهم وثناء العلماء عليهم ، لذا سأقتصر على ذكر أسماء من ذكر من العلماء الجهابذة مقتصرا على ذكر طبقته وبلده .



الطبقة الثانية

وكيع بن الجراح بالكوفة

يحيى بن سعيد القطان و عبد الرحمن بن مهدي بالبصرة

عبد الله بن المبارك بخراسان

أبو إسحاق الفزاري و أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى الدمشقي بالشام

الطبقة الثالثة

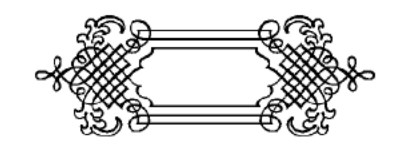
أحمد بن حنبل و يحيى بن معين ببغداد

علي بن عبد الله ابن المديني بالبصرة

محمد بن عبد الله بن نمير الهمذاني بالكوفة

الطبقة الرابعة

أبو زرعة الرازي و أبو حاتم الرازي بالري



ما جاء في تسمية كبار أئمة الحديث بأهل النظر

قال الإمام البخاري: ولم يثبت عند أهل النظر ممن أدركنا من أهل الحجاز وأهل العراق منهم عبد الله بن الزبير وعلي بن عبد الله بن جعفر ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه هؤلاء أهل العلم من بين أهل زمانهم[(١)].

قلت: فسماهم الإمام البخاري أهل النظر.

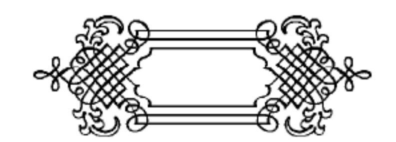
وقال الإمام البخاري: حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا بن إدريس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود حدثنا علقمة أن عبد الله (رضي الله عنه) قال علمنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الصلاة فقام فكبر ورفع يديه ثم ركع وطبق يديه فجعلها بين ركبتيه فبلغ ذلك سعدا فقال صدق أخي كنا نفعل في أول الإسلام ثم أمرنا بهذا.

قال الإمام البخاري وهذا المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبد الله بن

---

(١) - قرة العينين جزء ١ صفحة ٣٣





مسعود[١].

قلت: إن تميز الحديث المحفوظ من غير المحفوظ إنما يؤخذ من أهل الحديث دونما سواهم، فمعنى قول الإمام البخاري وهذا المحفوظ عند أهل النظر أي عند من يحتج بكلامه من أهل الحديث وإنما أطلق الإمام البخاري هذا الاصطلاح على كبار أئمة الحديث ردا منه على من ادعى من أهل الرأي أن أهل الحديث لا يلتفت إلى مخالفتهم لكونهم ليسوا من أهل النظر[٢]فأراد الإمام البخاري أن يبين أن أهل النظر الذين يعتد بكلامهم ويعقد بهم الإجماع هم كبار أئمة الحديث الذين ينظرون في الأسانيد ويعملون بما صح عن النبي (صلى الله عليه وسلم)[٣].

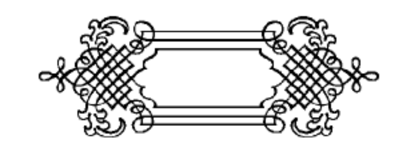
---

[١] - قرة العينين جزء ١ صفحة ٢٨

[٢] - قال الإمام البخاري: فإن احتج محتج ، فقال: إن الذي تكلم أن لا يعتد بالركوع إلا بعد قراءة فيزعم أن هؤلاء ليسوا من أهل النظر قيل له : إن بعض مدعي الإجماع جعلوا اتفاقهم مع من زعم أن الرضاع إلى حولين ونصف وهذا خلاف نص كلام الله عز وجل قال الله تعالى (حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) ويزعم أن الخنزير البري لا بأس به ويرى السيف على الأمة ويزعم أن أمر الله من قبل ومن بعد مخلوق فلا يرى الصلاة دينا فجعلتم هذا وأشباهه اتفاقا والذي يعتمد على قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) وهو : أن (لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب) وما فسر أبو هريرة وأبو سعيد: لا يركعن أحدكم حتى يقرأ فاتحة الكتاب وأهل الصلاة مجتمعون في بلاد المسلمين في يومهم وليلتهم على قراءة أم الكتاب وقال الله تعالى(فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) فهؤلاء أولى بالإثبات ممن أباحوا أعراضكم والأنفس والأموال وغيرها فلينصف المستحسن المدعي العلم خرافة إذا نسوهم في إجماعهم بانفرادهم وينفي المشتهرين بالذنب عن العلوم باستقباحه القراءة خلف الإمام للبخاري جزء ١ صفحة ٣٨

[٣] - وقد نص الإمام أبو حاتم الرازي على أن اتفاق أهل الحديث حجة

قال ابن أبي حاتم: قال أبي الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئا لا لأنه لم يدركه قد أدركه



و ذُكر[1] عن أبي داود قوله: سألت أحمد هل أنكر أهل النظر[2] على مكحول شيئا قال أنكروا عليه مجالسة غيلان ورموه به فبرأ نفسه[3] بأن نحاه[4].

قلت: وهذا الكلام في مكحول إنما يعرف من كلام يحيى بن سعيد القطان[5] وابن معين[6].

قال ابن عدي: حدثنا محمد بن أحمد بن حماد حدثني عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي يقول : كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن (يعني في الرجال) ونظره في الحديث، وتثبته وتنقيته الرجال[7].

وأدرك من هو أكبر منه ولكن لا يثبت له السماع منه كما أن حبيب بن أبي ثابت لا يثبت له السماع من عروة بن الزبير وهو قد سمع ممن هو أكبر منه غير أن أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ١٩٢

(1) - علقه ابن حجر في التهذيب ولم أجده مسندا

(2) - والمعنى بين، أراد من يعتمد على كلامه في الرجال

(3) - قال العقيلي: حدثنا عبد الله بن أحمد حدثنا منصور بن أبي مزاحم حدثنا أبو سعيد محمد بن مسلم بن أبي الوضاح عن محمد بن عبد الله الرعيثي عن مكحول قال أتاه رجل فقال يا أبا عبد الله أتيت صديقا لك اليوم أعوده فدفع في صدري دونه فقال من هو فكأنه كره أن يخبره فما زال به حتى قال هو غيلان قال غيلان قال نعم قال إن دعاك غيلان فلا تجبه وإن مرض فلا تعده وإن مات فلا تتبع جنازته ضعفاء العقيلي جزء ٣ صفحة ٤٣٧

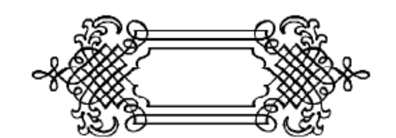
(4) - تهذيب التهذيب جزء ١٠ صفحة ٢٥٩

(5) - وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن سعيد : كان مكحول قدريا ، ثم رجع. تهذيب الكمال جزء ٤ صفحة ٤٢٦

(6) - قال يحيى بن معين كان قدريا ثم رجع ميزان الاعتدال في نقد الرجال جزء ٦ صفحة ٥١٠

(7) - الكامل في ضعفاء الرجال جزء ١ صفحة ٧١





قال ابن عدي: أخبرنا يحيى بن زكريا بن حيويه أخبرنا محمد بن الغصن قال: سمعت نعيم بن حماد يقول: قيل لابن المبارك يا أبا عبد الرحمن تكثر القعود في البيت وحدك قال: أنا وحدي وأنا مع النبي وأصحابه ، يعني النظر في الحديث[1].

[1] - الكامل في ضعفاء الرجال جزء ١ صفحة ١٠٣



ما جاء في تسمية أهل النظر من المحدثين بأهل الحديث وأهل المعرفة بالحديث وأئمة الحديث وغير ذلك

تعددت مصطلحات ائمة الحديث في تسمية كبار ائمة الحديث من أهل النظر والذي اشتهر عنهم ان يقال فيهم ما رأينا مثله في معرفة الحديث[1] أو عَلَم في معرفة الحديث[2] أو بارع في معرفة الحديث[3] كما نص عليه الأئمة وسماهم الإمام مسلم بن الحجاج أئمة الحديث[4] وأهل المعرفة[1] وأراد أهل

---

(1) - قال ابن ابي حاتم :انا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلى قال: قال أبي يعني أحمد بن حنبل ما رأينا مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن يعنى في معرفة الحديث ورواته هو كان صاحب هذا الشأن فقلت له ولا هشيم فقال هشيم شيخ وما رأينا مثل يحيى وجعل يرفع أمره جدا الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٢٣٣

(2) - قال ابن ابي حاتم: سمعت أبى يقول كان على بن المديني عَلَما في الناس في معرفة الحديث والعلل وكان أحمد بن حنبل لا يسميه إنما يكنيه (أبو الحسن) تبجيلا له وما سمعت أحمد بن حنبل سماه قط الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣١٩

(3) - قال عبد الرحمن: سمعت أبى يقول كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث بصحيحة وسقيمة الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣٠٢

(4) - وسماهم ابن مهدي الأئمة.

النظر من المحدثين ويتبين هذا ممن سماهم من المحدثين.

قلت: وإنما نبهنا على قول الإمام البخاري في تسميتهم بأهل النظر في كتابنا هذا لأمرين

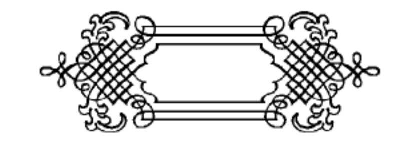
الأول: لما لا يخفى من علو مكانته وتفوقه ودقة مقولته وما يحصل بهذه التسمية من تمييز أهل هذه المرتبة عن غيرهم من أهل العلم فإن في بعض ما أطلقه الأئمة من عبارات قد يدخل فيها من ليس من أهل هذه المرتبة.

الثاني: لبيان ان الإجماع لا ينعقد بمخالفة أهل هذه المرتبة من الأئمة فمن أراد أن ينقل إجماعا أو اتفاقا فعلية اعتبار أقوالهم ومراعاتها.

قال ابن عدي: حدثنا محمد بن جعفر المطيري أخبرنا يزيد بن الهيثم أخبرنا بشار الخفاف قال: قال لي عبد الرحمن بن مهدي : الأئمة ممن أدركنا أربعة : الأوزاعي ، وحماد بن زيد ، وسفيان الثوري ، ومالك بن أنس. الكامل في ضعفاء الرجال جزء ١ صفحة ٦٧

[١] - قال الإمام مسلم: أئمة أهل الحديث مثل مالك بن أنس وشعبة بن الحجاج وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة صحيح مسلم جزء ١ صفحة ٧

وقال الإمام مسلم: كذلك قال يحيى القطان ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم من أهل المعرفة التمييز جزء ١ صفحة ٢١٨

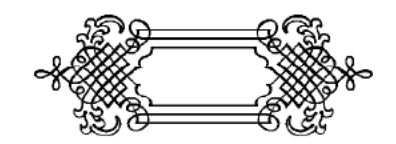


ما جاء في سبب تسمية كبار ائمة أهل الحديث بـأهل النظر

لعل ما يميز أهل النظر من المحدثين هو مداومة النظر والتثبت في الأحاديث والرواة بشكل عام من حيث النظر في جميع الروايات والأسانيد وبشكل خاص من حيث النظر في جميع روايات الراوي الواحد وكذلك النظر في بيان الخطأ والوهم في كل رواية وكلما ازداد الامر غموضا كلما طال النظر فقد ورد عن أبي زرعة الرازي ان الأمر الغامض الذي يحتاج إلى بحث للوقوف على حقيقته يعبر عنه اهل الحديث بقولهم (فيه نظر)

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه شعبة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في لا حول ولا قوة إلا بالله قال أبو محمد ورواه ابن عيينة عن محمد بن السائب ابن بركة عن عمرو بن ميمون عن أبي ذر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قلت لهما أيهما أصح قال أبي حديث ابن عيينة أصح وقال أبو زرعة عن أبي هريرة





غامض قلت فأيهما أصح قال في هذا نظر[(١)].

وكيف لا يسمون بأهل النظر وقد أفنوا أعمارهم في النظر فيما أسند من الأخبار ومن ذلك.

١- الإمام علي بن المديني

قال ابن أبي حاتم: نا محمد بن أحمد بن البراء قال: قال علي بن المديني نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة الزهري وعمرو بن دينار وقتادة ويحيى بن أبي كثير وأبي إسحاق الهمداني والأعمش ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف فمن أهل الحجاز مالك وابن جريج وسفيان بن عيينة ومحمد بن إسحاق[(٢)].

قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: وسمعت عليا يقول نظرنا فإذا يحيى بن سعيد يروي عن سعيد بن المسيب ما ليس يروى أحد مثلها ونظرنا فاذا الزهري يروي عن سعيد بن المسيب شيئا لم يروه أحد ونظرنا فاذا قتاده يروي عن سعيد بن المسيب شيئا[(٣)] لم يروه أحد[(٤)].

٢- الإمام أبو زرعة

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول نظرت في نحو من ثمانين ألف حديث من حديث بن وهب بمصر وفى غير مصر ما اعلم انى رأيت له حديثا لا أصل له[(٥)].

(١) - علل الحديث جزء ٢ صفحة ١٦٩

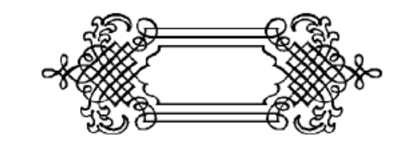
(٢) - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣٣١٧

(٣) - ومن هذا النظر قبل ائمة الحديث الزيادة من الحفاظ.

(٤) - سؤالات ابن أبي شيبة جزء ١ صفحة ٨٤٨٣

(٥) - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣٣٤





٣- الإمام احمد بن حنبل

قال ابن أبي حاتم: انا أحمد بن سنان قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول كان أحمد بن حنبل عندي فقال نظرنا فيما يخالفكم فيه وكيع أوفيما يخالف وكيع الناس فإذا هي نيف وستون حرفا[١].

قال ابن أبي حاتم: انا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلى قال سئل أبى عن إسماعيل بن عياش فقال نظرت في كتابه عن يحيى بن سعيد أحاديث صحاحا وفى المصنف أحاديث مضطربة[٢].

٤- الإمام يحيى بن معين

قال ابن أبي حاتم: سألت أبى عن محمد بن عمر الواقدي المديني فقال متروك الحديث قال يحيى بن معين نظرنا في حديث الواقدي فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين أحاديث مناكير فقلنا يحتمل أن تكون تلك الأحاديث المناكير منه ويحتمل أن تكون منهم ثم نظرنا إلى حديثه عن بن أبى ذئب ومعمر فإنه يضبط حديثهم فوجدناه قد حدث عنهما بالمناكير فعلمنا انه منه فتركنا حديثه[٣].

٥- الإمام أبو حاتم الرازي

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبى يقول وقيل له إن عبد الجبار بن العلاء روى عن مروان الفزاري عن بن أبى ذئب فقال أبي قد نظرت في حديث مروان

---

[١] - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٢٩٧

[٢] - الجرح والتعديل جزء ٢ صفحة ١٩١

[٣] - الجرح والتعديل جزء ٨ صفحة ٢٠



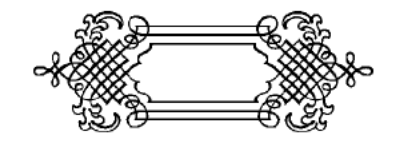
بالشام الكثير فما رأيت عن ابن أبى ذئب أصلا فقال له أبو يحيى الزعفراني أنكر على أبو زرعة كما أنكرت فحملت إليه كتابي واريته فجعل يتعجب قال أبو محمد اتفقا في الإنكار على عبد الجبار بن العلاء روايته عن مروان عن بن أبى ذئب من غير تواطؤ لمعرفتهما بهذا الشأن[1].

قال ابن أبي حاتم: وحضرت أحمد بن سنان وقد حدثنا عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن أبى حمزة عن أبي بردة عن أبي موسى أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عطس فقيل له يرحمك الله فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) يهديكم الله ويصلح بالكم فقال أبى لأحمد بن سنان إنما هو عن أبى حمزة عن أبى بردة فأبى أن يقبل ثم صار أبى إلى محمد بن عبادة فسأله أن يخرج له حديث يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة فأخرج كتابه فإذا هو حماد بن سلمة عن أبى حمزة كما قال أبي فكتبنا عن بن عبادة هذا الحديث ثم أخبر أبى ابني أحمد بن سنان بأنه وجد في كتاب بن عبادة عن يزيد عن حماد بن سلمة عن أبى حمزة كما قال أبى فتحيرا وقالا ننظر في الأصل فلما كان الغد حملوا إلى أبي أصل أحمد بن سنان عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن أبى حمزة معجما على الحاء والزاى كما قال أبي وقالا وقع الغلط في التحويل فحدثنا أحمد بن سنان من الرأس عن يزيد عن حماد بن سلمة عن أبى حمزة عن أبي بردة عن أبى موسى كما قال أبي واعتذروا من ذلك[2].

---

[1] - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣٥٦

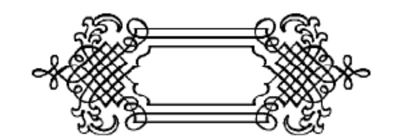
[2] - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣٥٣



٦- الإمام البخاري

قال الترمذي: سألت محمدا عن هذا الحديث فقال نظرنا في كتب المفضل فلم نجد هذا فيه وإنما يروى هذا عن ابن المفضل عن أبيه عن ابن عجلان عن أبي الزناد[1].

[1] - علل الترمذي جزء ١ صفحة ٢٧٥



ما جاء في قلة أهل النظر من المحدثين

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمة وعنده تمييز ذلك ويحسن علل الحديث أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وبعدهم أبو زرعه كان يحسن ذلك قيل لأبي فغير هؤلاء تعرف اليوم أحدا قال لا[1].

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبى يقول جرى بيني وبين أبى زرعة يوما تمييز الحديث ومعرفته فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها وكذلك كنت اذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ فقال لي يا أبا حاتم قل من يفهم هذا ما أعز هذا إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا وربما اشك في شيء أو يتخالجنى شيء في حديث فإلى أن ألتقي معك لا أجد من يشفينى منه قال أبى وكذلك كان أمري[2].

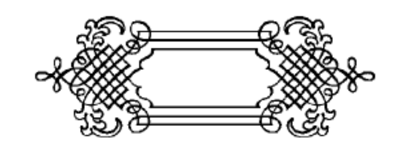
وقال ابن أبي حاتم الرازي: قال سمعت أبى وجرى عنده معرفة الحديث

---

[1] - الجرح والتعديل جزء ٢ صفحة ٢٢

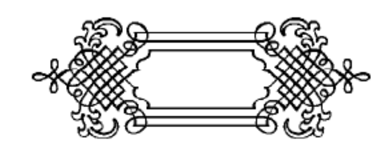
[2] - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣٥٦





فقال أبو عبد الله الذي يحدث عنه محمد بن جابر والذي يحدث عن سعيد بن جبير وعن مصعب بن سعد وعن زاذان هو مسلم الجهني ومسلم البطين أيضا يكنى أبا عبد الله غير أنه لا يحتمل أن يكون مسلم الملائي يحدث عن مصعب بن سعد وعن زاذان ثم قال ذهب الذي كان يحسن هذا يعنى أبا زرعة وما بقى بمصر ولا بالعراق أحد يحسن هذا[١].

[١] - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣٥٦



ما جاء في أن أهل النظر من المحدثين يتفاضلون بالعلم

قال أبو محمد: قال سعيد بن عمرو البردعي يوما لأبى زرعة يا أبا زرعة أنت أحفظ أم أحمد بن حنبل بل أحمد بن حنبل قال وكيف علمت ذاك قال وجدت كتب أحمد بن حنبل ليس في أوائل الأجزاء ترجمة أسماء المحدثين الذين سمع منهم فكان يحفظ كل جزء ممن سمع وانا فلا اقدر على هذا[1].

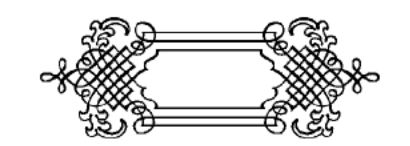
قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول ما رأيت أحدا اجمع من أحمد بن حنبل وما رأيت أكمل منه اجتمع فيه زهد وفضل وفقه وأشياء كثيرة قيل له إسحاق وأفقه من إسحاق ولم أزل اسمع الناس يذكرون أحمد بن حنبل يقدمونه على يحيى بن معين وعلى أبى خيثمة[2].

قال ابن أبي حاتم: ذكره أبي نا محمد بن أبى صفوان قال سمعت على بن المديني يقول لو أخذت فحُلِفت بين الركن والمقام لحلفت بالله عز وجل إني لم أر أحدا قط اعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي[3].

قال ابن ابي حاتم: نا صالح بن أحمد بن حنبل نا علي يعنى بن المديني قال سمعت عبد الرحمن يعنى بن مهدى يقول لم ار أحدا قط اعلم بالسنة ولا

[1] - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٢٩٥
[2] - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٢٩٤
[3] - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٢٥٢





بالحديث الذي يدخل في السنة من حماد بن زيد[1].

قال ابن أبي حاتم: نا صالح بن أحمد بن حنبل قال قلت لأبي أيما اثبت عندك عبد الرحمن بن مهدي أو وكيع فقال عبد الرحمن أقل سقطا من وكيع في سفيان قد خالفه وكيع في ستين حديثا من حديث سفيان وكان عبد الرحمن يجيء بها على ألفاظها وهو أكثر عددا لشيوخ سفيان من وكيع وروى وكيع عن نحو من خمسين شيخا لم يرو عنهم عبد الرحمن ولقد كان لعبد الرحمن توق حسن[2].

قال ابن أبي حاتم: انا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلى قال: قال أبي يعنى أحمد بن حنبل ما رأينا مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن يعنى في معرفة الحديث ورواته هو كان صاحب هذا الشأن[3].

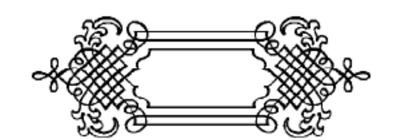
قال ابن أبي حاتم : حدثني أبي قال سئل أحمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع فقال كان يحيى أبصرهم بالرجال وأنقاهم حديثا وأظنه قال وأثبتهم[4].

قال الإمام الترمذي: سمعت أحمد بن الحسن يقول سمعت أحمد بن حنبل يقول ما رأيت يعني مثل يحيى بن سعيد القطان قال أحمد وسئل أحمد بن حنبل عن وكيع وعبد الرحمن بن مهدي فقال أحمد وكيع أكبر في القلب وعبد الرحمن إمام[5].

---

(1) - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ١٧٦
(2) - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٢٥٣
(3) - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٢٣٣
(4) - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٢٣٣
(5) - العلل الصغير جزء ١ صفحة ٧٤٨





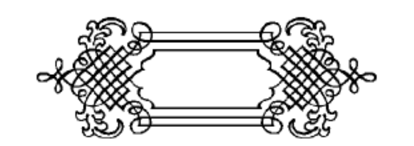
القسم الثاني

من لم يتفق أهل العلم على الاعتماد على كلامهم مع ما لهم من معرفة بالحديث وطرف من النظر

وهم أئمة الحديث من الحفاظ الذين اختلف أهل العلم في الاعتماد على كلامهم في الرجال وفي تمييز صحيح الأخبار من سقيمها ومعرفة عللها إلا انهم مع معرفتهم بالحديث وفهم طرفا من علله فهم دون مرتبة أهل النظر في سعة الاطلاع ودقة النظر وربما خالفوا أهل النظر في نقد الأخبار أو الحكم على الرجال فالأصل أن يقدم في هذا قول أهل النظر على قولهم، ولا شك أن من اتفق أهل العلم على الاحتجاج بكلامه في الرواة وتمييز الأحاديث مقدم على من اختُلف فيه وكلما توافق أحكام احد الأئمة مع أهل النظر ازداد قربا منهم وكلما ازدادت أحكامه خلافا لأهل النظر كلما بعدت رتبته عنهم.

ومن يحسن طرفا من النظر ولم يبلغ الدرجة العليا أو الاتفاق على الاحتجاج بكلامه في علل الاحاديث والرجال.





١- محمد بن مسلم بن وارة الرازي.

قال ابن أبي حاتم[(١)]: حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبي وجرى عنده معرفة الحديث فقال أبو عبد الله الذي يحدث عنه محمد بن جابر والذي يحدث عن سعيد بن جبير وعن مصعب بن سعد وعن زاذان هو مسلم الجهني ومسلم البطين أيضا يكنى أبا عبد الله غير أنه لا يحتمل أن يكون مسلم الملائي يحدث عن مصعب بن سعد وعن زاذان ثم قال ذهب الذي كان يحسن هذا يعنى أبا زرعة وما بقى بمصر ولا بالعراق أحد يحسن هذا قلت محمد بن مسلم قال يفهم طرفا منه[(٢)].

قال ابن أبي حاتم: قال أبو محمد قلت لأبي محمد بن مسلم قال يحفظ أشياء عن محدثين يؤديها ليس معرفته للحديث غريرة[(٣)].

قلت: فجعل أبو حاتم الرازي ابن وارة ممن يفهم طرفا من هذا ،وقد روي عن أبي زرعة الرازي ما يدل على علو كعب محمد بن وارة الرازي في معرفة الأخبار وعللها.

قال الحاكم: وأخبرني أبو علي الحسين بن محمد بن عبد ويه الوراق بالري قال ثنا محمد بن صالح الكيليني قال سمعت أبا زرعة وقال له رجل ما الحجة في تعليلكم الحديث قال الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر

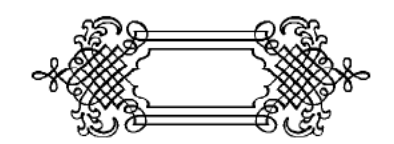
---

(١) - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣٥٦

(٢) - ونقل ابن أبي حاتم عن محمد بن مسلم انه سمعه يقول: انا أحقر في نفسي من أن ينزلني الله عز وجل منزلة أبي زرعة الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣٤٤

(٣) - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣٥٦





علته ثم تقصد بن وارة يعني محمد بن مسلم بن وارة وتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته ثم تقصد أبا حاتم فيعلله ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث فإن وجدت بيننا خلافا في علته فاعلم أن كلا منا تكلم على مراده وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم قال ففعل الرجل فاتفقت كلمتهم عليه فقال أشهد أن هذا العلم إلهام[1].

قلت: ومما لا شك فيه أن من كان محل اتفاق بين أئمة الحديث على اعتماد كلامه وانه من أهل النظر مقدم على من اختلف فيه فيكون المصير عند الاختلاف في الأقوال إلى المتفق عليه أولى ممن اختلف فيه.

وممن اختلف في الاعتماد على كلامه.

٢- الإمام محمد بن يحيى النيسابوري الذهلي

فالذي يفهم من كلام أبي حاتم الرازي ان الذهلي ممن لا يعتمد على كلامه إذا خالف أهل النظر لتساهل عند الذهلي في نقد الحديث ورواته.

قال ابن أبي حاتم: قال أبي لم أختلف أنا وأبو زرعة وجماعة من أصحابنا أن الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئا وكيف سمع من أبان وهو يقول بلغني عن أبان قيل له فإن محمد بن يحيى النيسابوري كان يقول قد سمع قال محمد بن يحيى كان بابه السلامة[2].

فعبر أبو حاتم الرازي عن مخالفة الذهلي لجماعة من علماء الحديث بأن

---

[1] - معرفة علوم الحديث جزء ١ صفحة ١١٣ قلت: اخشى أن يكون احد الرواة وهم بذكر ابن وارة الرازي فأن هذه الحادثة معروفة عن أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين.

[2] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ١٩١

الذهلي بابه السلامة وهذا يشعر بأن أبا حاتم الرازي لا ينشغل بكلام الذهلي إذا خالف كلام أهل النظر.

مع أن مكانة الإمام الذهلي لا تخفى على احد.

وكان ابو زرعة الرازي يرى ان الذهلي إمام من أئمة المسلمين

قال ابن أبي حاتم: سئل أبى عن محمد بن يحيى النيسابوري فقال ثقة وقال أبو زرعة هو إمام من أئمة المسلمين(1).

قلت: قول أبي زرعة في الذهلي يشعر بأن الذهلي من أهل النظر لكن هذه العبارة (إمام من أئمة المسلمين) قد تطلق عند المحدثين ولا يلزم منها ان الذي قيلت فيه هو من أهل النظر وانه محل اتفاق على اعتماد كلامه وإنما قد يكون إماما في إتباعه للسنة والدفاع عنها(2).

وقد ذكر المزي في تهذيب الكمال عن الإمام احمد بن حنبل انه قال عن الذهلي لو كان عندنا لجعلناه إماما في الحديث(3)، لكن هذه الرواية علقها المزي عن زنجويه ولم أجدها مسندة.

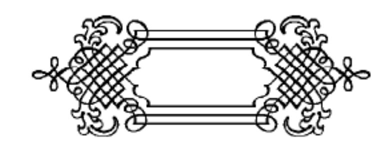
قال المزي: وقال زنجويه بن محمد اللباد : سمعت أبا عمرو المستملى يقول : أتيت أحمد بن حنبل ، فقال لي : من أين أنت ؟ قلت : من أهل نيسابور،

---

(1) - الجرح والتعديل جزء ٨ صفحة ١٢٥

(2) - قال ابن أبي حاتم: موسى بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب روى عن أبيه روى عنه ابنه على بن موسى وأخوه على بن جعفر سمعت أبى يقول ذلك نا عبد الرحمن قال سئل أبى عنه فقال ثقة صدوق إمام من أئمة المسلمين الجرح والتعديل جزء ٨ صفحة ١٣٩

(3) - لا خلاف في إمامة الذهلي وإنما الاعتماد على كلامه ليس محل اتفاق بين أهل العلم.



فقال : أبو عبد الله محمد بن يحيى له مجلس ؟ قلت : نعم.

قال : لو أن محمد بن يحيى عندنا لجعلناه إماما في الحديث.

وقال أيضا : سمعت أبا عمرو المستملي يقول : سمعت محمد بن يحيى يقول : قد جعلت أحمد بن حنبل إماما في ما بيني وبين ربى عز وجل[١].

قلت:ولا يُنكر أن يكون الإمام الذهلي قد ارتقى بالنظر في علم الحديث فيما بعد وبلغ رتبة أهل النظر من المحدثين لما ذكره الخليلي في الإرشاد.

قال الخليلي: سمعت عبد الله بن محمد الحافظ يقول سمعت محمد بن الحسين يقول سمعت محمد بن يحيى الذهلي يقول لما جمعت حديث الزهري عرضت على علي بن المديني فنظر فيه فقال أنت وارث الزهري فبلغ ذلك أحمد بن صالح المصري فلما دخلت مصر قال لي أحمد بن صالح المصري وذاكرته في أحاديث الزهري أنت الذي سماك علي بن المديني وارث حديث الزهري قلت نعم قال بل أنت فاضح الزهري قلت لم قال لأنك أدخلت في جمعك أحاديث للضعفاء عن الزهري فلما تبحرت في العلم ضربت على الأحاديث التي أشار إليها وبينت عللها[٢].

مدى التباين بين أهل النظر من المحدثين والإمام الذهلي

أولا: بين الإمام أبي حاتم الرازي و الإمام محمد بن يحيى الذهلي.

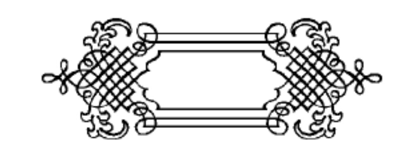
قال أبن أبي حاتم: قال أبي لم أختلف أنا وأبو زرعة وجماعة من أصحابنا

---

[١] - تهذيب الكمال جزء ٢٦ صفحة ٦٢٤

[٢] - الإرشاد في معرفة علماء الحديث جزء ١ صفحة ٤١٠





أن الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئا وكيف سمع من أبان وهو يقول بلغني عن أبان قيل له فإن محمد بن يحيى النيسابوري كان يقول قد سمع قال محمد بن يحيى كان بابه السلامة[1].

يقول أبو حاتم هذا الكلام في محمد بن يحيى النيسابوري الذهلي مع انه قد سئل عن كلام الذهلي في رواية أبان عن الزهري والذهلي له تخصص بالزهري فقد جمع حديث الزهري وقسم الرواة عنه إلى طبقات ومع قبول الأئمة من أهل النظر لما جمع الذهلي[2] من الرواية والثناء الكبير عليه إلا ان الاختلاف في الاحتجاج بكلامه في الاتصال والانقطاع وتمييز صحيح الأخبار من سقيمها قد وقع منهم له حتى في أحاديث الزهري، وجواب أبي حاتم لأبنه عبد الرحمن هو في منهج محمد بن يحيى النيسابوري الذهلي[3]في اثبات الاتصال والانقطاع بين الرواة[4]. ومع سعة حفظ محمد بن يحيى الذهلي

---

[1] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ١٩١

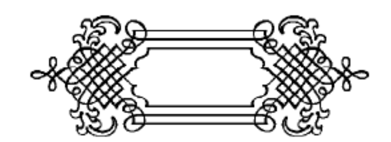
[2] - سمعت عبد الله بن محمد الحافظ يقول سمعت محمد بن الحسين يقول سمعت محمد بن يحيى الذهلي يقول لما جمعت حديث الزهري عرضت على علي بن المديني فنظر فيه فقال أنت وارث الزهري الإرشاد في معرفة علماء الحديث جزء ١ صفحة ٤١٠

[3] - أما ثناء أبي حاتم الرازي عن الذهلي فلا يخفى منه ما ذكره الخطيب فقال: حدثنا هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري قال سمعت العلاء بن محمد الروياني ومحمد بن الحسين الرازي يقولان سمعنا عبد الرحمن بن أبى حاتم يقول سمعت أبى يقول محمد بن يحيى الذهلي إمام أهل زمانه تاريخ بغداد جزء ٣ صفحة ٤١٨

[4] - مسألة عدم سماع الزهري من أبان من المسائل المعقدة في علم الحديث والتي تحتاج إلى دقة نظر وملخصها ما حكاه أبو زرعة الدمشقي

فقال: أبو زرعة: وأنكر بعض أهل العلم أن يكون ابن شهاب سمع من أبان بن عثمان بن عفان.





وتخصصه في حديث الزهري وجمعه والكلام فيه فيبقى التباين كبيرا بين الإمام الذهلي وأهل النظر من المحدثين

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول قدم محمد بن يحيى النيسابوري الري فألقيت عليه ثلاثة عشر حديثا من حديث الزهري فلم يعرف منها إلا ثلاثة

فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن إبراهيم، فلم ينكر لقاءه.

وقال لي: عمر بن عبد العزيز ولي على أبان بن عثمان بن عفان على المدينة، والزهري في صحابة عمر بن عبد العزيز بالمدينة.

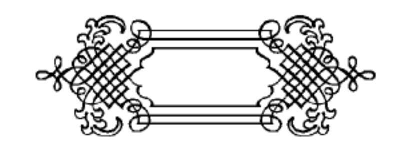
قال أبو زرعة: فحدثني آدم قال: حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري قال: قال رجل لعمر بن عبد العزيز: طلقت امرأتي، وأنا سكران، قال الزهري: فكان رأي عمر بن عبد العزيز مع رأينا أن يجلده، ويفرق بينه وبين امرأته حتى حدثه أبان بن عثمان بن عفان: ليس على المجنون ولا السكران طلاق، فقال عمر: تأمروني وهذا يحدثني عن عثمان بن عفان ؟ فجلده ورد إليه امرأته، قال أبو زرعة: فهذه مشاهدة وسماع صحيح. ثم نظرنا فوجدنا أمثال ابن شهاب قد سمع من أبان بن عثمان، وسمع منه من هو دونه في السن. تاريخ أبي زرعة الدمشقي جزء ١ ص ٢٤٨

قلت:فذهب الذهلي وأبو زرعة الدمشقي إلى إثبات الاتصال بين الزهري وأبان بن عثمان لهذه الرواية التي ظاهرها الصحة والاتصال إلا أن هذا الاتصال لم يأت إلا من طريق ابن أبي ذئب ومع إمامة أبي ذئب إلا انه ضعيف في الزهري

قال الإمام احمد: سألت يحيى قلت أسمع بن أبي ذئب من الزهري شيئا قال عرض على الزهري وحديثه عن الزهري ضعيف ثم قال يضعفون في الزهري العلل ومعرفة الرجال جزء ٣ ص ٢٢

فلما لم يرد ما يثبت الاتصال بين الزهري وأبان إلا من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري أنكر الأئمة سماع الزهري من إبان لان ابن أبي ذئب يضعف في الزهري كما أن الزهري عن إبان لا يجيء

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه أحمد بن محمد من ولد سالم عن إبراهيم بن حمزة عن معن بن عيسى عن ابن أخي الزهري عن الزهري عن أبان بن عثمان عن أبيه عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال من أبغض قريشا أبغضه الله ومن أحب قريشا أحبه الله قال أبي هذا حديث ليس له أصل الزهري عن أبان بن عثمان لا يجيء علل الحديث جزء ٢ ص٣٦٣



أحاديث وسائر ذلك لم يكن عنده ولم يعرفها[1].

ثانيا بين الإمام احمد بن حنبل والإمام الذهلي.

قال الخطيب: حدثنا محمد بن أحمد بن رزق حدثنا دعلج بن أحمد حدثنا أبو محمد بن الجارود حدثني أبو عامر النسائي الحافظ قال سمعت محمد بن داود المصيصي يقول كنا عند أحمد بن حنبل وهم يذكرون الحديث فذكر محمد بن يحيى النيسابوري حديثا فيه ضعف فقال له أحمد بن حنبل لا تذكر مثل هذا الحديث فكأن محمد بن يحيى دخله خجلة فقال له أحمد إنما قلت هذا إجلالا لك يا أبا عبد الله[2].

ثالثا: بين الإمام أبي زرعة الرازي والإمام محمد بن يحيى الذهلي.

قال ابن أبي حاتم: قال ذكر سعيد بن عمرو البرذعي قال سمعت محمد بن يحيى النيسابوري يقول لا يزال المسلمون بخير ما أبقى الله عز وجل لهم مثل أبي زرعة وما كان الله عز وجل ليترك الأرض إلا وفيها مثل أبي زرعة يعلم الناس ما جهلوه ثم جعل يعظم على جلسائه خطر ما حكى له من علة حديث بن إسحاق عن الزهري[3] عن عروة بن عائشة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال ركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة بغير سواك قال سعيد وكنت حكيت له عن أبى زرعة أن محمد بن إسحاق اصطحب مع معاوية بن يحيى الصدفي من العراق إلى الري فسمع منه هذا الحديث في طريقه وقال لم استفد منذ دهر

---

[1] - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣٥٨

[2] - تاريخ بغداد جزء ٣ صفحة ٤١٦

[3] - قلت: وهذا الحديث عن الزهري.



علما أوقع عندي ولا آثر من هذه الكلمة ولو فهمتم عظيم خطرها لاستحليتموه كما استحليته وجعل يمدح أبا زرعة في كلام كثير[1].

رابعا: بين الإمام الذهلي والإمام البخاري

قال الخطيب البغدادي: أخبرنا أبو حازم العبدوي قال سمعت الحسن بن أحمد بن شيبان يقول سمعت أبا حامد الأعمش يقول رأيت محمد بن إسماعيل البخاري في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان ومحمد بن يحيى يسأله عن الأسامي والكنى وعلل الحديث ويمر فيه محمد بن إسماعيل مثل السهم كأنه يقرا قل هو الله أحد[2].

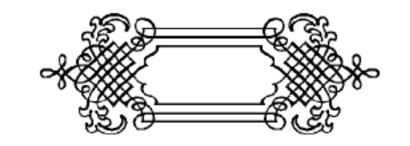
وقال الخطيب البغدادي: أخبرني الوليد الدربندي قال أنبأنا محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الحافظ قال نبأنا أبو الحسن عبد الله بن موسى بن الحسين البغدادي قال نبأنا عبد المؤمن بن خلف التميمي قال سمعت الحسين بن محمد المعروف بعبيد العجل يقول ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل ومسلم الحافظ لم يكن يبلغ محمد بن إسماعيل ورأيت أبا زرعة وأبا حاتم يستمعان إلى محمد بن إسماعيل أي شيء يقول يجلسون بجنبه فذكرت له قصة محمد بن يحيى فقال ماله ولمحمد بن إسماعيل كان محمد بن إسماعيل امة من الأمم وكان اعلم من محمد بن يحيى بكذا وكذا وكان محمد بن إسماعيل دينا فاضلا يحسن كل شيء[3].

---

[1] - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣٣٠، ٣٢٩

[2] - تاريخ بغداد جزء ٢ صفحة ٣١

[3] - تاريخ بغداد جزء ٢ صفحة ٣٠،٢٩



ما جاء في ثناء الذهلي على أهل النظر من المحدثين

قال ابن أبي حاتم :نا يعقوب بن إسحاق قال سمعت محمد بن يحيى النيسابوري يقول إمامنا أحمد بن حنبل[1].

وقال ابن أبي حاتم: ذكر سعيد بن عمرو البرذعي قال سمعت محمد بن يحيى النيسابوري يقول لا يزال المسلمون بخير ما أبقى الله عز وجل لهم مثل أبى زرعة[2].

قلت: فإذا تبين هذا فليعلم أن الذهلي إمام وأقواله معتبرة إلا ما خالف فيه أهل النظر من المحدثين فلا يسلم له ما خالف فيه.

وممن يقبل كلامه في الرجال ونقد الأخبار إلا فيما خالف فيه أهل النظر الإمام ابن خزيمة فهو مع إمامته وسعة علمه له توسع في تصحيح ما ينتقيه من الرواة المجاهيل أو المتكلم فيهم، لكنه لم يتخذ من هذا قاعدة في قبول رواية المجهول أو من تكلم فيه وإنما كان له توسع في الانتقاء جره لتصحيح أخبار

---

[1] - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٢٩٥

[2] - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣٢٩



أعلها أهل النظر.

ومما ينتقد على ابن خزيمة انه يبوب بابا كاملا مستقلا ليضع فيه حديثا واحدا عن مجهول أو متكلم فيه[1] ولا يتعقب ذلك ببيان أو تعليق مع اشتراطه الصحة ومن ذلك.

قال ابن خزيمة: باب في فضل شهر رمضان وأنه خير الشهور للمسلمين وذكر إعداد المؤمن القوة من النفقة للعبادة قبل دخوله

ثنا محمد بن بشار ويحيى بن حكيم قالا حدثنا أبو عامر ثنا كثير بن زيد حدثني عمرو بن تميم حدثني أبي انه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أظلكم شهركم هذا بمحلوف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما مر بالمسلمين شهر خير لهم منه ولا مر بالمنافقين شهر شر لهم منه بمحلوف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليكتب أجره ونوافله قبل أن يدخله ويكتب إصراره وشقاءه قبل أن يدخله وذلك أن المؤمن يعد فيه القوة من النفقة للعبادة ويعد فيه المنافق إتباع غفلات المؤمنين وإتباع عوراتهم فغنم يغنمه المؤمن هذا حديث يحيى وقال بندار فهو غنم للمؤمنين يغتنمه الفاجر عمرو بن تميم هذا يقال له مولى بني رمانة مدني[2].

قلت: تميم والد عمرو مجهول والحديث أعله الإمام البخاري[3]

---

[1] -والأمثلة على ذلك ليست بالقليلة أو النادرة فتحتمل ومن ذلك الأحاديث برقم (١٢٢)،(١٥٢٠)،(١٧٧٨)،(١٨٩٣)،(١٩٠١)،(٢٥٣٥).

[2] - صحيح ابن خزيمة جزء ٣ صفحة ١٨٨

[3] - قال العقيلي: عمرو بن تميم عن أبيه عن أبي هريرة حدثني آدم بن موسى قال سمعت

قلت: وعند ابن خزيمة توسع في الانتقاء من روايات الضعفاء والمتكلم فيهم وهذا هو التساهل[1].

البخاري قال عمرو بن تميم عن أبيه عن أبي هريرة في فضل شهر رمضان روى عنه كثير بن زيد في حديثه نظر وهذا الحديث حدثناه يحيى بن عثمان قال حدثنا نعيم بن حماد قال حدثنا بن المبارك قال أخبرنا كثير بن زيد قال أخبرني عمرو بن تميم عن أبيه أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أظلكم شهركم هذا محلوف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما مر بالمسلمين شهر خير لهم منه ولا مر بالمنافقين شهر شر لهم منه إن الله عز وجل كتب أجره ونوافله قبل أن يدخل وكتب إصره وشقاؤه قبل أن يدخل ولا يتابع عليه وفي فضائل شهر رمضان أحاديث بغير هذا الإسناد وبخلاف هذا اللفظ من وجه صالح ضعفاء العقيلي جزء ٣ ص ٢٦٠

[1] - وقد يفرد ابن خزيمة بابا ويذكر فيه حديثا مرسلا لم يسمعه راويه عمن فوقه ولا ينبه عليه وهذا قليل في كتابه

قال ابن خزيمة: باب دلك اليد بالأرض وغسلهما بعد الفراغ من الاستنجاء بالماء أخبرنا أبو طاهر ثنا أبو بكر ثنا محمد بن يحيى ثنا أبو نعيم ثنا أبان بن عبد الله البجلي حدثني إبراهيم بن جرير عن أبيه أن نبي الله (صلى الله عليه وسلم) دخل الغيضة فقضى حاجته فأتاه جرير بإداوة من ماء فاستنجى بها قال ومسح يده بالتراب صحيح ابن خزيمة جزء ١ صفحة ٤٧

قلت: وقد نبه جمع من أهل النظر من المحدثين إلى أن إبراهيم بن جرير لم يسمع من أبيه منهم احمد بن حنبل ويحيى بن معين والبخاري وأبو زرعة الرازي وأبو حاتم الرازي. ومن ذلك قال ابن خزيمة: باب الخطبة على المنبر والأمر بالتسبيح والتحميد والتكبير مع الصلاة عند الكسوف إلى أن ينجلي أخبرنا أبو طاهر نا أبو بكر نا محمد بن عبد الله بن بزيع أخبرنا أبو بحر عبد الرحمن بن عثمان البكراوي ثنا سعيد بن أبي عروبة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن بن مسعود قال انكسفت الشمس في عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال الناس إنما انكسفت لموت إبراهيم فقام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فخطب الناس فقال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله فإذا رأيتم ذلك فاحمدوا الله وكبروا وسبحوا وصلوا حتى ينجلي كسوف أيهما انكسف قال ثم نزل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فصلى

أما من جعل المجهول ثقة والأصل في روايته القبول كابن حبان فهذا قد تجاوز حد التساهل وبلغ درجة من لا يعتمد على كلامة إذا انفرد في توثيق الرواة اوتصحيح الأخبار.

وممن سلك مسلكا مشابها للإمام ابن خزيمة الإمام الترمذي في السنن فقد توسع في تصحيح أخبار المجهولين كما توسع في تصحيح روايات منقطعة وهذا معلوم لكل من تابع سنن الإمام الترمذي، فقد وجد في سننه من الأخبار التي ضعفها كبار أهل العلم وهو يقول فيها (حديث صحيح) و(حديث حسن صحيح) والذي لا يُسلم للإمام الترمذي فيه من تصحيحه في سننه ليس بالقليل ولا النادر[1].

ركعتين صحيح ابن خزيمة جزء ٢ صفحة ٣٠٩ فأن ابن أبي عروبة لم يسمع من حماد انظر المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٧٧

(١) - تساهل الإمام الترمذي أمر قد نص عليه أهل العلم ومنهم الإمام الذهبي فقد قال في الموقظة: والمتساهل كـ الترمذي، والحاكم، والدارقطني في بعض الأوقات. الموقظة ص،٨٣

القسم الثالث

من لا يعتمد على قوله في الكلام في الرواة وتمييز صحيح الأخبار من سقيمها

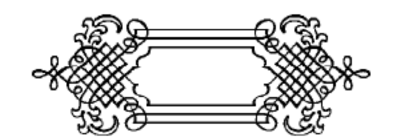
وهم على أربعة أصناف.

الصنف الأول: من من سلك منهجا لتمييز صحيح الأخبار من سقيمها يخالف منهج أهل النظر من المحدثين مثل الإمام الطبري

الصنف الثاني: من توسع توسعا كبيرا فيما ضيقة من يعتمد على قوله من أهل الحديث مثل الإمام ابن حبان في التوثيق و الإمام الحاكم في التصحيح.

الصنف الثالث: من تكلم في الرواة ونقد الأخبار وهو ضعيف مثل الشاذكوني والواقدي.

الصنف الرابع: من تكلم في الرجال وليس هو من أهل هذا الشأن مثل إبراهيم بن عرعرة



الصنف الأول

من سلك منهجا لتمييز صحيح الأخبار من سقيمها يخالف منهج أهل النظر من المحدثين

فهذا ممن لا يعتمد على كلامه وكذا من توسع توسعا كبيرا فيما ضيقه أهل النظر من المحدثين وإن كان ممن له معرفة بالحديث فكلامه لا يعتمد عليه إذا انفرد في الحكم على الرجال أو الأخبار فالأحتجاج لا يكون إلا فيمن اتفق أهل العلم على الاحتجاج بكلامهم وبطريقتهم في النقد ولا يحتج بكلام من خالف طريقتهم و إن كان من أهل العلم والفضل ولا يعني هذا عدم الانتفاع بكلامهم وأقوالهم وإنما عدم الاحتجاج بها.

ومن سلك طريق من لا يعتمد على كلامه في الكلام في الرواة وتمييز الأخبار ممن يعرف بالعلم والفضل جماعة منهم.

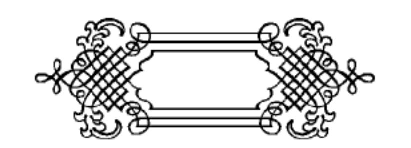
الإمام ابن جرير الطبري.

وضع الإمام الطبري لنفسه منهجا خاصا في تمييز الأخبار يخالف فيه طريقة من يعتمد على كلامه في تمييز الأخبار بل انه يصرح في ما نقده من الأخبار بأن طريقته تخالف طريقة النقاد وان كثيرا من الأحاديث التي يصححها على طريقته يجب أن يكون غير صحيحة على مذهب غيره[1].

---

[1] - وقد يصرح الطبري أحيانا بمقصوده بمذهب غيره فمما ذكر في بعض الآثار انه أراد شعبة بن الحجاج

قال الطبري: وهذا خبر عندنا صحيح سنده وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح لعلل إحداهما أنه خبر قد حدث به عن خالد عن عكرمة غير من ذكرت فأرسله ولم



ومن الأصول التي خالف فيها طريقة أهل النظر.

- الاحتجاج بالمجهول
- عدم إعلال الحديث بما يوجب إعلاله عند أهل النظر من المحدثين.
- الاحتجاج بالمرسل (والمقصود بالمرسل هنا المنقطع الذي نص أهل النظر من المحدثين على أن الراوي لم يسمع ممن فوقه)

قال الإمام الطبري: حدثني إسماعيل بن موسى السدى قال أخبرنا محمد بن عمر الرومي عن شريك عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي عن علي أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: أنا دار الحكمة وعلى بابها القول في علل هذا الخبر

هذا خبر صحيح سنده وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح لعلتين:

إحداهما أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي(رضي الله عنه) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) إلا من هذا الوجه

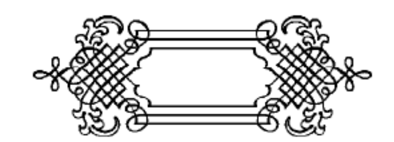
والأخرى أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة وقد وافق عليا في رواية هذا الخبر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) غيره[1].

قال الترمذي: وسألت محمدا عن حديث محمد بن عمر بن الرومي عن

يجعل بين عكرمة والنبي (صلى الله عليه وسلم) ابن عباس والثانية أنه من رواية عكرمة وقد ذكرت قولهم فى عكرمة فيما مضى من كتابنا هذا والثالثة أن راويه عن عكرمة ،خالد وكان شعبة يغمص عليه تهذيب الآثار مسند ابن عباس جزء ١ صفحة ٥٦،٥٧

[1] - تهذيب الآثار مسند علي جزء ٣ صفحة ١٠٤،١٠٥





شريك عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي عن علي أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال أنا دار الحكمة وعلي بابها

سألت محمدا عنه فلم يعرفه وأنكر هذا الحديث[1].

وقال ابن أبي حاتم: انا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إلى قال سمعت يحيى بن معين يقول رأيت عمر بن إسماعيل بن مجالد ليس بشيء كذاب رجل سوء خبيث حدث عن أبى معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن بن عباس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) انا مدينة العلم وعلى بابها وهو حديث ليس له أصل[2].

وقال العقيلي: ولا يصح في هذا المتن حديث[3]

قال الإمام الطبري: حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري قال أخبرنا شريك عن أبي إسحاق عن سعيد بن ذي حدان عن علي قال سمى الله الحرب خدعة على لسان رسوله (صلى الله عليه وسلم) أو على لسان محمد (صلى الله عليه وسلم) القول في علل هذا الخبر وهذا خبر عندنا صحيح سنده وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح لعلل

إحداها أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) يصح إلا من هذا الوجه

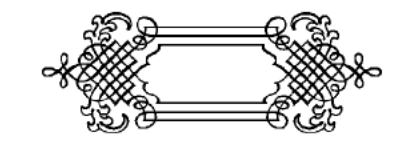
---

[1] - علل الترمذي جزء ١ صفحة ٣٧٥

[2] - الجرح والتعديل جزء ٦ صفحة ٩٩

[3] - ضعفاء العقيلي جزء ٣ صفحة١٤٩





والثانية أن المعروف من رواية ثقات أصحاب علي هذا الخبر عن علي الوقوف به عليه غير مرفوع إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

والثالثة أن سعيد بن ذي حدان عندهم مجهول ولا تثبت بمجهول في الدين حجة

والرابعة أن الثقات من أصحاب أبي إسحاق الموصوفين بالحفظ إنما رووه عنه عن سعيد عن رجل عن علي

والخامسة أن أبا إسحاق عندهم من أهل التدليس وغير جائز الاحتجاج من خبر المدلس عندهم مما لم يقل فيه حدثنا أو سمعت وما أشبه ذلك[1].

قلت: فالطبري لا يرى كل ما ذكره موجبا لإعلال الحديث من طريق علي(رضي الله عنه) وقد صح مرفوعا ولكن من غير حديث علي (رضي الله عنه)

قال الإمام البخاري: حدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا بن عيينة عن عمرو سمع جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) قال: قال النبي (صلى الله عليه وسلم) الحرب خدعة[2].

فتصحيحه مرفوعا من طريق علي (رضي الله عنه) مما لا يعتمده أهل المعرفة بالحديث ومخالفة الإمام الطبري لأهل المعرفة بالحديث ممن يعتمد على كلامه في تمييز الأخبار بينة لكل من تتبع كلامه.

---

(1) - تهذيب الآثار مسند علي جزء ٣ صفحة ١١٨،١١٩

(2) - صحيح البخاري جزء ٣ صفحة ١١٠٢



ومن الأمثلة على تصحيح الطبري ما لا يصح من الأخبار

قال الطبري: حدثني الحسين بن علي الصدائي ومحمد بن إسماعيل الضراري قالا حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا الحسن بن أبي جعفر عن أيوب عن حميد بن عبد الرحمن عن علي قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أحبب حبيبك هونا ما عسى أن يكون بغيضك يوما ما وأبغض بغيضك هونا ما عسى أن يكون حبيبك يوما ما.

و هذا خبر عندنا صحيح سنده وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح لعلل:

إحداها أن المعروف من رواية أصحاب علي هذا الخبر عن علي الوقف به على علي وترك رفعه إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

والثانية أن حميد بن عبد الرحمن لا يعلم له سماع من علي

والثالثة أنه خبر قد رواه حماد بن سلمة عن أيوب فجعله عنه عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم)

والرابعة أن الحسن بن أبي جعفر عندهم ممن لا يجوز الاحتجاج بنقله في الدين[١].

وقال الطبري: حدثنا حميد بن مسعدة السامى قال حدثنا حرب بن ميمون عن خالد يعنى الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال رأى النبى (صلى الله عليه وسلم) رجلا يصلى يسجد ولا يضع أنفه على الأرض فقال ضع أنفك يسجد

---

[١] - تهذيب الآثار مسند علي جزء ٣ صفحة ٢٨٣،٢٨٤

معك

وهذا خبر عندنا صحيح سنده وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح لعلل

إحداها أنه خبر لا يعرف له مخرج من حديث خالد عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا إلا من هذا الوجه والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد وجب التثبت فيه

والثانية أنه من رواية عكرمة عنه وفى نقل عكرمة عندهم نظر

والثالثة أنه من رواية خالد عنه وفى نقل خالد عندهم ما ذكرنا قبل

والرابعة أنه خبر قد رواه عن عكرمة غير خالد فأرسله عن ابن عباس ولم يرفعه إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) وخالفه أيضا فى اللفظ والمعنى

والخامسة أنه قد رواه أيضا بعضهم عن عكرمة فأرسله ولم يجعل بينه وبين النبي (صلى الله عليه وسلم) أحدا وخالفه في اللفظ والمعنى[1].

الصنف الثاني

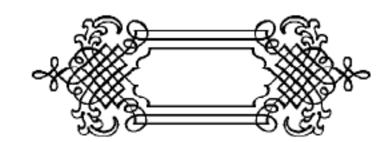
من توسع توسعا كبيرا في توثيق المجهولين وتصحيح أخبار من تُكلم فيه من الرواة مثل الإمام ابن حبان والإمام الحاكم

١- الإمام ابن حبان في الثقات.

مذهب الإمام ابن حبان لا يخفى في توثيق المجاهيل فهو لا ينتقي بعض المجاهيل ويسبر رواياتهم ليوثقهم بل يدرجهم مباشرة في كتاب الثقات لأن

---

[1] - تهذيب الآثار مسند ابن عباس جزء ١ صفحة ١٨٧،١٨٨



الأصل عنده هو توثيق المجهول وهذا مذهب يصادم مذهب كل من يعتمد على قوله في الجرح والتعديل لذا وجب عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان فيما ينفرد به أو يخالف فيه غيره ممن يعتمد على كلامه وقد أدى توثيقه للمجاهيل أن ينعكس هذا على تصحيحه للروايات في كتابه الصحيح فأدخل في صحيحه ما لا يصح لذا فلا يجوز الاعتماد على قوله فيما ينفرد به، فقد أكثر من تصحيح ما لا يصح بل قد صحح ما هو منكر وباطل عند أهل النظر ومن ذلك.

قال الإمام ابن حبان: ذكر وصف ما يحتجم المرء به إذا كان صائما[(١)]

أخبرنا الحسن بن سفيان حدثنا هشام بن عمار حدثنا سعيد بن يحيى حدثنا جعفر بن برقان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أمر أبا طيبة أن يأتيه مع غيبوبة الشمس فأمره أن يضع المحاجم مع إفطار الصائم فحجمه ثم سأله كم خراجك قال صاعين فوضع النبي (صلى الله عليه وسلم) عنه صاع[(٢)]

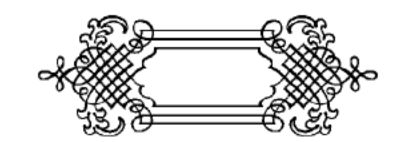
وقال ابن حبان: أخبرنا محمد بن عمرو بن عباد ببست أبو علي حدثنا أبو سعيد الأشج حدثنا الحسين بن عيسى الحنفي حدثنا معمر عن الزهري عن أبي

(١) - صحيح ابن حبان جزء ٨ صفحة ٣٠٧

(٢) - قال ابن ابي حاتم:سألت أبي عن حديث رواه جعفر بن برقان عن أبي الزبير عن جابر أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أمر أبا طيبة أن يحجمه في رمضان مع غيبوبة الشمس فقال هذا حديث منكر حدثنا به هشام بن عمار عن سعدان عن جعفر قال أبي وجعفر بن برقان لايصح له السماع من أبي الزبير ولعل بينهما رجل ضعيف

علل الحديث جزء ١ صفحة ٢٥٥





حازم عن ابن عباس قال بينما النبي (صلى الله عليه وسلم) بالمدينة إذ قال الله أكبر الله أكبر جاء نصر الله وجاء الفتح وجاء أهل اليمن قوم نقية قلوبهم لينة طاعتهم الإيمان يمان والفقه يمان والحكمة يمانية[١]

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه أبو سعيد الشاج عن الحسن ابن عيسى الحنفي عن معمر عن الزهري عن أبي حازم عن ابن عباس قال بينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالمدينة إذا قال الله اكبر الله اكبر جاء نصر الله وجاء الفتح وجاء أهل اليمن قوم تقية قلوبهم لينة طاعتهم الإيمان يمان والفقه يمان والحكمة يمانية قال أبي هذا حديث باطل ليس له أصل الزهري عن أبي حازم لا يجيء[٢]

٢- الحاكم في المستدرك.

أما الحاكم فلا تخفى طريقته على أهل العلم وما عليها من انتقادات جعلت أهل العلم لا يعتمدون على نقده للأخبار، لكن لابد من البيان في أن الحاكم في غير المستدرك كما في كتابه معرفة علوم الحديث[٣] له طريقة تخالف طريقته في المستدرك، أما في المستدرك فكلامه في نقد الأخبار مما لا يعتمد

---

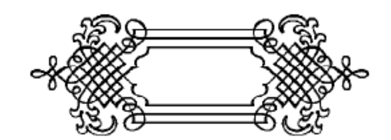
[١] - علل الحديث جزء ٢ صفحة ١٥٨

[٢] - صحيح ابن حبان جزء ١٦ صفحة ٢٨٧

[٣] - قال الحاكم في كتاب معرفة علوم الحديث: فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التنقير عن علته ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته

معرفة علوم الحديث جزء ١ صفحة ٦٠





عليه فقد صحح لضعفاء وصحح ما هو منقطع بل قد صحح المنكر والموضوع احيانا.

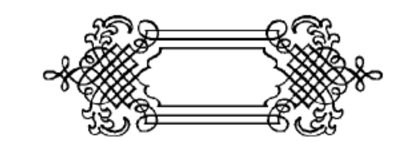
قال الحاكم : حدثناه أبو عبد الله محمد بن علي الصنعاني بمكة ثنا الحسن بن عبد الأعلى الصنعاني ثنا عبد الرزاق عن معمر عن محمد بن واسع عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من أقال نادما أقاله الله نفسه يوم القيامة ومن كشف عن مسلم كربة كشف الله عنه كربة من كرب يوم القيامة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه قال الحاكم هذا إسناد من نظر فيه من غير أهل الصنعة لم يشك في صحته وسنده وليس كذلك فإن معمر بن راشد الصنعاني ثقة مأمون ولم يسمع من محمد بن واسع ومحمد بن واسع ثقة مأمون ولم يسمع من أبي صالح ولهذا الحديث علة يطول شرحها وهو مثل لألوف مثله من الأحاديث التي لا يعرفها إلا أهل هذا العلم[1].

فالحاكم يذهب في كتابه معرفة علوم الحديث إلى إعلال هذا الحديث بأكثر من علة وانه حديث لا يصح.

أما في المستدرك فقد قال الحاكم: أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي ثنا سعيد بن مسعود ثنا يزيد بن هارون أنبأ هشام بن حسان عن محمد بن واسع عن أبي صالح عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من ستر أخاه في الدنيا ستره الله في الدنيا والآخرة ومن نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة

---

[1] - معرفة علوم الحديث جزء ١ صفحة ١٨



والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه هذا الإسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه[1].

قلت: وليس الأمر مقتصرا على مثال أو مثالين وإنما الأمر هو اختلاف منهج الحاكم في المستدرك.

وقال الحاكم في المستدرك: حدثني محمد بن صالح بن هانئ ثنا أحمد بن سلمة ومحمد بن شاذان قالا ثنا إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع قالا ثنا عبد الرزاق أنا النعمان بن أبي شيبة عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إن وليتموها أبا بكر فزاهد في الدنيا راغب في الآخرة وفي جسمه ضعف وإن وليتموها عمر فقوي أمين لا يخاف في الله لومة لائم وإن وليتموها عليا فهاد مهتد يقيمكم على صراط مستقيم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه[2].

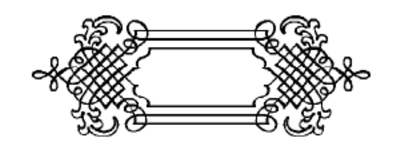
وقد اعل الحاكم هذا الحديث في كتابه معرفة علوم الحديث فقال: والنوع الثالث من المنقطع أن يكون في الإسناد رواية راو لم يسمع من الذي يروى عنه الحديث قبل الوصول إلى التابعي الذي هو موضع الإرسال ولا يقال لهذا النوع من الحديث مرسل إنما يقال له منقطع مثاله ما حدثنا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه ثنا محمد بن سليمان الحضرمي حدثنا محمد بن سهل ثنا عبد

---

[1] - المستدرك على الصحيحين جزء ٤ صفحة ٤٢٥

[2] - المستدرك على الصحيحين جزء ٣ صفحة ١٥٣





الرزاق قال ذكر الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين لا تأخذه في الله لومة لائم وإن وليتموها عليا فهاد مهدي يقيمكم على طريق مستقيم قال الحاكم هذا إسناد لا يتأمله متأمل إلا علم اتصاله وسنده فإن الحضرمي ومحمد بن سهل بن عسكر ثقتان وسماع عبد الرزاق من سفيان الثوري واشتهاره به معروف وكذلك سماع الثوري من أبي إسحاق واشتهاره به معروف وفيه انقطاع في موضعين فإن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري والثوري لم يسمعه من أبي إسحاق[١].

قال الحاكم في معرفة علوم الحديث

هذا باب يطول فليعلم صاحب الحديث أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة[٢] ولا من جابر ولا من بن عمر ولا من ابن عباس شيئا قط وان الأعمش لم يسمع من أنس وأن الشعبي لم يسمع من صحابي غير أنس[٣] وأن الشعبي لم يسمع من عائشة ولا من عبد الله بن مسعود[٤] ولا من أسامة بن زيد ولا من علي إنما رآه رؤية ولا من معاذ بن جبل ولا من زيد بن ثابت وأن قتادة لم يسمع من

---

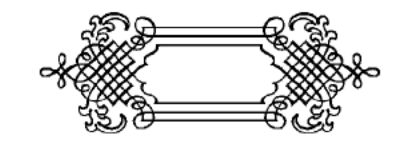
[١] - معرفة علوم الحديث جزء ١ صفحة ٢٨

[٢] - اخرج للحسن عن أبي هريرة في المستدرك وذكر في سماعه خلاف.

[٣] - اخرج في المستدرك من رواية الشعبي عن أبي هريرة وعن ابن عباس وأم سلمة وسمرة بن جندب وأبي موسى الأشعري وجابر بن عبد الله والنعمان بن بشير وعمرو بن العاص.....الخ.بل اخرج عن الشعبي ان عمر.

[٤] - اخرج الحاكم للشعبي عن ابن مسعود وسكت عنه.





صحابي غير أنس وأن عامة حديث عمرو بن دينار عن الصحابة غير مسموعة[1] وأن عامة حديث مكحول عن الصحابة حوالة وأن ذلك كان كله يخفى إلا على الحفاظ للحديث[2].

وقال الحاكم: وأن الشعبي لم يسمع من عائشة ولا من عبد الله بن مسعود ولا من أسامة بن زيد ولا من علي إنما رآه رؤية ولا من معاذ بن جبل ولا من زيد بن ثابت[3].

وقال الحاكم في المستدرك: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب إملاء وقراءة ثنا هارون بن سليمان الأصبهاني ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان عن منصور عن الشعبي عن أم سلمة (رضي الله عنها) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان إذا خرج من بيته قال: بسم الله رب أعوذ بك أن أزل أو أضل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل علي هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وربما توهم متوهم أن الشعبي لم يسمع من أم سلمة وليس كذلك فإنه دخل على عائشة وأم سلمة جميعا ثم أكثر الرواية عنهما جميعا[4].

قلت: ومن نظر في المستدرك تعجب مما يذكره الحاكم في المستدرك مصححا له على شرط الشيخين وقد نص في معرفة علوم الحديث على الانقطاع، لذا فأن ما يصححه الحاكم في المستدرك هو مما لا يعتمد عليه، أما

---

[1] - اخرج لعمرو بن دينار عن ابن عمر و جابر وابن عباس

[2] - معرفة علوم الحديث جزء ١ صفحة ١١١

[3] - معرفة علوم الحديث جزء ١ صفحة ١١١

[4](٤) - المستدرك على الصحيحين جزء ١ صفحة ٧٠٠



ما نقله ابن حجر عن البعض من أن الحاكم قد أصابته غفلة[1] فلا يقبل فكيف لمن أصابته الغفلة أن يكون متقنا لهذا الكم من الروايات التي ساقها في المستدرك فأن ما ساقه من عدد كبير للروايات لا يكون إلا من حافظ متقن لما يرويه أما حال روايات أهل الغفلة لا يخفى ما فيها من الاختلاف والأخطاء، وإنما الخلاف مع الحاكم في المستدرك في المنهج الذي اعتمده في النقد والذي يخالف منهج من يعتمد عليه في ذلك.

الصنف الثالث

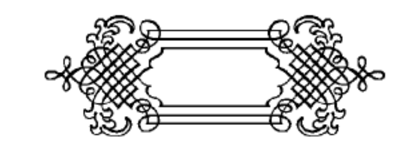
من تكلم في الرواة ونقد الأخبار وهو ضعيف مثل الشاذكوني والواقدي

١- سليمان الشاذكوني

قال ابن أبي حاتم: سليمان بن داود الشاذكوني المنقري روى عن عبد الوارث وحماد بن زيد وجعفر بن سليمان حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبى يقول ذلك قال أبو محمد روى عنه يزيد بن سنان البصري نزيل مصر وكنى عن لقبة لكي لا يفطن به وأسيد بن عاصم الأصبهاني حدثنا عبد الرحمن انا علي بن أبى طاهر فيما كتب إلى قال نا الأثرم قال سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل وذكر الشاذكوني فقال هو من نحو عبد الله بن سلمة الأفطس يعنى انه يكذب حدثنا عبد الرحمن قال سمعت علي بن الحسين بن الجنيد قال سمعت يحيى بن معين يقول وقيل ان الشاذكوني روى عن حماد بن زيد حديثا ذكر له فقال كذاب عدوالله كان يضع الحديث حدثنا عبد الرحمن نا العباس بن محمد

---

[1] - قال ابن حجر: لكن قيل في الأعتذار عنه أنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره لسان الميزان جزء ٥ صفحة ٢٣٢



الدوري قال سمعت يحيى بن معين يقول سمعت سليمان الشاذكوني يقول بالبصرة هاتوا حرفا من رأي الحسن إلا أنا أحفظه حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبى يقول سليمان الشاذكوني ليس بشيء متروك الحديث وترك حديثه ولم يحدث عنه[1].

قال ابن الجنيد: سمعت يحيى بن معين وذكر ابن الشاذكوني، فقال: (قد سمع، إلا أنه يكذب ويضع الحديث)[2].

٢- الواقدي

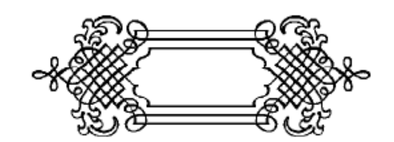
قال ابن أبي حاتم: محمد بن عمر بن محمد الواقدي الأسلمي أبو عبد الله القاضي مولى بني سهم ولي القضاء ببغداد ومات بها روى عن معمر وابن أبى ذئب ومالك والأوزاعي والثوري روى عنه أبو بكر بن أبى شيبة ويحيى بن أبى الخصيب سمعت أبى يقول ذلك قال أبو محمد روى عنه حامد بن يحيى البلخي نا عبد الرحمن حدثني أبى نا معاوية بن صالح أبى عبيد الله الأشعري الدمشقي قال سمعت سنيد بن داود يقول كنا عند هشيم فدخل الواقدي فسأله هشيم عن باب ما يحفظ فيه فقال له الواقدي ما عندك يا أبا معاوية فذكر خمسة أو ستة أحاديث في الباب ثم قال للواقدي ما عندك فحدثه ثلاثين حديثا عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه والتابعين ثم قال سألت مالكا وسألت بن أبى ذئب وسألت وسألت فرأيت وجه هشيم يتغير وقام الواقدي فخرج فقال هشيم لئن كان كذابا فما في الدنيا مثله وان كان صادقا فما في الدنيا مثله نا عبد

---

[1] - الجرح والتعديل جزء ٤ صفحة ١١٤

[2] - سؤالات ابن الجنيد (صفحة ٢٨١)





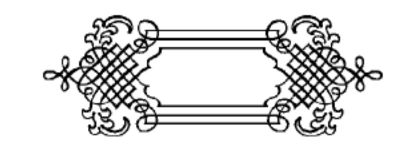
الرحمن نا يونس بن عبد الأعلى قال: قال لي الشافعي كتب الواقدي كذب حدثنا عبد الرحمن نا أحمد بن سلمة النيسابوري نا إسحاق بن منصور قال: قال أحمد بن حنبل كان الواقدي يقلب الأحاديث يلقى حديث بن أخي الزهري على معمر ونحو هذا قال إسحاق بن راهويه كما وصف وأشد لأنه عندي ممن يضع الحديث حدثنا عبد الرحمن انا أبو بكر بن أبى خيثمة فيما كتب إلى قال سمعت يحيى بن معين يقول لا يكتب حديث الواقدي الواقدي ليس بشيء نا عبد الرحمن قال سألت أبى عن محمد بن عمر الواقدي المديني فقال متروك الحديث قال يحيى بن معين نظرنا في حديث الواقدي فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين أحاديث مناكير فقلنا يحتمل أن تكون تلك الأحاديث المناكير منه ويحتمل أن تكون منهم ثم نظرنا إلى حديثه عن بن أبى ذئب ومعمر فإنه يضبط حديثهم فوجدناه قد حدث عنهما بالمناكير فعلمنا انه منه فتركنا حديثه نا عبد الرحمن قال سألت أبا زرعة عن محمد بن عمر الواقدي فقال ضعيف قلت يكتب حديثه قال ما يعجبني إلا على الاعتبار ترك الناس حديثه[1].

الصنف الرابع

من تكلم بالرواة وليس هو من أهل الشأن

قال ابن الجنيد: قال رجل ليحيى بن معين وأنا أسمع: زعم إبراهيم بن عرعرة أن محمد بن ذكوان والحسين بن ذكوان ليسا بشيء فغضب يحيى،

[1] - الجرح والتعديل جزء ٨ صفحة ٢٠



وقال:أما الحسين بن ذكوان فحدثني عنه يحيى بن سعيد وعبد الله بن المبارك، ولكن كان قدريًا، وأما محمد بن ذكوان فليس به بأس، أي شيء كان عنده؟! روى عنه حماد بن زيد وعبد الوارث وعبد الصمد، لا بأس به، قل لابن عرعرة: اذهب ازرع[1].

وقال ابن الجنيد: قلت ليحيى: روح بن مسافر؟ قال: ليس بثقة ولا مأمون ، قلت: لم ترك حديثه؟ قال: لعل ابن عرعرة يزعم أنه ثقة[2].

قلت: فينبغي لمن أراد معرفة حال الرجال وصحيح الأخبار النظر في كلام أهل النظر من المحدثين ولا بد من العلم بأنهم إذا اتفقوا على قول فأن إتفاقهم يكون حجة[3] فأن اختلفوا فينظر من أقوالهم بحسب اجتهاد الناظر وعلمه.

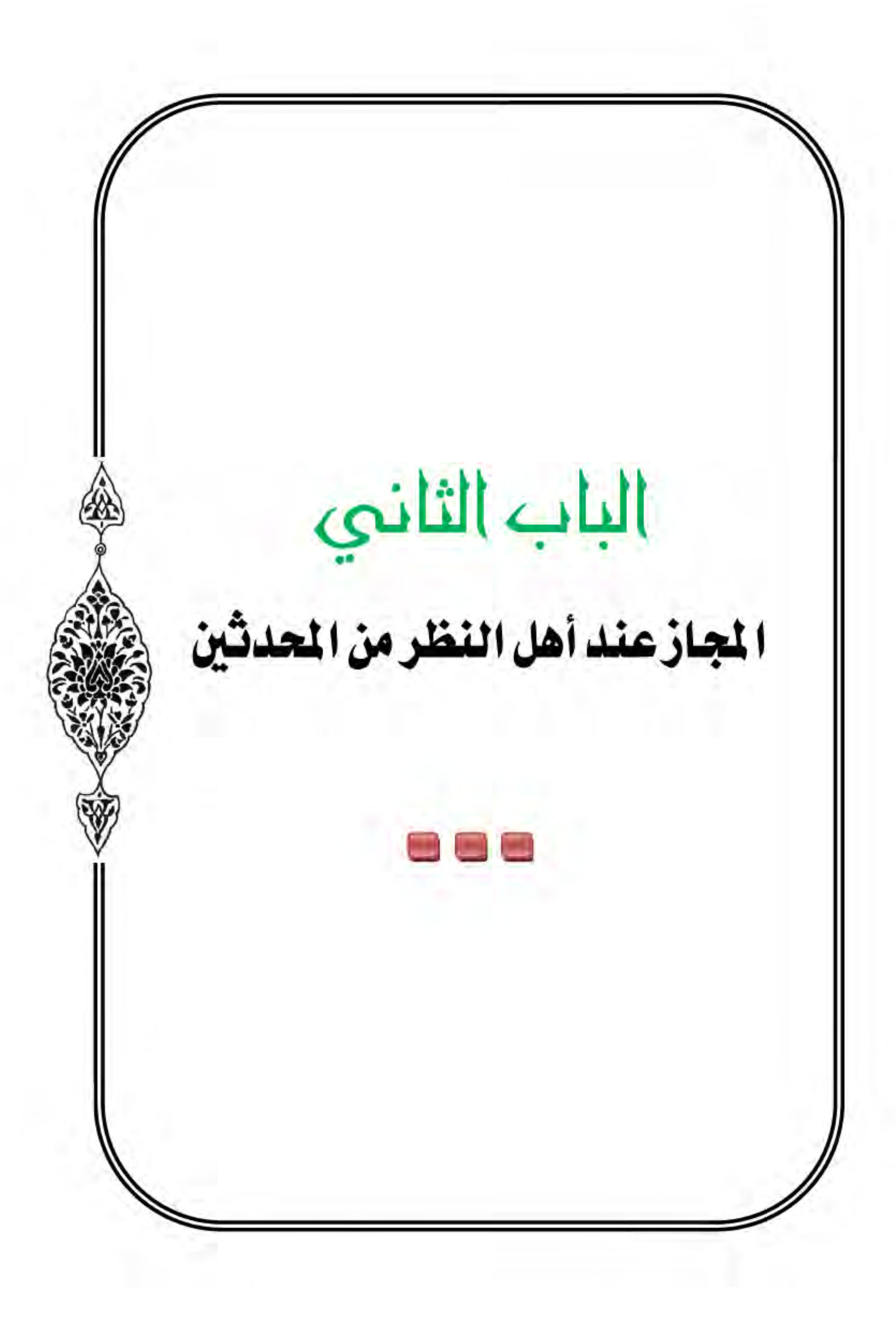
---

[1] - سؤالات ابن الجنيد صفحة ٤٢٨

[2] - سؤالات ابن الجنيد صفحة ٤٤٥

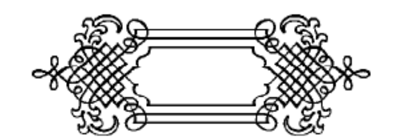
[3] - قال ابو حاتم الرازي: واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ١٩٢





الباب الثاني

المجاز عند أهل النظر من المحدثين



المجاز عند أهل النظر من المحدثين

لا يخفى على أهل العلم ما في تحرير المصطلحات من أهمية، كما أن المصطلح إذا تعدد وصار لكل إمام مصطلحه فمن المهم إن يقف الناظر على مصطلح كل إمام لكي يفهم كلامه ومن المهم أن يعلم أن أهل النظر من المحدثين قد يكون عندهم للأمر الواحد أكثر من مصطلح كما مر في تعدد تسمياتهم لكبار أهل العلم ممن يعتمد على كلامهم في الرجال ونقد الأخبار فمنهم من سماهم أهل النظر وأخر يسميهم أهل المعرفة ومنهم من سماهم الجهابذة واخر يقول الصيارفة وكل هذه المصطلحات ذكرت للدلالة على التنبيه لمن يُعتمد على كلامه وقد يستعملون المصطلح الواحد في أكثر من معنى وقد وقع مثل هذا في كلام المحدثين وأفعالهم لذا وجب التنبيه عليه ومن ذلك.



ما جاء في تعدد المصطلحات في الأمر الواحد

قال الخطيب البغدادي: قال أبو عبد الله وهو أحمد بن حنبل لم يكن ببغداد من أصحاب الحديث ولا يحملون عن كل إنسان ولهم بصر بالحديث والرجال ولم يكونوا يكتبون إلا عن الثقات ولا يكتبون عمن لا يرضونه إلا أبو سلمة الخزاعي والهيثم بن جميل وأبو كامل[(١)].

قلت:فأمثال هؤلاء سماهم احمد بن حنبل أهل التثبت

قال أبو داود: سمعت أحمد قال كان حبيب بن الشهيد من أهل التثبت[(٢)].

وجاء عن الإمام احمد وصف من يحسن انتقاء الرجال والحديث عنهم بقوله له توق حسن[(٣)]

(١) - تاريخ بغداد جزء ١٣ صفحة ٧٠ واخرجه الفسوي: قال حدثني الفضل قال سمعت أبا عبد الله.....وذكره. المعرفة والتاريخ جزء ٢ صفحة ١٠٦

(٢) - سؤالات أبي داود جزء ١ صفحة ٣٣٤

(٣) - قال ابن أبي حاتم: نا صالح بن أحمد بن حنبل قال قلت لأبي أيما اثبت عندك عبد الرحمن بن مهدي أو وكيع فقال عبد الرحمن أقل سقطا من وكيع في سفيان قد خالفه وكيع في ستين حديثا من حديث سفيان وكان عبد الرحمن يجيء بها على ألفاظها وهو أكثر عددا لشيوخ

وسماهم أبو مسهر أهل الحزم

قال أبو زرعة[١]: وسألت أبا مسهر عن الأخذ عن عبد العزيز بن الحصين، فقلت له: عبد العزيز بن الحصين، من يؤخذ عنه ؟ فقال: أما أهل الحزم فلا يفعلون[٢].

قلت:وبخلاف هؤلاء أصحاب التسهيل وهم من يأخذ عن كل احد.

قال عبد الله بن الإمام احمد: وسمعته يقول[٣] كان عبد لله بن وهب المصري رجلا صالحا ايش كان عنده من الحديث قد رأيته أيش فاتني عليه وذكر أبو عبد الله تسهيله في الأخذ قلت له كذا أصحابه المصريون أو عامة أصحابه في التسهيل في الأخذ قال لي نعم[٤].

وقال عبد الله:وذكر الوليد بن مسلم فقال كان صاحب تسهيل[٥]

وسماهم ابن معين أصحاب الإسناد

قال ابن الجنيد: سمعت يحيى بن معين يقول: ما أهلك الحديث أحد ما أهلكه أصحاب الإسناد يعني: الذين يجمعون المسند، أي: يغمضون في الأخذ من الرجال[٦].

سفيان من وكيع وروى وكيع عن نحو من خمسين شيخا لم يرو عنهم عبد الرحمن ولقد كان لعبد الرحمن توق حسن الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٢٥٣

[١] - الدمشقي

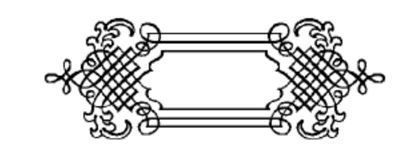
[٢] - تاريخ أبي زرعة الدمشقي جزء ١ صفحة ١٦٥

[٣] - يقصد الإمام احمد

[٤] - علل الحديث ومعرفة الرجال جزء ١ صفحة ١٨٧،١٨٨

[٥] - علل الحديث ومعرفة الرجال جزء ١ صفحة ١٨٩

[٦] - سؤالات ابن الجنيد (ص: ٢٨٨)



قلت: وإنما جاء الاهتمام بالتفريق بين أهل التثبت وأهل التسهيل لان رواية أهل التثبت تقوي وتنفع من يرون عنه من أهل الستر الذين لم يتكلم فيه أهل العلم أما من تُكلم فيه فلا ينفعه رواية أهل التثبت عنه لأنه ممن تميز وبان ضعفه فلا يرد إلى هذه القاعدة إنما يرد إلى هذه من أُبهم أمره.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه قال إذا كان معروفا بالضعف لم تقوه روايته عنه وإذا كان مجهولا نفعه رواية الثقة عنه[1].

وقال ابن أبي حاتم: قال سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوى حديثه قال إي لعمري قلت الكلبي روى عنه الثوري قال إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء وكان الكلبي يُتَكلَم فيه قال أبو زرعه حدثنا أبو نعيم نا سفيان نا محمد بن السائب الكلبي وتبسم الثوري قال أبو محمد قلت لأبي ما معنى رواية الثوري عن الكلبي وهو غير ثقة عنده فقال كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي على الإنكار والتعجب فتعلقوا عنه روايته عنه وان لم تكن روايته عن الكلبي قبوله له[2].

قلت: كما إن إعراض أهل التثبت عن الراوي مما يضعفه

قال عبد الله بن الإمام احمد: سألته عن أسباط بن نصر فقال ما كتبت من حديثه عن أحد شيئا ولم أره عرفه ثم قال وكيع وأبو نعيم يحدثان عن مشايخ الكوفة ولم أرهما يحدثان عنه[3].

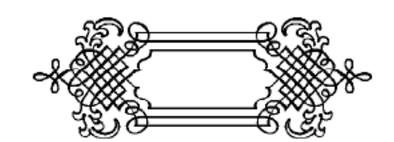
---

[1] - الجرح والتعديل جزء ٢ صفحة ٣٦

[2] - الجرح والتعديل جزء ٢ صفحة ٣٦

[3] - العلل ومعرفة الرجال جزء ٢ صفحة ٩٥





ما جاء في أن الأصل في أقوال وأفعال أهل النظر من المحدثين هو الحقيقة وأن المجاز يقع منهم في الأقوال والأفعال

وقال الإمام البخاري: وقال بعضهم إن أكثر مغاليط الناس من هذه الأوجه الذي لم يعرفوا المجاز من التحقيق[1].

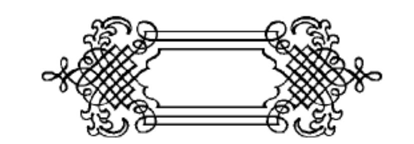
أولا: المجاز في الأقوال

١- تسمية الخبر الباطل (كذب) والكذب (باطل) عند أبي حاتم الرازي وأبي زرعة الرازي

قال ابن أبي حاتم: باب ما ذكر من معرفة أبي رحمه الله بصحة الحديث وسقيمه

سمعت أبي رحمه الله يقول جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي من أهل

[1] - خلق أفعال العباد جزء ١ صفحة ١١٢



الفهم منهم[1] ومعه دفتر فعرضه علَي فقلت في بعضها هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث وقلت في بعضه هذا حديث باطل وقلت في بعضه هذا حديث منكر وقلت في بعضه هذا حديث كذب وسائر ذلك أحاديث صحاح فقال من أين علمت أن هذا خطأ وان هذا باطل وأن هذا كذب أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت واني كذبت في حديث كذا فقلت لا ما أدري هذا الجزء من رواية من هو غير أنى اعلم أن هذا خطأ وان هذا الحديث باطل وان هذا الحديث كذب فقال تدعى الغيب[2] قال قلت ما هذا ادعاء الغيب قال فما الدليل على ما تقول قلت سَل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن فإن اتفقنا علمت إنا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم قال من هو الذي يحسن مثل ما تحسن قلت أبو زرعة قال ويقول أبو زرعة مثل ما قلت قلت نعم قال هذا عجب فأخذ

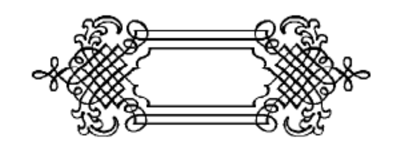
---

[1] - أهل الرأي يقسمون عند أهل النظر إلى قسمين.

القسم الأول هم أهل الرأي من أهل الفهم كما ترى هنا وهم الذين يقبلون العلم إذا بين لهم على ما فيهم من ضعف في خفاياه.

والقسم الثاني هم أهل الرأي من أهل الجهل الذين لا يقبلون العلم فقد جاء في سؤالات البرذعي لأبي زرعة قال البرذعي قلت: بشر بن يحيى بن حسان قال خراساني من أصحاب الرأي كان لا يقبل العلم وكان أعلى أصحاب الرأي بخراسان فقدم علينا فكتبنا عنه وكان يناظر فاحتجوا عليه بطاووس فقال بالفارسية يحتجون علينا بالطيور قال أبو زرعة كان جاهلا بلغني أنه ناظر إسحاق بن راهويه في القرعة فاحتج عليه إسحاق بتلك الأخبار الصحاح فأفحمه فانصرف ففتش كتبه فوجد في كتبه حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) نهى عن القزع فقال لأصحابه قد وجدت حديثا أكسر به ظهره فأتى إسحاق فأخبره فقال إسحاق إنما هذا القزع أنه يحلق بعض رأس الصبي ويترك بعض سؤالات البرذعي جزء ١ صفحة ٣٣٥

[2] - هذا من الحجج المشتهرة التي يحتج بها أهل الرأي على أهل النظر من المحدثين.



فكتب في كاغد الفاظي في تلك الأحاديث ثم رجع إلي وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبا زرعة في تلك الأحاديث فما قلت انه باطل قال أبو زرعة هو كذب قلت الكذب والباطل واحد وما قلت انه كذب قال أبو زرعة هو باطل وما قلت انه منكر قال هو منكر كما قلت وما قلت انه صحاح قال أبو زرعة هو صحاح فقال ما أعجب هذا تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما فقلت فقد ذلك إنا لم نجازف وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا[(١)].

٢- ما جاء في تسمية المرسل بالمنقطع

قال ابن أبي حاتم: حدثني أبي قال سمعت يونس بن عبدالأعلى الصدفي يقول قال لي محمد بن إدريس الشافعي نقول الأصل قرآن أو سنة فإن لم يكن فقياس عليهما وإذا اتصل الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وصح الإسناد به فهو سنة وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع سعيد بن المسيب قال أبو محمد ابن أبي حاتم رحمه الله يعني ما عدا منقطع سعيد بن المسيب أن يعتبر به[(٢)].

٣- تسمية المقطوع بالبتر والمرسل

قال ابن أبي حاتم: حدثني أبي قال حدثنا يحيى القطان قال سألت شعبة كم سمعت من أبي معشر قال أربعة بتر يعني مراسيل[(٣)].

---

(١) - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣٤٩،٣٥٠

(٢) - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٦

(٣) - العلل ومعرفة الرجال جزء ١ صفحة ٢٩٥



قلت: إنما سمع شعبة من أبي معشر كلام التابعين[1] وهو ما يسمى (المقطوع) فسماها بتر

٤- تسمية حديث المرسل بان حديثه يهوي عند الإمام احمد وشعبة

قال عبد الله: قال أبي الحارث بن سليمان الفزاري لم يكن به بأس حديثه يهوي يعني مراسيل[2].

قال عبد الله قال: أبي كان شعبة يقول فلان حدثنيه يهوى قلت لأبي ما يهوى قال مرسل[3].

---

[1] - ما سمعه شعبة عن أبي معشر

١- قال ابن ابي شيبة:حدثنا أبو بكر قال حدثنا وكيع عن شعبة عن أبي معشر عن سعيد بن المسيب في الرجل يحمل امرأته وهو محرم فقال إحملها واتق الله مصنف ابن أبي شيبة جزء ٣ صفحة ٣٠٩

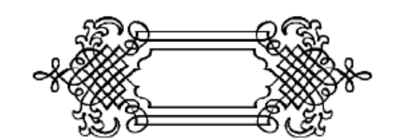
٢- قال ابن ابي شيبة:حدثنا غندر عن شعبة عن أبي معشر عن إبراهيم قال إذا أوصى لرجل وهو ميت يوم يوصي له فإن الوصية ترجع إلى ورثة الموصي وإذا أوصى لرجل ثم مات فإن الوصية لورثة الموصى له مصنف ابن أبي شيبة جزء ٦ صفحة ٢١٠

٣- قال ابن ابي شيبة:حدثنا وكيع قال ثنا شعبة عن أبي معشر قال كان إبراهيم يقول للأب سدس الولاء وللابن خمسة أسداس الولاء قال شعبة قلت لأبي معشر أسمعته من إبراهيم يقوله قال سمعته وقال مغيرة سمعته من إبراهيم يقوله مصنف ابن أبي شيبة جزء ٦ صفحة ٢٩١

٤- قال عبد الله:حدثني أبي قال حدثنا غندر محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي معشر عن إبراهيم قال ما من قرية إلا وفيها من يدفع عن أهلها به فإني لأرجو أن يكون أبو وائل منهم العلل ومعرفة الرجال جزء ٣ صفحة ٦٧

[2] - العلل ومعرفة الرجال جزء ٢ صفحة ٣٦٢

[3] - العلل ومعرفة الرجال جزء ٣ صفحة ٩٤



ثانيا: المجاز في الأفعال وإدخال المراسيل في الكتب التي تختص بالحديث الموصول(المسند)

قال ابن أبي حاتم: قال سمعت على بن الحسين بن الجنيد يقول ما رأيت أحدا اعلم بحديث مالك بن أنس مسندها ومنقطعها من أبى زرعة[(١)].

قلت:وهذا يبين أن المسند بمعنى المتصل.

ويؤيد هذا ما قاله أبو حاتم الرازي في أن المسند هو ما يقابل المرسل

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث الأوزاعي عن محمد بن خراشة عن عروة بن محمد بن عطية السعدي لجده صحبة قال يقولون عن أبيه ولا يذكرون عن جده والحديث عن أبيه وليس بمسند هو مرسل[(٢)].

وكذا قال الإمام البخاري في التفريق بين المسند والمرسل

قال الإمام البخاري: حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا إبراهيم والضحاك المشرقي عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) قال: قال النبي (صلى الله عليه وسلم) لأصحابه أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة فشق ذلك عليهم وقالوا أينا يطيق ذلك يا رسول الله فقال الله الواحد الصمد ثلث القرآن قال أبو عبد الله عن إبراهيم مرسل وعن الضحاك المشرقي مسند[(٣)].

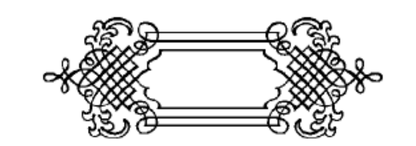
---

(١) - الجرح والتعديل جزء ٥ صفحة ٣٢٥

(٢) - المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١٨٣)

(٣) - صحيح البخاري جزء ٤ صفحة ١٩١٦





فإدخال الإمام البخاري لخبر إبراهيم عن أبي سعيد في الصحيح هو من باب المجاز فقد أدى الإمام البخاري الخبر كما سمعه وقد صح الخبر من الوجه المسند، وقد وقع مثل هذا في الصحيحين وقد ينبه عليه كما فعل الإمام البخاري في خبر إبراهيم عن أبي سعيد وقد لا ينبه عليه كما في الخبر الذي أخرجه الإمام البخاري من طريق ابن سيرين عن ابن عباس[1] وإنما اكتفى الإمام بذكر طرق صحيحة مسندة للخبر فإدخال خبر ابن سيرين عن ابن عباس كان تبعا للأخبار الصحيحة التي ساقها الإمام البخاري فأدخل الخبر في الصحيح ولم ينبه على الإرسال[2]الذي فيه هو من باب المجاز ،وقد وقع في صحيح مسلم أمثلة على ذلك وليس المقصود هو الاحتجاج بالمرسل وإنما هو بما ثبت من المسند الصحيح وإنما ادُخل المرسل في كتب تخص المسند من باب المجاز وهذا أمر متعارف عليه بين العلماء فعله الإمام البخاري والإمام مسلم والإمام أبو حاتم الرازي وغيرهم[3] وإنما يعاب على من ادخل المرسل في كتاب يخص المسند الصحيح ولم ينبه عليه أو يذكر أصلا مسندا صحيحا لهذا الخبر المرسل الذي ادخله في كتابه.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول سعيد بن المسيب عن عمر مرسل

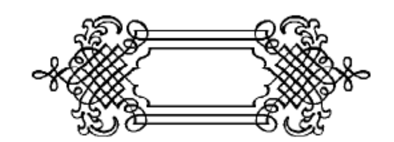
---

(1) - قال الإمام البخاري:حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حماد حدثنا أيوب عن محمد عن بن عباس (رضي الله عنهما) قال تعرق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كتفا ثم قام فصلى ولم يتوضأ وعن أيوب وعاصم عن عكرمة عن بن عباس قال انتشل النبي (صلى الله عليه وسلم) عرقا من قدر فأكل ثم صلى ولم يتوضأ. صحيح البخاري جزء ٥ صفحة ٢٠٦٤

(2) - لان محمد بن سيرين لم يسمع من ابن عباس

(3) - إنما ذكرت هذا هنا للتنبيه عليه وسيأتي تفصيله في الباب الأخير من هذا الكتاب





يدخل في المسند على المجاز[1].

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عبدالله بن عكيم قلت إنه يروي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال من علق شيئا وكل إليه فقال ليس له سماع من النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما كتب إليه قلت أحمد بن سنان أدخله في مسنده قال من شاء أدخله في مسنده على المجاز[2].

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول شريك بن حنبل العبسي روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو مرسل ليست له صحبة ومن الناس من يدخله في المسند[3].

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول طارق بن شهاب له رؤية وليست له صحبة والحديث الذي رواه الثوري عن علقمة بن مرثد عن طارق بن شهاب أن النبي (صلى الله عليه وسلم) سئل أي الجهاد أفضل قال كلمة حق عند سلطان جائر فقال أبي وسمعته يقول هذا حديث مرسل فقلت قد أدخلته في مسند الوحدان فقال إنما أدخلته في الوحدان لما يحكي من رؤيته النبي (صلى الله عليه وسلم)[4].

قال ابن أبي حاتم:سمعت أبي يقول في حديث رواه زمعة عن عيسى بن يزداد عن أبيه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا بال أحدكم فلينتر

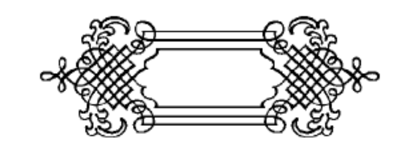
---

[1] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٧١

[2] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ١٠٣

[3] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٨٧

[4] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٩٨



ذكره ثلاث مرات قال أبي هو عيسى بن يزداد بن فساء وليس لأبيه صحبة ومن الناس من يدخله في المسند على المجاز وهو وأبوه مجهولان[1].

قال ابن أبي حاتم:سمعت أبي يقول عبيدالله بن محصن يدخل في المسند ولا ندري له صحبة أم لا لأنه شيخ مجهول الذي يروي عن أبي سعيد[2].

قال ابن أبي حاتم:سألت أبي عن سهيل بن عمرو فقال ليست له صحبة قلت إن أحمد بن سنان أدخله في مسنده قال ليست له صحبة[3].

قال ابن أبي حاتم:سألت أبي عن سعيد بن جبلة الذي يروي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) حديثين قال ليست له صحبة إنما يروي عن العرباض بن سارية قلت فإن أبا زرعة الدمشقي أدخله في المسند قال هو لم يبلغ هذا إنما أدخله لضعفه[4][5].

قال ابن أبي حاتم:سألت أبي عن خالد بن كثير يروي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال ليست له صحبة قلت إن أحمد بن سنان أدخله في مسنده فقال أبي خالد بن كثير يروي عن الضحاك وعن أبي إسحاق الهمداني[6].

قلت: ومن هذا الباب ما ادخله الإمام البخاري في كتابه الصحيح من المعلقات والموقوفات والمقاطيع فأنه يدخل في المسند على سبيل المجاز، وقد

---

[1] - علل الحديث جزء ١ صفحة ٤١

[2] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ١١٩

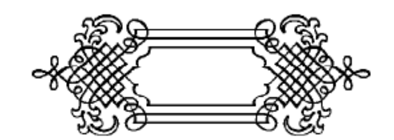
[3] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٦٩

[4] - يقصد لضعف سعيد بن جبلة

[5] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٦٨

[6] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٥٤





ادخل الإمام مسلم في كتابه أخبار مرسلة من باب المجاز لا من باب الاحتجاج سيأتي التنبيه عليها.

إذا تعارضت الأقوال عن الإمام الواحد

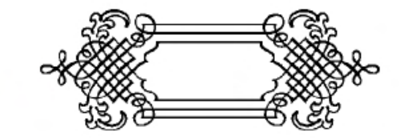
قال ابن أبي حاتم: وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هنا إلى العارفين به العالمين له متأخرا بعد متقدم إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعه رحمهما الله ولم نحك عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به ونسبنا كل حكاية إلى حاكيها والجواب إلى صاحبه ونظرنا في اختلاف أقوال ألائمة في المسئولين عنهم فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم وألحقنا بكل مسئول عنه ما لاق به وأشبه من جوابهم على إنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم[1] فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى[2].

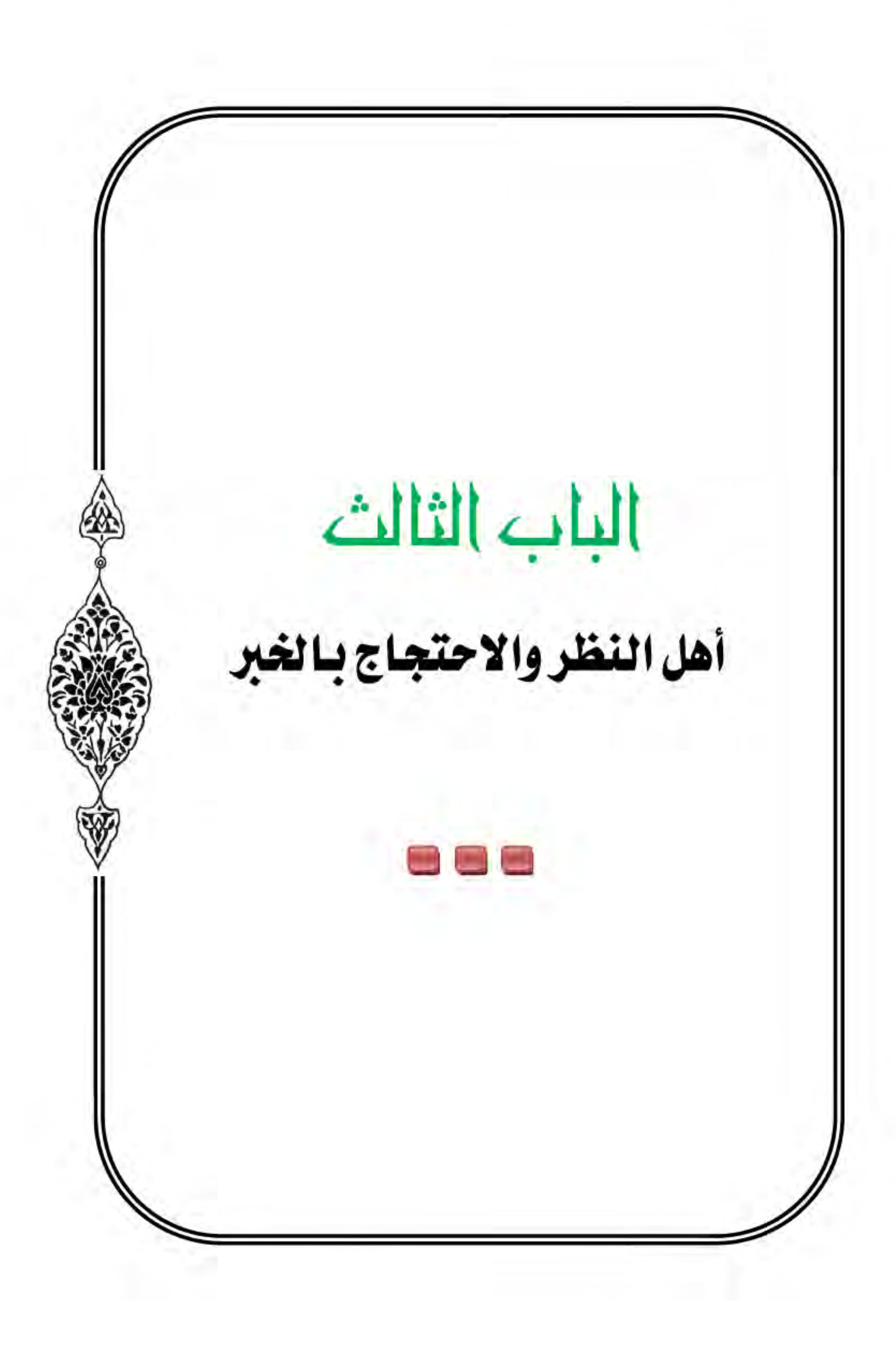
---

[1] - هذا يبين أن من لم يذكر فيهم ابن أبي حاتم جرجا أو تعديلا فليس له عندهم حكم خاص من القبول أو الرد كما قيل.

[2] - الجرح والتعديل جزء ٢ صفحة ٣٨

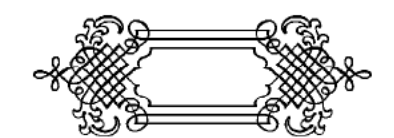






الباب الثالث

أهل النظر والاحتجاج بالخبر



ما جاء في أن الِاحتجاج عند أهل النظر من المحدثين لا يكون إلا بالأسانيد الصحيحة المتصلة

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان لا يُحتج بالمراسيل ولا تقوم الحُجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة وكذا أقول أنا[1].

قال ابن أبي حاتم: نا صالح بن أحمد بن حنبل قال: قلت لأبي رواية أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) إذا صح مثل حديث سعيد وأبي سلمه والرواية عن علقمة والأسود عن بن مسعود والرواية عن سالم عن بن عمر إذا رووا عن النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال كُل ثقة وكُل يقوم به الحجة إذا كان صحيحا[2].

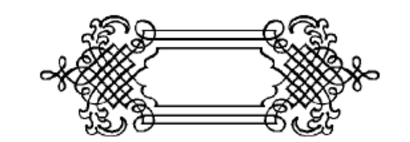
قال ابن أبي حاتم: قيل لأبي يصح حديث أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في اليمين مع الشاهد فوقف وقفة فقال: ترى الدراوردي ما يقول

---

[1] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٧

[2] - الجرح والتعديل جزء ٢ صفحة ٢٥





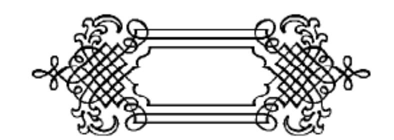
يعنى قوله قلت لسهيل فلم يعرفه قلت فليس نسيان سهيل دافعا لما حكي عنه ربيعة ثقة والرجل يحدث بالحديث وينسى قال أجل هكذا هو ولكن لم نر أن يتبعه متابع على روايته وقد روى عن سهيل جماعة كثيرة ليس عند أحد منهم هذا الحديث قلت إنه يقول بخبر الواحد قال أجل غير أني لا أدري لهذا الحديث أصلا عن أبي هريرة أعتبر به وهذا أصل من الأصول لم يتابع عليه ربيعة[1].

وقال أبو داود: فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد[2].

[1] - علل الحديث جزء ١ صفحة ٤٦٤

[2] - رسالة أبي داود إلى أهل مكة جزء ١ صفحة ٢٩





ما جاء في أن العمل بالحديث لايستلزم صحته

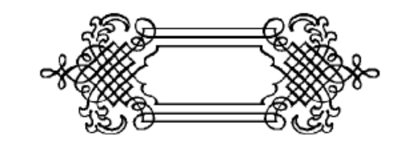
قال ابن أبي حاتم: سئل أبى عنه[١] فقال لم يرو عنه غير أبي ذئب وليس هذا إسناد تقوم به الحجة يعنى الحديث الذي يروى مخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أن الخراج بالضمان غير أني أقول به لأنه أصلح من أراء الرجال[٢].

قال الخطيب البغدادي: أخبرنا أبو منصور محمد بن عيسى بن عبد العزيز البزاز بهمذان قال نبأنا صالح بن أحمد بن محمد الحافظ قال نبأنا القاسم بن أبي صالح قال سمعت أبا حاتم يقول قال لي أبو زرعة ترفع يديك في القنوت قلت لا فقلت له فترفع أنت قال نعم فقلت ما حجتك قال حديث بن مسعود قلت رواه ليث ابن أبي سليم قال حديث أبي هريرة قلت رواه ابن لهيعة قال حديث بن عباس قلت رواه عوف قال فما حجتك في تركه قلت حديث أنس أن

[١] - مخلد بن خفاف بن إيماء بن رحضة الغفاري

[٢] - الجرح والتعديل جزء ٨ صفحة ٣٤٧





رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان لا يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء فسكت[1].

وقد يميل إمام من أئمة الحديث إلى العمل بحديث ثم يترك العمل به إذا بانت له علته فقد جاء في مسائل صالح للإمام احمد قوله قال أبي: اللهُ قد حرم الميتة فالجلد هو من الميتة وأذهب إلى حديث ابن عكيم أرجو أن يكون صحيحا لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب[2].

وقال صالح: قلت جلود الميتة إذا دبغت قال لا يعجبني وأذهب فيه إلى حديث عبد الله بن عكيم[3].

فذهب الإمام احمد في أول الأمر إلى حديث عبد الله بن عكيم ثم رجع عن ذلك بعدما بانت له علة خبر ابن عكيم كما ذكر ذلك عنه الإمام الترمذي.

قال الإمام الترمذي: حدثنا محمد بن طريف الكوفي حدثنا محمد بن فضيل عن الأعمش والشيباني عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن عكيم قال أتانا كتاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب قال أبو عيسى هذا حديث حسن ويروى عن عبد الله بن عكيم عن أشياخ لهم[4] هذا الحديث وليس العمل على هذا عند أكثر أهل

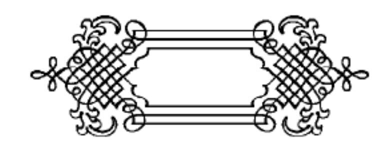
---

[1] - تاريخ بغداد جزء ٢ صفحة ٧٦

[2] - مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح جزء ٣ صفحة ٩٦

[3] - مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح جزء ٢ صفحة ٣١٤

[4] - قال البخاري: ٧٤٣ القاسم بن مخيمرة عن عبد الله بن عكيم قال نا مشيخة لنا من جهينة أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كتب إليهم أن لا ينتفعوا من الميتة بشيء قاله هشام بن عمار عن صدقة بن خالد عن يزيد بن أبي مريم وعن أبي مريم وشريح بن هانئ روى عنه الحكم بن



العلم وقد روي هذا الحديث عن عبد الله بن عكيم أنه قال أتانا كتاب النبي (صلى الله عليه وسلم) قبل وفاته بشهرين قال وسمعت أحمد بن الحسن يقول كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث لما ذكر فيه قبل وفاته بشهرين وكان يقول كان هذا آخر أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) ثم ترك أحمد بن حنبل هذا الحديث لما إضطربوا في إسناده حيث روى بعضهم فقال عن عبد الله بن عكيم عن أشياخ لهم من جهينة[(١)].

قلت: ومما اهتم به كبار أئمة الحديث التنبيه على أخطاء الثقات وتتبعها وبيانها حتى لا تختلط بصحيح أخبارهم

قال الدوري: سمعت يحيى يقول من لا يخطىء في الحديث فهو كذاب[(٢)].

وقال ابن عدي: أخبرنا الدغولي قال سمعت محمد بن عبد الله بن قهزاد يقول سمعت أبا إسحاق الطالقاني يقول سمعت ابن المبارك يقول : ومن يسلم من الوهم[(٣)].

وقال عبد الله بن احمد: سمعت أبي يقول كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري فقال علي سفيان بن عيينة وقلت أنا مالك

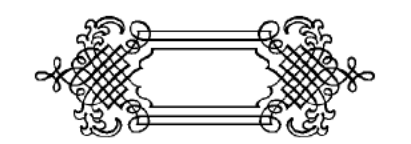
عتيبة وقال أحمد بن ثابت نا محمد بن كثير عن الأوزاعي قال جلست إلى القاسم بن مخيمرة وأنا غلام حين احتلمت التاريخ الكبير جزء ٧ صفحة ١٦٧

(١) - سنن الترمذي جزء ٤ صفحة ٢٢٢

(٢) - تاريخ ابن معين (رواية الدوري) جزء ٣ صفحة ٥٤٩

(٣) - الكامل في ضعفاء الرجال جزء ١ صفحة ١٠٢





بن أنس وقلت مالك أقل خطأ عن الزهري وابن عيينة يخطئ في نحو عشرين حديثا عن الزهري في حديث كذا وحديث كذا فذكرت منها ثمانية عشر حديثا وقلت هات ما أخطأ فيه مالك فجاء بحديثين أو ثلاثة فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه بن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثا[1].

[1] - العلل ومعرفة الرجال جزء ٢ صفحة ٣٤٩

ما جاء في عدم الاحتجاج بالمجهول وشبه المجهول

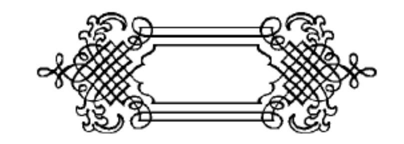
وقال الإمام الشافعي: أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد قال سألت ابنا لعبد الله بن عمر عن مسألة فلم يقل فيها شيئا فقيل له إنا لنعظم أن يكون مثلك ابن إمام هدى تُسأل عن أمر ليس عندك فيه علم فقال أعظم والله من ذلك عند الله وعند من عرف الله وعند من عقل عن الله أن أقول ما ليس لي به علم أو أخبر عن غير ثقة وكان بن سيرين والنخعي وغير واحد من التابعين يذهب هذا المذهب في أن لا يقبل إلا عمن عرف وما لقيت ولا علمت أحدا من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب والله أعلم[1].

قلت: هذا الكلام من الإمام الشافعي يبين عدم قبول أهل العلم رواية المجهول[2].

---

[1] - الأم جزء ٦ صفحة ١٠٤

[2] - و قال ابن عدي : وفيما أجاز لي محمد بن الحسين بن مكرم مشافهة ، وأذن لي في الرواية عنه ، سمعت عمرو بن علي يقول : قال لي يحيى بن سعيد: لا تكتب عن كل أحد ممن لا يعرف فإنه لا يبالي عن من حدث . الكامل في ضعفاء الرجال جزء ١ صفحة ٩٩



أما قبول[1] الإمام الشافعي لمراسيل ابن المسيب[2]فهي على وجه الاعتبار لا الاحتجاج.

قال ابن أبي حاتم: حدثني أبي قال سمعت يونس بن عبد الأعلى الصدفي يقول قال لي محمد بن إدريس الشافعي نقول الأصل قرآن أو سنة فإن لم يكن فقياس عليهما وإذا اتصل الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وصح الإسناد به فهو سنة وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع سعيد بن المسيب قال أبو محمد ابن أبي حاتم رحمه الله يعني ما عدا منقطع سعيد بن المسيب أن يعتبر به[3].

فهذا بين في أن مراسيل ابن المسيب تصلح للاعتبار أما الاحتجاج فلا يكون الا بالأسانيد الصحاح المتصلة.

وقال ابن أبي حاتم: نا أحمد بن سنان قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول خصلتان لا يستقيم معهما حسن الظن الحكم والحديث يعني لا يستعمل حسن الظن في قبول الرواية عمن ليس بمرضي[4].

قلت: فتبين أن الرواية لا تقبل إلا عن المرضي.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبى عن شريح بن النعمان الصائدي وهبيرة بن

---

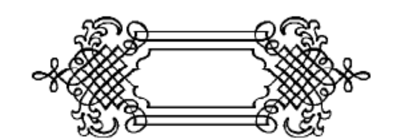
[1] - لابد من التفريق بين القبول والاحتجاج.

[2] - وقد تقدم كلام ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة في أن الاحتجاج لا يكون إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة.

[3] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٦

[4] - الجرح والتعديل جزء ٢ صفحة ٣٥





يريم قال ما أقربهما قلت يحتج بحديثهما قال لا هما شبيهان بالمجهولين[1].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبى عن هبيرة بن يريم قلت يحتج بحديثه قال لا هو شبيه بالمجهولين[2].

[1] - الجرح والتعديل جزء ٤ صفحة ٣٣٣

[2] - الجرح والتعديل جزء ٩ صفحة ١٠٩

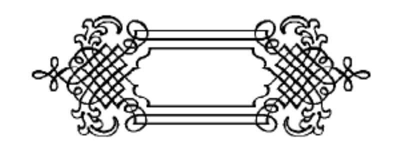


ما جاء في عدم الاعتبار بالروايات المنكرة والباطلة

قال ابن عدي: ثنا أحمد بن علي المطيري ثنا عبد الله الدورقي قال يحيى بن معين سعيد بن سنان أبو مهدي حمصي ليس بثقة سمعت بن حماد يقول قال السعدي أبو مهدي سعيد بن سنان الحمصي أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة لا تشبه أحاديث الناس وكان أبو اليمان يثني عليه في فضله وعبادته قال وكنا نستمطر به فنظرت في أحاديثه فإذا أحاديثه معضلة فأخبرت أبا اليمان بذلك فقال أما إن يحيى بن معين لم يكتب منها شيئا فلما رجعنا إلى العراق ذكرت ليحيى بن معين أبا المهدي وقلت ما منعك أن تكتبها قال من يكتب تلك الأحاديث لعلك كتبت منها يا أبا إسحاق قال قلت كتبت منه شيئا يسيرا لأعتبر قال تلك لا يعتبر بها هي بواطل[1].

وقال ابن أبي حاتم: ثابت بن زهير أبو زهير البصري روى عن الحسن ونافع روى عنه أبو سلمة وعثمان بن مطيع الرازي سمعت أبي يقول ذلك

[1] - الكامل في ضعفاء الرجال جزء ٣ صفحة ٣٥٩



وسمعته يقول هو منكر الحديث ضعيف الحديث لا يشتغل به[1].

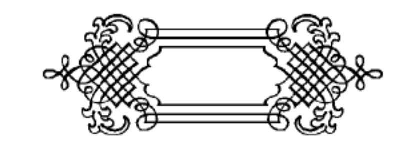
قلت: فبين ابن معين أن الأخبار الباطلة لا تصلح للاعتبار،كما بين أبو حاتم الرازي أن الراوي الذي يأتي بالأخبار المنكرة لا يشتغل به ، وعدم الاعتبار بالرواة المتروكين هو مذهب الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث[2] أما في المستدرك فقد صحح لمن اتهم بالكذب ومن هنا يتبين الفرق بين منهج الحاكم في المعرفة عن منهجه في المستدرك.

---

[1] - الجرح والتعديل جزء ٢ صفحة ٤٥٢

[2] - قال الحاكم:حدثنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو الثقة المأمون من أصل كتابه قال حدثنا أبو الحسن أحمد بن سيار قال ثنا محمد بن كثير العبدي قال ثنا سفيان الثوري قال حدثني أبو الزبير عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في صلاة الظهر يرفع يديه إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع قال أبو عبد الله وهذا الحديث شاذ الإسناد والمتن إذ لم نقف له على علة وليس عند الثوري عن أبي الزبير هذا الحديث ولا ذكر أحد في حديث رفع اليدين انه في صلاة الظهر أو غيرها ولا نعلم أحدا رواه عن أبي الزبير غير إبراهيم بن طهمان وحده تفرد به إلا حديث يحدث به سليمان بن أحمد الملطي من حديث زياد بن سوقة وسليمان متروك يضع الحديث معرفة علوم الحديث جزء ١ صفحة ١٢١





ما جاء فيمن يكتب حديثه ولا يحتج به

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبى يقول إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي هو وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض محلهم عندنا محل الصدق يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم قلت لأبي ما معنى لا يحتج بحديثهم قال كانوا قوما لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون ترى في أحاديثهم اضطرابا ما شئت[(١)].

قال ابن أبي حاتم: حدثني أبي نا يعقوب بن إبراهيم الدورقي قال: قال عبد الرحمن بن مهدي لا يكون الرجل إماما من يسمع من كل أحد ولا يكون إماما في الحديث من يحدث بكل ما سمع ولا يكون إماما في الحديث من يتبع شواذ الحديث والحفظ هو الإتقان[(٢)].

قال ابن أبي حاتم: نا أبي أخبرني سليمان بن أحمد الدمشقي قال قلت لعبد الرحمن بن مهدي أكتب عمن يغلط في عشرة قال نعم قيل له يغلط في عشرين قال نعم قلت فثلاثين قال نعم قلت فخمسين قال نعم[(٣)].

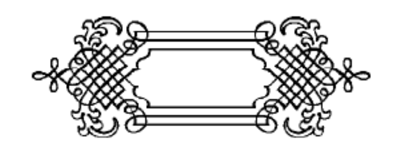
---

(١) - الجرح والتعديل جزء ٢ صفحة ١٣٢

(٢) - الجرح والتعديل جزء ٢ صفحة ٣٥

(٣) - الجرح والتعديل جزء ٢ صفحة ٢٨





ما جاء فيمن ترك أهل الحديث الكتابة عنه[1]

قال ابن أبي حاتم: نا أبي انا سليمان بن أحمد الدمشقي قال قلت لعبد الرحمن بن مهدي أكتب عمن يغلط في مائه قال لا مائه كثير قال أبو محمد يعني مائه حديث[2].

قال ابن عدي: حدثنا إبراهيم بن أبي حصرون السامري وزكريا بن يحيى الساجي قالا حدثنا أبو موسى قال: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: أحفظ عني الناس ثلاث رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يُترك حديثه، ولو تُرك حديث مثل هذا، لذهب حديث الناس، وآخر يهم ، والغالب على حديثه الوهم فهذا يُترك حديثه[3].

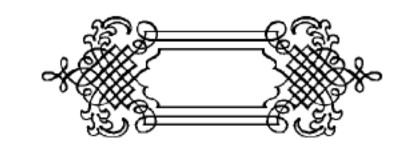
---

[1] - ولابأس بكتابة غير الحديث عمن لا يكتب حديثه

قال ابن الجنيد: سألت يحيى بن معين عن محمد بن مناذر الشاعر، فقال: لم يكن بثقة ولا مأمون، رجل سوء، نفي من البصرة ، وذكر منه مجوناً وغير ذلك، قلت: إنما يكتب عنه شعر وحكايات عن الخليل بن أحمد، فقال: هذا نعم ، كأنه لم ير بهذا بأساً، ولم يره موضعاً للحديث. سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٠٤)

[2] - الجرح والتعديل جزء ٢ صفحة ٣٣

[3] - الكامل في ضعفاء الرجال جزء ١ صفحة ١٥٩



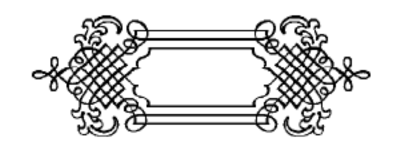
قال ابن عدي: أنبأنا عمر بن سنان المنبجي حدثنا قاسم السراج بطرسوس قال سمعت إسحاق بن عيسى يقول سمعت ابن المبارك يقول : يُكتب الحديث إلا عن أربعة غلاط لا يرجع ، وكذاب ، وصاحب هوى يدعو إلى بدعته ، ورجل لا يحفظ ، فيحدث من حفظه[1].

قال ابن عدي:حدثنا أحمد بن علي المدائني حدثنا محمد بن عمرو بن نافع حدثنا نعيم بن حماد قال : سمعت ابن مهدي يذكر عن شعبة قيل له من الذي يترك حديثه ؟ قال الذي إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر طرح حديثه ، وإذا أكثر الغلط طرح حديثه ، وإذا اتهم بالكذب طرح حديثه ، وإذا روي حديث غلط مجمع عليه فلم يتهم نفسه عنده فتركه طرح حديثه ، وما كان غير ذلك فارو عنه[2].

---

(1) - الكامل في ضعفاء الرجال جزء ١ صفحة ١٥٤

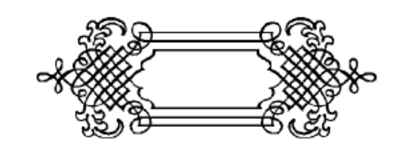
(2) - الكامل في ضعفاء الرجال جزء ١ صفحة ١٥٦



ما جاء في ترك الكتابة عمن اختلط صحيح حديثه من سقيمه

وقد توسع الإمام البخاري في هذه القاعدة فترك الكتابة عمن اختلط صحيح حديث بسقيمه فلم يكتب عنهم لا في داخل الصحيح ولا خارجه، وهذه من ميزات الإمام البخاري فكل من كتب عنه الإمام البخاري داخل الصحيح أو خارجه فهو ممن قد تميز صحيح حديثه من سقيمه عند الإمام البخاري[1] ومن هنا تَضعُف الاعتراضات الواردة على إدخال الإمام البخاري لبعض الرواة المتكلم فيهم داخل الصحيح، فأن الإمام البخاري لا يكتب إلا عمن ميز صحيح حديثه من سقيمه فما بالك بمن يدخله في الصحيح.

[1] - فكما أن الإمام احمد والبخاري وأبا حاتم الرازي يميزون خطأ الثقة فهم يميزون صواب الضعيف فليعلم هذا وليس تصحيحهم لحديث من تكلم فيه منهجا لهم في التصحيح بل منهجهم قد تقدم بعدم الاحتجاج إلا بالصحيح المتصل.



ما جاء من قول الإمام البخاري في تركه الرواية والكتابة عمن اختلط صحيح حديثه بسقيمه

قال البخاري: وأبو معشر المديني نجيح مولى بني هاشم ضعيف لا أروي عنه شيئا ولا أكتب حديثه وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه ولا أكتب حديثه ولا أكتب حديث قيس بن الربيع[(١)].

وقال الإمام البخاري: زمعة بن صالح ذاهب الحديث لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه أنا لا أروي عنه وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه[(٢)].

وقال الإمام البخاري: وحديث أبي سلمة عن معيقيب ليس بشيء كان أيوب لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا أحدث عنه وضعف أيوب بن عتبه جدا[(٣)].

وقال الإمام البخاري: خارجة بن مصعب الضبعي أبو الحجاج الخراساني

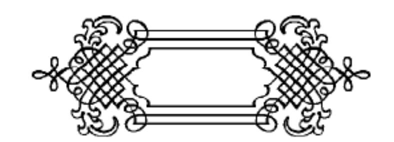
---

(١) - علل الترمذي جزء ١ صفحة ٣٩٤

(٢) - علل الترمذي جزء ١ صفحة ٣٨٩

(٣) - علل الترمذي جزء ١ صفحة ٣٥





عن زيد بن أسلم تركه وكيع وكان يدلس عن غياث بن إبراهيم ولا يعرف صحيح حديثه من غيره[1].

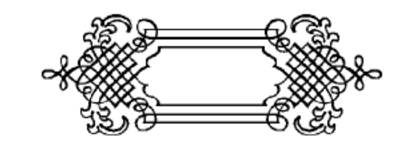
قلت: أما من غفل عن هذا وجعل من بعض الرواة المتكلم فيهم الذين روى عنهم الإمام البخاري في الصحيح منهجا لتصحيح أحاديث الرواة المجهولين اوالمتكلم فيهم ويقول في أخبارهم حديث صحيح على شرط الشيخين كما يفعل الحاكم في المستدرك فهذا مذهب لايعتمد عليه فالإمام البخاري لا يحتج بخبر المتكلم فيه ولكن يُدخل في الصحيح ما ميزه من حديث الراوي الذي تُكلم فيه فيما لا يوجب ترك كتابة بعض أخباره التي تميزت وبان صوابها.

بل إن لأهل النظر من المحدثين بما لديهم من علم وفهم وحفظ القابلية على معرفة صحيح الأخبار من سقيمها ومعرفة الكذب من الصدق والحق من الباطل من غير معرفة اسم صاحب الجزء أو حاله كما جاء ذلك عن أبي حاتم الرازي.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبى رحمه الله يقول جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم ومعه دفتر فعرضه على فقلت في بعضها هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث وقلت في بعضه هذا حديث باطل وقلت في بعضه هذا حديث منكر وقلت في بعضه هذا حديث كذب وسائر ذلك أحاديث صحاح فقال من أين علمت أن هذا خطأ، وإن هذا باطل،

---

[1] - التاريخ الكبير جزء ٣ صفحة ٢٠٥



وإن هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وإني كذبت في حديث كذا؟ فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو غير أني اعلم ان هذا خطأ، وإن هذا الحديث باطل، وإن هذا الحديث كذب[1].

وقال ابن أبي حاتم في ترجمة أحمد بن إبراهيم أبو صالح الخراساني روى عن عبد الرحمن بن زيد بن اسلم المديني روى عنه صالح بن بشر بن سلمه الطبراني

قال: سألت أبي عنه فقال شيخ مجهول والحديث الذي رواه صحيح[2].

قلت: فها هو أبو حاتم الرازي يحكم على رواية المجهول ومن لا يعرف بالصواب والخطأ والصحة والبطلان ، وليس هذا لكل احد بل هو لأهل النظر من المحدثين خاصة الذين اتفق أهل العلم على علمهم وفهمهم لعلم الحديث[3]، وأما من يجعل من هذا منهجا لتصحيح روايات المجهولين

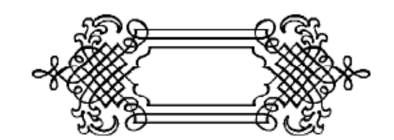
---

[1] - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣٤٩،٣٥٠

[2] - الجرح والتعديل جزء ٢ صفحة ٣٩

[3] - وقال عبد الله بن احمد: ذكر أبي حديث المحاربي عن عاصم عن أبي عثمان حديث جرير تبنى مدينة بين دجلة ودجيل فقال كان المحاربي جليسا لسيف بن محمد بن أخت سفيان وكان سيف كذابا فأظن المحاربي سمع منه قيل له إن عبد العزيز بن أبان رواه عن سفيان فقال كل من حدث به فهو كذاب يعني عن سفيان قلت له إن لوينا حدثناه عن محمد بن جابر فقال كان محمد ربما ألحق في كتابه أو يلحق في كتابه يعني الحديث وقال هذا حديث ليس بصحيح أو قال كذب العلل ومعرفة الرجال جزء ٢ صفحة ٣٧٠

وكذا جاء في كتاب العلل للإمام احمد عن يحيى : قلت ليحيى إن حارثا النقال يحدث عن بن عيينة بحديث عاصم بن كليب حديث وائل أتيت النبي (صلى الله عليه وسلم) ولي شعر فقال كل من حديث بحديث عاصم بن كليب عن بن عيينة فهو كذاب خبيث ليس حارث بشيء



وتوثيقهم فهو مذهب غير معتمد ولا يسلكه أهل النظر من المحدثين.

ثم لابد من التنبيه على أن أهل النظر قد يختلفون فيمن يكتب حديثه وفيمن لا يكتب بحسب فهمهم وانتقائهم وتمييزهم فما لا يكتب حديثه عند أحدهم لا يلزم الأخر لأن هذا الأمر تابع لمقدرة كل ناقد في تميز روايات مخصوصة لراو مخصوص

كما ان انتقاء ما صح من حديث المجهول أو المتكلم فيه وإدخال خبره في كتب تخص الصحيح فهذا يفعله الإمام البخاري والإمام مسلم[1] من باب المجاز لا من باب الاحتجاج.

قال ابن أبي حاتم: انا أبو بكر بن أبى خيثمة فيما كتب إلى قال سألت يحيى بن معين عن أبى حمزة ميمون القصاب فقال كوفي ليس بشيء وهو الذي حدث عن إبراهيم وسعيد بن المسيب لا يكتب حديثه

قال سألت أبى عن ميمون أبى حمزة القصاب فقال ليس بقوي يكتب حديثه[2].

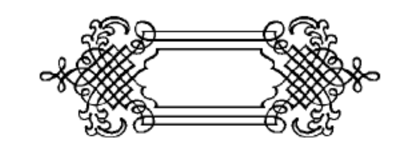
فأن عُلم هذا تبين للناظر في صحيح الإمام البخاري سبب إخراج الإمام

العلل ومعرفة الرجال جزء ٢ صفحة ٦٠٦

(1) - قال البرذعي:.... فقال لي مسلم إنما قلت صحيح وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول فاقتصر على أولئك وأصل الحديث معروف من رواية الثقات

سؤالات البرذعي جزء ١ صفحة ٦٧٦

(2) - الجرح والتعديل جزء ٨ صفحة ٢٣٥



البخاري لأسيد بن زيد في المتابعات وهو ممن تكلم فيه بكلام يجعله ممن يستحق الترك ولا يلتفت له فإخراج الإمام البخاري له متابعة لحديث واحد[1] في الصحيح وقد صح عنده من وجوه أخرى لا يعد منهجا للإمام البخاري في قبول روايات المتهمين لا في الأصول ولا في المتابعات فان المثال الواحد لا يعد منهجا ولكن الإمام البخاري غير ملزم بقول غيره من الأئمة لان من يستحق الترك ومن يجوز كتابة حديثه والاعتبار به مسألة اجتهادية تابعة لفهم الإمام ومقدرته على الانتقاء.

أما ما أتى به أسيد بن زيد من عجائب فقد نبه الإمام البخاري أنها من رواية من فوقه وهو محمد بن عطية.

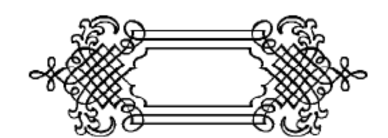
قال الإمام البخاري في ترجمة محمد بن عطية: محمد بن عطية بن سعد العوفي الكوفي عن عطية روى عنه أسيد بن زيد عنده عجائب[2].

---

[1] - قال البخاري: حدثنا عمران بن ميسرة حدثنا بن فضيل حدثنا حصين قال أبو عبد الله وحدثني **أسيد بن زيد** حدثنا هشيم عن حصين قال كنت عند سعيد بن جبير فقال حدثني بن عباس قال: قال النبي (صلى الله عليه وسلم) عرضت علي الأمم فأجد النبي يمر معه الأمة والنبي يمر معه النفر والنبي يمر معه العشرة والنبي يمر معه الخمسة والنبي يمر وحده فنظرت فإذا سواد كثير قلت يا جبريل هؤلاء أمتي قال لا ولكن انظر إلى الأفق فنظرت فإذا سواد كثير قال هؤلاء أمتك وهؤلاء سبعون ألفا قدامهم لا حساب عليهم ولا عذاب قلت ولم قال كانوا لا يكتوون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون فقام إليه عكاشة بن محصن فقال ادع الله أن يجعلني منهم قال اللهم اجعله منهم ثم قام إليه رجل آخر قال ادع الله أن يجعلني منهم قال سبقك بها عكاشة صحيح البخاري جزء ٥ صفحة ٢٣٩٦

[2] - التاريخ الكبير جزء ١ صفحة ١٩٨





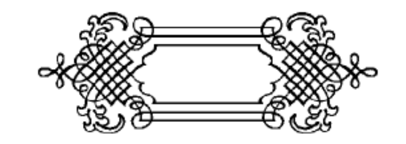
قلت: ضُعف أسيد بين في ما يرويه وله أشياء توبع[1] عليها وليس هو ممن يتعمد الكذب لكنه مع ضعفه يحدث بأحاديث منكرة عن ضعفاء وترك أئمة الحديث له أقوى من القول بجواز كتابة حديثه وانتقاء الإمام البخاري لحديث واحد مما حدث به أسيد وإدخاله في المتابعات يحتمل من إمام كبير مثل الإمام البخاري،أما ما نقله ابن حجر[2] عن أبي مسعود قوله انه قال لعله كان عنده ثقة فهذا لا يقبل فليس من حد من يكتب حديثه أن يكون ثقة.وإنما يلزم الإمام البخاري أن يكون أسيد بن زيد ممن ميز صحيح حديثه من ضعيفه لأنه كتب عنه وهو لا يكتب إلا حديث من ميز صحيح حديثه من ضعيفه وهذا الذي ذهب إليه الإمام البخاري أمر معلوم لدى كبار أئمة الحديث قد ورد عن الإمام احمد بن حنبل[3]

---

[1] - كما في الحديث الذي أخرجه البخاري عنه وكما في تفسير الطبري في قول الله عز وجل(**قَالُواْ يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيراً مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفاً وَلَوْلاَ رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ**) [هود : ٩١]

[2] - قال ابن حجر: قوله قال أبو عبد الله هو البخاري قوله وحدثني أسيد بفتح الهمزة وكسر المهملة هو بن زيد الجمال بالجيم كوفي حدث ببغداد قال أبو حاتم كانوا يتكلمون فيه وضعفه جماعة وأفحش بن معين فيه القول وليس له عند البخاري سوى هذا الموضع وقد قرنه فيه بغيره ولعله كان عنده ثقة قاله أبو مسعود ويحتمل أن لا يكون خبر أمره كما ينبغي وإنما سمع منه هذا الحديث الواحد وقد فتح وافقه عليه جماعة منهم شريح بن النعمان عند أحمد وسعيد بن منصور عند مسلم وغيرهما وإنما احتاج إليه فرارا من تكرير الإسناد بعينه
فتح الباري ج١١ ص٤٠٧،٤٠٦

[3] - قال عبد الله:حدثني أبي قال حدثنا وكيع وذكر علي بن عاصم فقال خذوا من حديثه ما صح ودعوا ما غلط أو ما أخطأ فيه قال أبو عبد الرحمن كان أبي يحتج بهذا وكان يقول كان يغلط ويخطئ وكان فيه لجاج ولم يكن متهما بالكذب العلل ومعرفة الرجال جزء ١ صفحة ١٥٦



وعن أبي حاتم الرازي[1] وغيرهما ،ثم لابد من التنبيه على أن كبار المحدثين كما يميزون خطأ الثقة فكذلك هم يميزون ما يرويه الراوي المتروك من الأحاديث الحسان.

قال عبد الله بن احمد بن حنبل: حسين بن قيس يقال له حنش متروك الحديث له حديث واحد حسن روى عنه التيمي في قصة البيع أو نحو ذلك الذي استحسنه أبي[2].

فها هو الإمام احمد بن حنبل يحسن حديثا لراو متروك[3]لذا فلا بد من فهم كلام كبار أئمة الحديث قبل انتقادهم فلهم من النظر ما ليس لغيرهم وقد يصححون خبر الضعيف لضعف راويه أو لإرسال فيه ويدخلونه كتب الصحاح من باب المجاز لا الاحتجاج لان الخبر قد ثبت صحته عندهم من وجوه معتمدة.

---

[1] - قال ابن ابي حاتم: قال سمعت أبى يقول يزيد بن كيسان يكتب حديثه ومحله الستر صالح الحديث قلت له يحتج بحديثه قال لا هو بابة فضيل بن غزوان وذويه بعض ما يأتي به صحيح وبعض لا وكان البخاري قد أدخله في كتاب الضعفاء فقال أبى يحول منه الجرح والتعديل جزء ٩ صفحة ٢٨٥

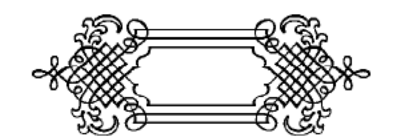
[2] - العلل ومعرفة الرجال جزء ٢ صفحة ٤٨٦

[3] - أما جعل هذا توثيق للرواي وتصحيح أخبارة بحجة تحسين الإمام احمد لخبر من أخباره فهذا منهج غير معتمد وقد صحح الحاكم في المستدرك لحسين بن قيس حديثين.



الباب الرابع

نظر كبار المحدثين في روايات المدلسين



ما جاء في الاحتجاج بعنعنة المدلس(١) إذا لم يدلس

قال ابن عدي: حدثنا أحمد بن موسى بن العراد ، أخبرنا يعقوب بن شيبة قال : سألت يحيى بن معين عن التدليس ، فكرهه وعابه ، قلت له : فيكون المدلس حجة فيما روى أو حتى يقول : حدثنا وأخبرنا ؟ **قال : لا يكون حجة فيما دلس**[٢].

قلت: وكلام الإمام يحيى بن معين بين في ان رواية المدلس يحتج بها إلا فيما دلس.

قال ابن عبد البر: قال يعقوب وسألت على ابن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل حدثنا فقال إذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول حدثنا[٣] قال علي والناس يحتاجون في صحيح حديث سفيان إلى يحيى

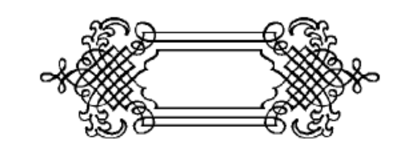
---

(١) - المقصود من هذا الباب روايات ثقات المدلسين.

(٢) - الكامل في ضعفاء الرجال جزء ١ صفحة ٣٤

(٣) - قلت: وهذا فيما لم يمكن تمييزه أما إذا تميز الموصول من المدلس فيحكم بما بان وتميز.





القطان يعني على أن سفيان كان يدلس وان القطان كان يوقفه على ما سمع وما لم يسمع[1].

قلت: فأن لم يكن الغالب عليه التدليس فلا تهدر روايته إلا إذا تبين انه دلس أو اخطأ أما إذا كان الغالب عليه التدليس أو غلب عليه التدليس في شيخ معين ولم يمكن تمييز الموصول من المدلس من أخباره فهنا لا نقبل منه إلا ما جاء بصيغة تفيد الاتصال أما إذا تميز موصول حديثه من مدلسه فيعمل بما تميز ولا يجوز رد الخبر الذي تميز إلى القاعدة الذي وضعت لما لم يتميز من الأخبار وكلما اشتهر الراوي بالتدليس كثر احتياط الحفاظ في روايته والتنقير عنها.

فقد احتمل الأئمة عنعنة المدلس إذا روى عن شيخ له قد أطال مجالسته وأكثر السماع منه[2].أما إذا تميز صحيح روايته من تدليسه فالعمل بما تميز.

---

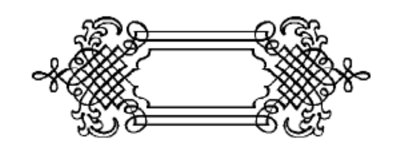
[1] - التمهيد لابن عبد البر جزء ١ صفحة ١٨

[2] - ومن ذلك (الأعمش عن أبي صالح)

قال الإمام احمد: حدثني محمد بن عبد الله بن نمير قال سمعت أبا خالد الأحمر يقول سمعت الأعمش يقول سمعت من أبي صالح ألف حديث العلل ومعرفة الرجال جزء ٢ صفحة ٤٣٣

قال الذهبي: وهو يدلس وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به فمتى قال حدثنا فلا كلام ومتى قال عن تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم وابن أبي وائل وأبي صالح السمان فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال. ميزان الاعتدال في نقد الرجال جزء ٣ صفحة ٣١٦

قلت: وهذه القاعدة من الذهبي فيما أبهم على المحدث الناقد من رواية الأعمش عن أبي صالح بالعنعنة فيحكم لها بالاتصال أما إذا تميزت وبانت رواية مخصوصة من روايات الأعمش عن أبي صالح وبان انقطاعها وان الأعمش دلسها ولم يسمعها من أبي صالح فهنا لا يجوز أن



لذا اهتم أئمة الحديث بتمييز رواية المدلسين وبيان موصولها من مدلسها فمن الموصول.

١- ما رواه القطان عن إسماعيل بن أبي خالد

قال عبد الله ابن الإمام احمد:حدثني أبي قال سألت يحيى بن سعيد قلت هذه الأحاديث كلها صحاح يعني أحاديث بن أبي خالد عن عامر ما لم يقل فيها حدثنا عامر فكأنه قال نعم وقال يحيى إذا كان يريد أنه لم يسمع أخبرتك[1].

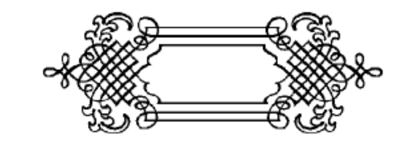
وقال عبد الله ابن الإمام احمد: قال أبي كنت أسال يحيى بن سعيد عن أحاديث إسماعيل بن أبي خالد عن عامر عن شريح وغيره فكان في كتابي

نعمل بقواعد الروايات المبهمة وإنما لابد من العمل بما تميز فنحكم عليها بالانقطاع لا بالاتصال. ومن الروايات التي أعلها ابن المديني وهي من طريق الأعمش عن أبي صالح حديث (الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن) كما ذكر ذلك الترمذي في سننه سنن الترمذي جزء ١ صفحة ٤٠٤ كما أعلها ابن خزيمة وأشار إلى أن الأعمش لم يسمع هذا من أبي صالح.

قال ابن خزيمة بعد أن ذكر الخبر من رواية الأعمش عن أبي صالح رواه بن نمير عن الأعمش وأفسد الخبر صحيح ابن خزيمة جزء ٣ صفحة ١٥ ورواية بن نمير تثبت إن الأعمش لم يسمع هذا الخبر عن أبي صالح وإنما دلسه لان الأعمش قال في رواية ابن نمير حُدثت عن أبي صالح مما يدل على انه لم يسمع هذا الخبر من أبي صالح وقد اخرج الإمام احمد رواية ابن نمير

قال عبد الله: حدثني أبي حدثنا عبد الله بن نمير عن الأعمش قال حُدثت عن أبي صالح ولا أراني إلا قد سمعته عن أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم ارشد الأئمة واغفر للمؤذنين مسند أحمد بن حنبل جزء ٢ صفحة ٣٨٢

[1] - العلل ومعرفة الرجال جزء ٣ صفحة ٩٠



إسماعيل قال حدثنا عامر عن شريح حدثنا عامر عن شريح فجعل يحيى يقول إسماعيل عن عامر فقلت إن في كتابي حدثنا عامر حدثنا عامر فقال لي يحيى هي صحاح إذا كان يعني مما لم يسمعه إسماعيل من عامر أخبرته[1].

٢- ما رواه القطان عن الثوري

قال عبد الله ابن الإمام احمد بن حنبل: سمعت أبي يقول قال يحيى بن سعيد ما كتبت عن سفيان شيئا إلا ما قال حدثني أو حدثنا إلا حديثين ثم قال أبي حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن سماك عن عكرمة ومغيرة عن إبراهيم فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن قالا هو الرجل يسلم في دار الحرب فيقتل فليس فيه دية فيه كفارة قال أبي هذين الحديثين الذي زعم يحيى أنه لم يسمع سفيان يقول فيهما حدثنا أو حدثني[2].

٣- ما رواه الثوري عن حبيب بن أبي ثابت وسلمة بن كهيل ومنصور

قال الإمام البخاري: ولا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ولا عن سلمة بن كهيل ولا عن منصور وذكر مشايخ كثيرة لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليسا ما أقل تدليسه[3].

قلت: فلا يجوز رد الخبر بعنعنة سفيان عن هؤلاء الشيوخ إذا عنعن بدعوى انه لم يصرح بالسماع من شيخه إلا إذا تبين انه قد دلس في رواية مخصوصة

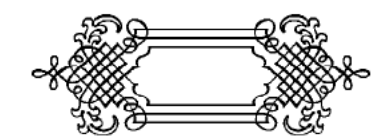
---

[1] - العلل ومعرفة الرجال جزء ١ صفحة ٥١٩

[2] - العلل ومعرفة الرجال جزء ١ صفحة ٥١٧

[3] - علل الترمذي جزء ١ صفحة ٣٨٨





عنهم كما لا يجوز الاعتراض على تصحيح الإمام البخاري لمثل هكذا أسانيد وردت بالعنعنة بحجة أنها لم ترد بصيغة التصريح بالسماع .ثم لابد من العلم بأن الروايات التي تميزت وبانت وعرف موصولها من مدلسها لا تخضع لقواعد الروايات المبهمة التي لم تتميز[1] فان للروايات المبهمة(التي لم تتميز) قواعد عند أهل الحديث تختلف عن قواعد الروايات التي بانت وتميزت فلا يجوز العمل بقواعد الروايات المبهمة وإنزالها على الروايات المميزة[2].

٤- ما رواه شعبة عن قتادة وغيره

قال ابن أبي حاتم: نا صالح بن أحمد بن حنبل نا علي بن المديني قال سمعت يحيى بن سعيد يقول كلما حدث به شعبة عن رجل فقد كفاك أمره فلا تحتاج أن تقول لذلك الرجل سمع ممن حدث عنه[3].

قال ابن عدي: حدثنا محمد بن يوسف بن عاصم أخبرنا يعقوب الدورقي قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول سمعت شعبة يقول : كنت أنظر إلى

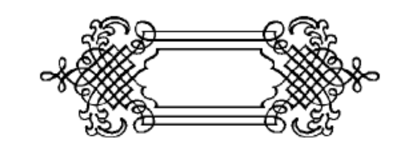
---

[1] - ومن هنا وقع الغلط عند كثير من المشتغلين بعلم الحديث فهناك من ينتقد القواعد الحديثية زاعما أن عمل الحفاظ على خلافها وهناك من ينتقد الحفاظ لان عملهم كما يزعم على خلاف القواعد الحديثية وليس الأمر كذلك بل ان القواعد وضعت لما لم يتميز أما ما تميز فلا دخل له بالقاعدة.

[2] - وقد تتميز الأخبار عند محدث دون أخر إلا أن كبار المحدثين من أهل النظر يحسنون التعامل مع قواعد الروايات المبهمة التي لم تتميز عندهم كما فعل أبو زرعة الرازي بحديث بقية (إن الله يحب الملحين في الدعاء) سيأتي.

[3] - الجرح والتعديل جزء ٢ صفحة ٣٥





فم قتادة ، فإذا قال : حدثنا ، كتبت ، وإذا قال : حُدثت[1] ، لم أكتبه[2].

قال ابن عدي:حدثنا محمد بن جعفر المطيري أخبرنا أبو قلابة قال: سمعت علي بن عبد الله يقول سمعت يحيى بن سعيد يقول : شعبة أعلم الناس بحديث قتادة ، ما سمع منه وما لم يسمع منه[3].

قال ابن أبي حاتم: نا صالح نا على قال سمعت يحيى يقول كل شيء حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس فهو على السماع من أنس[4] إلا حديث إقامة

---

[1] - سيأتي الكلام عن رواية المدلس بصيغة المبني للمجهول في (الطرق التي يستدل بها أئمة الحديث على أن الراوي قد دلس).

[2] - الكامل في ضعفاء الرجال جزء ١ صفحة ٦٨

[3] - الكامل في ضعفاء الرجال جزء ١ صفحة ٦٨

[4] - يستثنى من ذلك حديثين

الأول:حديث إقامة الصف وقد أخرجه البخاري

قال الإمام البخاري: حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال سووا صفوفكم فإن تسوية الصفوف من إقامة الصلاة صحيح البخاري جزء ١ صفحة ٢٥٤ الثاني: الحديث الذي أخرجه الإمام احمد في المسند

قال الإمام احمد: حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا يحيى عن شعبة ثنا قتادة ،وابن جعفر قال ثنا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس قال سأل أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) النبي (صلى الله عليه وسلم) فقالوا إن أهل الكتاب يسلمون علينا فكيف نرد عليهم قال فقولوا وعليكم وحجاج مثله قال شعبة لم أسأل قتادة عن هذا الحديث هل سمعته من أنس مسند أحمد بن حنبل جزء ٣ صفحة ١١٥

وقد رواه شعبة عن هشام بن زيد عن انس (كما في صحيح الإمام البخاري)فكأنما اكتفى شعبة بصحة الخبر عن انس فلم يسأل قتادة لعل هذا سبب عدم إشارة القطان لهذا الخبر عند كلامه عن أحاديث شعبة عن قتاة.



الصف[1] قال قلت ليحيى شعبة أجمل هذا لك قال نعم[2].

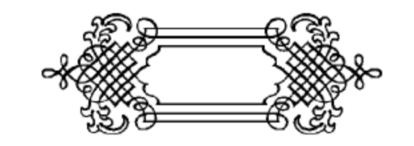
٥- رواية عبد الرحمن بن مهدي عن مبارك بن فضالة

وقال ابن الجعد:حدثنا محمد بن هارون وأبو نشيط نا نعيم بن حماد قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول مبارك بن فضالة يدلس وكنا لا نكتب عنه إلا ما قال سمعت الحسن[3].

---

(٢) - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٢٣٩

(٣) - مسند ابن الجعد جزء ١ صفحة ٤٧١



ما جاء في ترك الاحتجاج بحديث المدلس إذا دلس وبيان الطرق التي يستدل بها أئمة الحديث على أن الراوي قد دلس

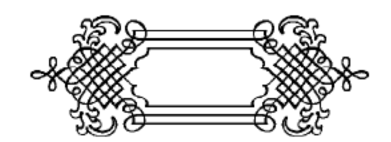
قال ابن عدي: حدثنا أحمد بن موسى بن العراد أخبرنا يعقوب بن شيبة قال سألت يحيى بن معين عن التدليس فكرهه وعابه ، قلت له : فيكون المدلس حجة فيما روى أو حتى يقول حدثنا وأخبرنا ؟ قال : لا يكون حجة فيما دلس[1].

الطرق التي يستدل بها أئمة الحديث على أن الراوي قد دلس

من تتبع عمل كبار الحفاظ علم يقينا أن الأئمة لم يضعفوا جميع روايات المدلسين التي رويت بالصيغ الموهمة للسماع (العنعنة) بل إن أئمة الحديث صححوا روايات المدلسين المكثرين من التدليس مع عدم ورود طريق يثبت سماع الرواية المصححة بعينها[2] مما يبين أن الأصل في إعلال رواية المدلس

[1] - الكامل في ضعفاء الرجال جزء ١ صفحة ٣٤

[2] - ومن استقرأ الصحيحين علم هذا ،أما ما يفعله البعض من جمع الطرق المنكرة والموضوعة



بالتدليس هو إثبات التدليس وليس مجرد اتصاف الراوي بالتدليس مع الصيغة الموهمة للسماع وإنما يعلم تدليس المدلس بالتنقير والنظر في روايته، فإذا تبين هذا عُلم أهمية معرفة طرق أهل النظر من المحدثين التي يتوصلون من خلالها إلى معرفة أن الراوي المدلس قد دلس هذه الرواية بعينها من اجل ترك الاحتجاج بها[1]ثم اعلم أن هذه الطرق المتبعة لبيان أن المدلس قد دلس إنما هي فيما لم يميز(هل سمعه المدلس أم دلسه) من اجل تميزه.

أولا : إدخال الراوي المدلس واسطة بينه وبين شيخه[2] فيما يرويه عن شيخه بغير واسطة[3]

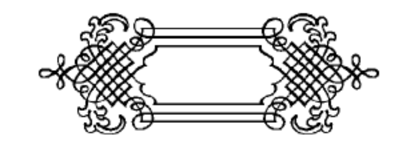
لإثبات وجود صيغة تفيد السماع في رواية مخصوصة فهذا ليس من العلم في شيء

[1] - وقد يترك الاحتجاج برواية الراوي الثقة الموصوف بالتدليس لكونه اخطأ أو وهم لا لكونه دلس لذا قد ينكر الأئمة أحاديث الراوي الثقة المدلس حتى مع تصريحه بالسماع، والفرق بين الخطأ والتدليس أن التدليس فعله المدلس عن قصد أما الخطأ فقد وقع عنه بغير قصد.

[2] - الذي قد ثبت أصل سماعه منه فأن لم يكن أصل السماع ثابت فهو المرسل

[3] - إن كان الإدخال بقصد فهو تدليس وبهذا يعرف المدلس وانه قد دلس أما إذا كان المدلس قد سمع الحديث نازلا وعاليا فهنا يصرح بالتحديث قي الروايتين ولا يعنعن في الرواية العالية فأن عنعن في العالية وورد عنه رواية نازلة في نفس الحديث أخذنا بالنازلة وتبين أن الراوي قد دلس هنا ، أما إذا صرح بالتحديث بالرواية العالية وعنعن أو صرح بالتحديث بالرواية النازلة فيحمل على انه سمع العالية والنازلة إذا سلم الإسناد من الخطأ وكان محفوظا فأن بعض ما يأتي مصرحا فيه بالتحديث لا يسلم من الخطأ.

ولا بد من العلم بأن الراوي المدلس إنما ينزل بالإسناد لأسباب منها إن أهل التثبت والتنقير يوقفونه عند كل خبر قل حدثنا قل سمعت ويستفهمون منه هل سمعت هذا الخبر من فلان ومن ذلك..قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي حدثنا محمد بن يزيد الأسقاطي حدثنا يحيى ابن كثير البصري حدثنا شعبة عن قتادة عن سعيد بن جبير عن ابن عمر إن النبي (صلى الله عليه



إذا روى المدلس خبرا مخصوصا بصيغة موهمة للسماع بغير واسطة عن شيخه الذي ثبت انه سمع منه ثم روى نفس الخبر عن شيخه بواسطة[1] فهنا يستدل الأئمة على أن المدلس قد اسقط الواسطة التي بينه وبين شيخه[2].

والأمثلة على ذلك من كلام كبار أئمة الحديث كثيرة ومنها.

١- الإمام البخاري يحكم بعدم سماع الزهري لرواية مخصوصة له عن أبي سلمة لورودها بإدخال الزهري واسطة بينه وبين أبي سلمة

(الزهري عن سليمان عن يحيى عن أبي سلمة).

قال الإمام الترمذي: حدثنا قتيبة حدثنا أبو صفوان عن يونس بن يزيد عن

وسلم)نهى عن نبيذ الجر قال شعبة قلت لقتادة سمعته من سعيد بن جبير قال حدثني به أيوب فلقيت أيوب فسألته فحدثني به عن سعيد ابن جبير عن بن عمر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) فقلت لأيوب سمعته من سعيد بن جبير قال لا حدثني به أبو بشر فلقيت أبا بشر فسألته فحدثني أنه سمع من سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه نهى عن نبيذ الجر علل الحديث جزء ٢ صفحة ٢٨

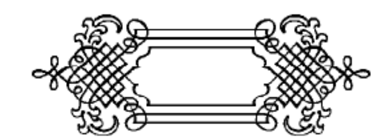
[1] - ولإثبات هذا لابد أن يكون الخبر الذي فيه الواسطة محفوظا وإلا فأن الخبر الذي تطرق له الوهم والخطأ لا يعل غيره.

[2] - أما غير المدلس فيبين ذلك من خلال أداة التحديث

قال الأثرم:سمعت أبا عبد الله ذكر معاوية بن عبد الكريم فقال معاوية الضال ثقة ما اثبت حديثه ما اصح حديثه

قلت لأبي عبد الله يقال بعض ما روى عن عطاء لم يسمعه فأنكره وقال هو يروي بعضها عن قيس وبعضها يقول سمعت عطاء أي فلا يدلس. قيل ولم سمي الضال قال ضل ـ زعموا ـ في طريق مكة فسمي الضال.سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل جزء ١ صفحة ٤٩





بن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة قالت قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين. قال وفي الباب عن بن عمر وجابر وعمران بن حصين قال أبو عيسى هذا حديث لا يصح لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة قال سمعت محمدا يقول روى غير واحد منهم موسى بن عقبة وبن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال محمد والحديث هو هذا[1].

قلت: لم يعل الإمام البخاري رواية الزهري عن أبي سلمة لان الزهري مدلس وقد عنعن الخبر وإنما لأن الإمام البخاري استدل على أن الزهري لم يسمع هذا الخبر حين ادخل بينه وبين أبي سلمة سليمان ويحيى ولو كان عنده عن أبي سلمة لما احتاج أن ينزل هذا النزول فلما نزل ولم يصرح بالسماع من أبي سلمة حكم الإمام البخاري بان الزهري لم يسمع هذا الخبر من أبي سلمة.

وقد اخرج الإمام البخاري للزهري عن أبي سلمة أحاديث غير هذا منها بالتصريح بالتحديث ومنها بالعنعنة.

٢- الإمام أبو زرعة الرازي يحكم بتدليس محمد بن إسحاق في رواية مخصوصة له عن الزهري لكون ابن إسحاق رواها بواسطة (معاوية الصدفي عن الزهري)

قال ابن أبي حاتم: ذكر سعيد بن عمرو البرذعي قال سمعت محمد بن

[1] - سنن الترمذي جزء ٤ صفحة ١٠٣

يحيى النيسابوري يقول لا يزال المسلمون بخير ما أبقى الله عز وجل لهم مثل أبى زرعة وما كان الله عز وجل ليترك الأرض إلا وفيها مثل أبى زرعة يعلم الناس ما جهلوه ثم جعل يعظم على جلسائه خطر ما حكى له من علة حديث بن إسحاق عن الزهري عن عروة بن عائشة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال ركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة بغير سواك قال سعيد وكنت حكيت له عن أبي زرعة أن محمد بن إسحاق اصطحب مع معاوية بن يحيى الصدفي من العراق إلى الري فسمع منه هذا الحديث في طريقه[1]، وقال لم استفد منذ دهر علما أوقع عندي ولا آثر من هذه الكلمة ولو فهمتم عظيم خطرها لاستحليتموه كما استحليته وجعل يمدح أبا زرعة في كلام كثير[2].

قلت: فالعثور على علة التدليس أمر مهم لإثبات التدليس يعرف قيمته أهل العلم ومن هنا يتباين أهل العلم بالتصحيح والتضعيف بقدر اطلاعهم على الطرق الصواب التي تُعل الطرق المدلسة والمعلولة.

٣- الإمام يحيى بن معين يحكم بتدليس سفيان بن عيينة في رواية مخصوصة له عن إبراهيم لرواية ابن عيينة لها بواسطة جعفر الأحمر عن إبراهيم.

قال الدوري: سمعت يحيى يقول في حديث من وسع على عياله قال

---

[1] - معاوية بن يحيى الصدفي يروي عن الزهري وليس هو بشيء قال ابن معين: معاوية بن يحيى الصدفي روى عن الزهري ومعاوية بن يحيى الآخر الاطرابلسي وأبو مطيع ضعاف ليسوا بشيء من كلام أبي زكريا في الرجال جزء ١ صفحة ١١٢

[2] - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٣٢٩،٣٣٠

حدثنا أبو أسامة عن جعفر الأحمر عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر قلت ليحيى قد رواه سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن محمد قال يحيى إنما دلسه سفيان عن أبي أسامة فقلت ليحيى فلم يسمع سفيان من إبراهيم بن محمد بن المنتشر فقال بلى قد سمع منه ولكن لم يسمع هذا سفيان بن عيينة من إبراهيم بن محمد بن المنتشر[١].

قلت: قد سمع ابن عيينة هذا الخبر من جعفر الأحمر عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر كما في مسائل صالح للإمام احمد فدلس جعفر ورواه عن إبراهيم

قال صالح: حدثني أبي حدثنا سفيان بن عيينة قال حدثني جعفر الأحمر عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر قال أبي ثقة صدوق[٢].

٤- الإمام احمد بن حنبل يحكم بعدم سماع سفيان
في رواية له مخصوصة عن حماد (سفيان عن حماد)
لورودها عن سفيان بإدخال واسطة
(سفيان عن جابر عن حماد)

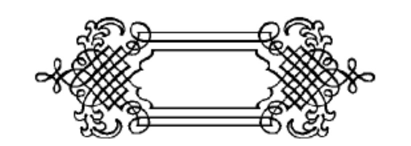
قال عبد الله: وقال أبي في حديث سفيان عن حماد عن إبراهيم عن الأسود أنه كان يقول أندرايم[٣] قال أبي في إملاء اليمن سفيان عن جابر عن حماد لم

---

[١] - تاريخ ابن معين (رواية الدوري) جزء ٣ صفحة ٤٥٢

[٢] - مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح جزء ١ صفحة ٤١٨

[٣] - قال ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع عن سفيان ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن الأسود أنه كان يقول : اندرايم : يعني الاستئذان على أهل الذمة .كتاب الأدب جزء ١ صفحة ١٥٦



يسمعه سفيان من حماد[1].

٥- الإمام النسائي يحكم بعدم سماع سليمان التيمي في رواية له مخصوصة عن انس لورودها عنه بواسطة (سليمان عن قتادة عن انس).

قال الإمام النسائي: أنبأ أحمد بن سليمان الرهاوي قال حدثنا أبو داود الحفري عن سفيان عن سليمان التيمي عن أنس قال كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يوصي عند موته الصلاة وما ملكت أيمانكم قال أبو عبد الرحمن سليمان التيمي لم يسمع هذا الحديث من أنس[2].

قلت: لأنه ادخل قتادة بينه وبين انس ثم بين الإمام النسائي أن قتادة لم يسمعه من انس (رضي الله عنه).

فقال الإمام النسائي: أنبأ إسحاق بن إبراهيم عن جرير عن سليمان عن قتادة عن أنس قال كان عامة وصية رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الصلاة وما ملكت أيمانكم ورواه المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن قتادة عن صاحب له عن أنس (رضي الله عنه)[3]

ثانيا : النكارة والعلة في خبر من عرف بالتدليس دليل على وقوع التدليس منه

قد يعلم الإمام الناقد أن الراوي المدلس قد دلس خبرا ما لنكارة الخبر

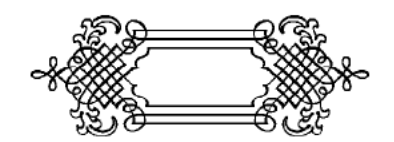
---

[1] - العلل ومعرفة الرجال جزء ٢ صفحة ٢١

[2] - سنن النسائي الكبرى جزء ٤ صفحة ٢٥٨

[3] - سنن النسائي الكبرى جزء ٤ صفحة ٢٥٨





ولكنه لا يقف على العلة التي يثبت بها التدليس[1] ولكنه يستدل على التدليس

---

[1] - وهذا هو النوع الأصعب من العلل الذي لا يستطيع الإمام الناقد الإخبار بها لشعوره بها مع عدم الوقوف عليها فأن نقب بعد ذلك وجد العلة هو أو غيرة من أهل العلم. ومن الأمثلة على إعلال الخبر بغير علة معلومة إنكار أبي زرعة لحديث بقية مع عدم علمه بعلته، قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن حديث رواه بقية عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه لم يكن يرى بالقز والحرير للنساء بأسا فقال أبو زرعة هذا حديث منكر قلت تعرف له علة قال لا. علل الحديث جزء ١ صفحة ٤٨٨

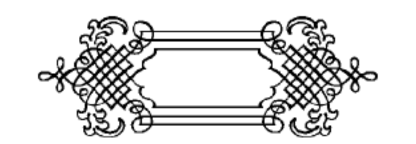
قلت: وقد صرح بقية بالسماع من عبيد الله عند النسائي بالكبرى

قال الإمام النسائي: أخبرنا سعيد بن عمرو الحمصي قال ثنا بقية بن الوليد قال ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن بن عمر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه لم يكن يرى بالقز والحرير للنساء بأسا قال لي أبو عبد الرحمن هذا منكر من حديث عبيد الله بن عمر سنن النسائي الكبرى جزء ٥ صفحة ٤٦٤ أما الإمام احمد بن حنبل فكان يرى ان بقية يروي عن عبيد الله مناكير.

قال أبو داود:وسمعت أحمد مرة أخرى قال روى بقية عن عبيد الله هو ابن عمر العمري مناكير سؤالات أبي داود جزء ١ صفحة ٢٦٥

قلت: وسبب هذه المناكير ان بقية يروي عن عبيد الله ويروي عن مجاشع عن عبيد الله فيسقط مجاشع ومجاشع ليس بشيء كما قال أبو حاتم الرازي

أما عن هذا الخبر الذي ورد فيه تصريح بقية بالسماع من عبيد الله كما في سنن النساني فقد جاء من طريق سعيد بن عمرو الحمصي ولعله اخطأ في أداة التحديث فقد كان الإمام احمد ينبه ان من لم يتفقد حديث بقية يظن أن بقية يقول في كل شيء حدثنا وليس كذلك. ومن الأخبار التي أنكرها علماء الحديث قبل الوقوف على علتها ثم علموا العلة فيما بعد ما ذكره ابن أبي حاتم الرازي قال: سألت أبي عن حديث رواه العباس بن الوليد بن صبح الدمشقي عن مروان بن محمد عن ابن وهب ورشدين بن سعد عن يونس عن الزهري عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال إني لا عطي الرجل وغيره أحب إلي منه ولكن أكله إلى إيمانه قال أبي كنا نستغرب هذا الحديث ولم نكن عرفنا علته وعلمنا أنه خطأ وكان يسأل العباس عنه ثم وقفنا بعد على علته وعلمنا أنه خطأ قلنا ما علته قال روى الخلق شعيب بن أبي حمزة وغير واحد عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي



بنكارة الخبر وأحيانا يعل الإمام الخبر ولا يعلم علته ثم يهتدي إليها فيما بعد ،وإذا نقب الباحث وجد علة التدليس وعلم صواب كلام أئمة الحديث ومن ذلك

قال ابن أبي حاتم:سألت أبي عن حديث رواه بقية عن الاوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال إن الله عز وجل يحب الملحين في الدعاء قال أبي هذا حديث منكر نرى أن بقية دلسه عن ضعيف عن الاوزاعي[1].

قلت: وعلته كما توقعها أبو حاتم الرازي فان بقية دلس هذا الخبر عن يوسف بن السفر.

قال الفسوي: حدثني سليمان بن سلمة الحمصي حدثنا بقية قال أخبرني يوسف بن السفر عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله إن الله يحب الملحين في الدعاء ويوسف بيروتي لا يكتب حديثه إلا للمعرفة وقد قال البخاري عن يوسف بن السفر

يوسف بن السفر أبو الفيض كاتب الأوزاعي شامي منكر الحديث[2].

ومن الإخبار التي أعلها الإمام احمد بالتدليس لنكارتها.

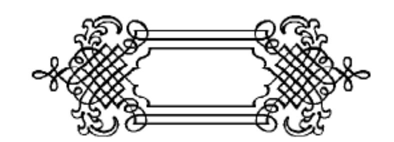
قال عبد الله: سمعت أبي يقول في حديث حفص عن الشيباني عن عبد الله بن عتبة سئل عن امرأة تزوجت ولها ولد رضيع قال لا ترضعه وإن مات قال أبي

(صلى الله عليه وسلم) وهو الصحيح علل الحديث جزء ٢ صفحة ١٥١

[1] - علل الحديث جزء ٢ صفحة ١٩٩

[2] - الضعفاء الصغير جزء ١ صفحة ١٢٢





هذا مما لم يسمعه حفص من الشيباني كان يدلسه ليس فيه شك والحديث حدثني به أبي سمعه من حفص[١].

كما ان وجود علة للخبر دالة على وقوع التدليس

قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن حديث رواه سعيد بن المسيب عن نضرة بن اكثم انه تزوج بكرا فإذا هي حبلى فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) لها الصداق بما استحللت من فرجها والولد عبد لك فإذا ولدت فارجمها وقال بعضهم وفرق بينهما ما وجه هذا الحديث عندك فأجاب أبي فقال هذا حديث مرسل ليس بمتصل ورواه يحيى ابن أبي كثير عن يزيد بن نعيم عن سعيد بن المسيب لا يجاوزه مرفوع وما رواه ابن جريج عن صفوان بن سليم عن ابن المسيب عن نضرة بن اكثم ليس هو من حديث صفوان بن سليم ويحتمل أن يكون من حديث ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صفوان بن سليم لان ابن جريج يدلس عن ابن أبي يحيى عن صفوان بن سليم غير شيء وهو لا يحتمل أن يكون منه[٢].

قلت: ومن العلل التي تبين أن المدلس قد دلس أن يروى الخبر موصولا ثم نجده عنه مرسلا.

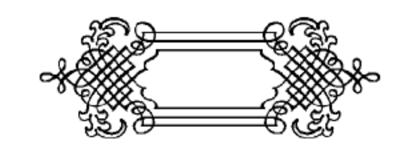
قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه النعمان بن راشد عن الزهري عن عروة عن عائشة أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم يضرب امرأة قط ولا خادما إلا أن يجاهد في سبيل الله قال أبي والصحيح ما رواه عقيل

---

[١] - العلل ومعرفة الرجال جزء ٢ صفحة ١٨٤

[٢] - علل الحديث جزء ١ صفحة ٤١٨،٤١٩





عن الزهري عن علي بن حسين أن النبي (صلى الله عليه وسلم) مرسل قال أبي وقد رواه الثوري وعمرو بن أبي قيس عن منصور عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال أبي حدث الزهري بهذا الحديث أن هشام ابن عروة روى عن أبيه عن عائشة فقال الزهري لم يسمع من عروة هذا الحديث فلعله دلسه[1].

ثالثا : استخدام صيغة تفيد عدم سماع المدلس

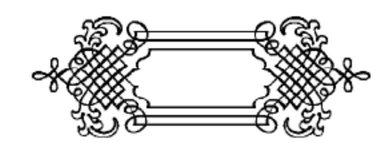
لرواية مخصوصة عن شيخه الذي سمع منه مثل البلاغ أو صيغة المبني للمجهول (حُدثت، أُخبرت) من المدلس تعل الرواية التي يحدث بها بصيغة موهمة للسماع عن نفس الشيخ الذي قال في نفس الرواية حُدثت عنه أو أُخبرت عنه أو بلغني عنه

وصورتها أن يقول المدلس مثل قتادة حُدثت عن انس (رضي الله عنه) ، ثم يقول قتادة في نفس الرواية عن انس(رضي الله عنه).

فيُعلم أن قتادة لم يسمع هذا الخبر من انس(رضي الله عنه) وإنما ممن حدثه عن انس وقد يكون المدلس اسقط أكثر من راو واحد ويعلم هذا بتتبع الروايات ومن أمثلة ذلك.

---

[1] - علل الحديث جزء ١ صفحة ٣٢٤



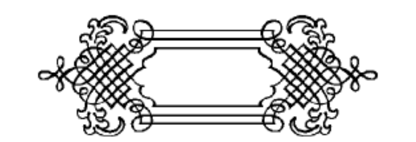
١- أبو حاتم الرازي يعل رواية ابن جريج لأنه قال مرة أُخبرت عن حبيب وقال في نفس الخبر عن حبيب فتبين لأبي حاتم إن ابن جريج لم يسمع هذا الخبر من حبيب

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه روح بن عبادة عن ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن علي(رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لا تبرز فخذك ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت قال أبي رواه حجاج عن ابن جريج قال أُخبرت عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم عن علي(رضي الله عنه) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال أبي:ابن جريج لم يسمع هذا الحديث بذى الإسناد من حبيب إنما هو من حديث عمرو بن خالد الواسطي ولا يثبت لحسن رواية عن عاصم فأرى أن ابن جريج أخذه من الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد عن حبيب والحسن بن ذكوان وعمرو بن خالد ضعيفا الحديث[1].

٢- النسائي يعل خبر ابن إسحاق عن الزهري لأن ابن إسحاق قال في مرة عن الزهري وفي أخرى قال ذكر محمد بن مسلم الزهري

قال النسائي: أخبرنا عبيد الله بن سعد قال حدثنا عمي قال حدثنا أبي عن بن إسحاق عن الزهري عن بن أبي أنس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي(صلى الله عليه وسلم) قال إذا دخل شهر رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وسلسلت الشياطين قال أبو عبد الرحمن هذا يعني حديث ابن إسحاق خطأ

[1] - علل الحديث جزء ٢ صفحة ٢٧٠



ولم يسمعه ابن إسحاق من الزهري والصواب ما تقدم ذكرنا له

قال النسائي: أخبرنا عبيد الله بن سعد قال حدثنا عمي قال حدثنا أبي عن بن إسحاق قال وذكر محمد بن مسلم عن أويس بن أبي أويس عديد بني تيم عن أنس بن مالك أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال هذا رمضان قد جاءكم تفتح فيه أبواب الجنة وتغلق فيه أبواب النار وتسلسل فيه الشياطين قال أبو عبد الرحمن هذا الحديث خطأ[(١)].

قلت: وقد يخفى على الناقد الوقوف على الطريق الذي ذكره المدلس بصيغة المبني للمجهول ولكن يستدل الناقد على التدليس بأسباب أخرى لما يخشاه من وقوع التدليس فأن بحث عن الطريق المبين أن هذا الراوي قد دلس وجده غالبا.

قال الإمام ابن خزيمة: حدثنا محمد بن يحيى حدثنا عبد الرزاق أخبرنا بن جريج عن بن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت وهي تذكر شأن خيبر كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يبعث بن رواحة فيخرص النخل حين يطيب أول الثمر قبل أن تؤكل ثم يخير اليهود بأن يأخذوها بذلك الخرص أم يدفعه اليهود بذلك وإنما كان رسول الله(صلى الله عليه وسلم) أمر بالخرص لكي تحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمرة وتفرق[(٢)].

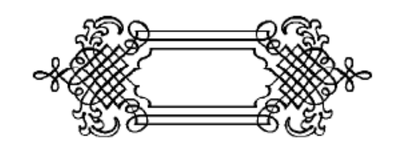
ففي هذا الخبر خشي ابن خزيمة أن يكون ابن جريج لم يسمع هذا الخبر

---

(١) - سنن النسائي (المجتبى) ج٤ ص١٢٨

(٢) - صحيح ابن خزيمة جزء ٤ صفحة ٤١





من بن شهاب الزهري[١]

وعند الرجوع إلى مسند الإمام احمد يتبين أن ابن جريج قد قال أُخبرت عن ابن شهاب الزهري[٢].فتبين إن ابن جريج لم يسمع هذا الخبر من الزهري وإنما دلسه[٣]لذا وقع الغلط في هذا الخبر وصوابه ما بينه الإمام البخاري كما في العلل الكبير للترمذي

قال الإمام الترمذي: حدثنا يحيى بن موسى حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يبعث ابن رواحة إلى اليهود فيخرص النخل الحديث

وقال الإمام الترمذي: حدثنا مسلم بن عمرو الحذاء المديني قال حدثني عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يبعث على الناس

---

[١] - قال ابن خزيمة: إن صح الخبر فإني أخاف أن يكون بن جريج لم يسمع هذا الخبر من بن شهاب صحيح ابن خزيمة جزء ٤ صفحة ٤٠

[٢] - مسند أحمد بن حنبل ج٦ ص١٦٣

قال عبد الله: حدثني أبي ثنا عبد الرزاق أنا بن جريج قال أخبرت عن بن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت وهي تذكر شأن خيبر كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يبعث بن رواحة إلى اليهود فيخرص عليهم النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه ثم يخيرون يهود أيأخذونه بذلك الخرص أم يدفعونه إليهم بذلك وإنما كان أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) بالخرص لكي يحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمرة وتفرق

[٣] - لكن ما يخفى على بعض الأئمة من العلل لا يخفى على جميع الأئمة فلا بد من أن تجد من نبه عليها أو ذكر الطريق المبين لتدليس المدلس أو كانت النكارة في المتن دالة على وجود التدليس.

من يخرص كرومهم وثمارهم فسألت محمدا فقال حديث ابن جريج غلط وحديث عتاب بن أسيد أصح[1].

ومن خلال عمل الحفاظ يتبين أن الراوي المدلس إذا شك هل سمع الخبر من شيخه أم حُدث به حمل على التدليس لا على السماع ومن ذلك حمل الإمام احمد لشك هشيم على التدليس.

قال الإمام احمد: حدثنا هشيم عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لا يتوارث أهل ملتين قال سعيد قال هشيم سمعته أو أخبرته عنه.

قال عبد الله: سمعت أبي يقول لم يسمع هشيم من الزهري حديث علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد عن النبي (صلى الله عليه وسلم) لا يتوارث أهل ملتين شتى[2].

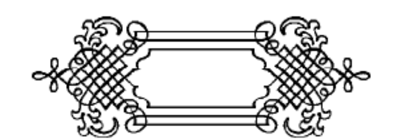
وكذا فعل الإمام احمد مع شك الأعمش في سماع خبر مخصوص من إبراهيم

قال عبد الله: سمعت أبي يقول في حديث الأعمش عن إبراهيم عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في الضحك في الصلاة قال، وكيع قال الأعمش أرى إبراهيم ذكره وابن مهدي قال: قال سفيان لم يسمع الأعمش حديث إبراهيم في الضحك قال أبي سمعنا إن إبراهيم سمعه من أبي هاشم الرماني قال أبي ورواه

---

[1] - علل الترمذي جزء ١ صفحة ١٠٤

[2] - العلل ومعرفة الرجال جزء ٢ صفحة ٢٦٥



بن أبي ذئب عن الزهري عن النبي (صلى الله عليه وسلم) مرسلا[1].

قلت: إذا شك المدلس بالسماع غَلَب الأئمة جانب التدليس وعدم السماع كما أن مخالفة المدلس للرواة الإثبات تدل على وقوع التدليس من المدلس إذ يغلب على الظن أن المدلس اسقط ضعيفا قد اخطأ في الإسناد.

٣- الإمام احمد بن حنبل يجزم بتدليس الأعمش عن أبي وائل(شقيق بن سلمة) لورود الخبر عن الأعمش حُدثت عن شقيق

قال عبد الله: حدثني أبي قال حدثنا هشيم عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله قال كنا لا نتوضأ من الموطئ سمعت أبي يقول هذا لم يسمعه هشيم من الأعمش ولا الأعمش سمعه من أبي وائل[2].

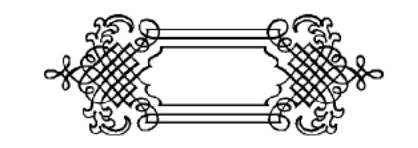
قلت: وهذا الخبر مما ادخله ابن خزيمة في صحيحه ثم تبين له انقطاعه فيما بعد فنبه على ذلك.

قال ابن خزيمة : أخبرنا أبو طاهر ثنا أبو بكر ثنا عبد الجبار بن العلاء وعبد الله بن محمد الزهري وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي قالوا حدثنا سفيان قال عبد الجبار قال الأعمش وقال الآخران عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال كنا نصلي مع النبي (صلى الله عليه وسلم) فلا نتوضأ من موطئ وقال المخزومي كنا نتوضأ مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولا نتوضأ من موطئ وقال الزهري كنا مع النبي (صلى الله عليه وسلم) فلا نتوضأ من موطئ قال أبو بكر هذا الخبر له علة لم يسمعه الأعمش عن شقيق لم أكن فهمته في الوقت أخبرنا

---

[1] - العلل ومعرفة الرجال جزء ٢ صفحة ٦٧

[2] - العلل ومعرفة الرجال جزء ٢ صفحة ٢٥٢



أبو طاهر ثنا أبو بكر ثنا أبو هاشم زياد بن أيوب ثنا عبد الله بن إدريس أخبرنا الأعمش عن شقيق قال: قال عبد الله كنا لا نكف شعرا ولا ثوبا في الصلاة ولا نتوضأ من موطئ أخبرنا أبو طاهر ثنا أبو بكر ثنا زياد بن أيوب ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش حدثني شقيق أو حدثت[1] عنه عن عبد الله بنحوه[2]

رابعا : إذا روى المدلس خبرا مخصوصا لا يعرف إلا عن شيخ مخصوص أو عن ضعفاء فرواه بإسقاط الشيخ أو الضعفاء حُكم على خبره بالتدليس

١- الإمام يحيى بن معين يحكم بأن سفيان دلس خبرا وذلك لان هذا الخبر لا يعرف إلا عن أبي حنيفة

قال الإمام الدارقطني :نا محمد بن مخلد نا عباس بن محمد نا أبو عاصم عن سفيان عن عاصم عن أبي رزين عن بن عباس في المرأة ترتد قال تستحيا ثم قال أبو عاصم نا أبو حنيفة عن عاصم بهذا فلم أكتبه وقلت قد حدثتنا به عن سفيان يكفينا وقال أبو عاصم نرى أن سفيان الثوري إنما دلسه عن أبي حنيفة فكتبتهما جميعا[3].

قال ابن عدي: ثنا أحمد بن محمد بن سعيد ثنا أحمد بن زهير بن حرب قال سمعت يحيى بن معين يقول كان الثوري يعيب على أبى حنيفة حديثا يرويه ولم يكن يرويه غير أبي حنيفة عن عاصم عن أبى رزين عن بن عباس

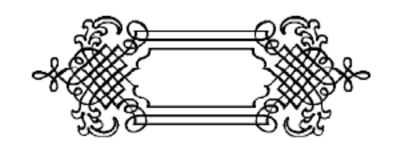
---

[1] - وهذا يؤكد ما تقدم من أن شك المدلس يحمل على التدليس وانه إذا تبين التدليس فلا يعمل بالقاعدة المشهورة من حمل عنعنة الأعمش عن أبي وائل على الاتصال لإكثاره منه.

[2] - صحيح ابن خزيمة جزء ١ صفحة

[3] - سنن الدارقطني جزء ٣ صفحة ٢٠١





فلما خرج إلى اليمن دلسه عن عاصم[1].

قلت:وقد ورد عن سفيان رواية هذا الخبر نازلا بذكر أبي حنيفة[2] فهذا تدليس لا شك فيه ، بل قد صرح سفيان بأنه لم يسمع هذا الخبر من عاصم.

قال ابن عدي: ثنا محمد بن أحمد بن حماد سمعت عمرو بن على يقول سمعت يحيى بن سعيد يقول سألت سفيان قلت سمعت حديث المرتدة من عاصم قال قلت سمعت من أخذ عنه قال أما من ثقة فلا ثنا أحمد بن محمد بن سعيد ثنا عبد الله بن أحمد ثنا أبى ثنا بن مهدي سألت سفيان عن حديث عاصم في المرتدة قال أما من ثقة فلا قال أبي وكان أبو حنيفة يحدثه عن عاصم[3].

قلت: ومما يدل على التدليس إن يكون الحديث الذي يرويه المدلس منكرا لا يعرف عن الثقات وإنما يعرف عن الضعفاء

٢- ابن معين يحكم بتدليس هشيم عن يونس في خبر لكونه لا يعلم إلا من جهة الضعفاء والمتهمين عن يونس

قال الدوري: سمعت يحيى يقول قد روى معتمر عن زهير بن إسحاق عن يونس عن الحسن قال بجزيء من الصرم السلام قال يحيى زهير هذا ليس بشيء قال يحيى ومن روى هذا الحديث فاتهمه[4].

---

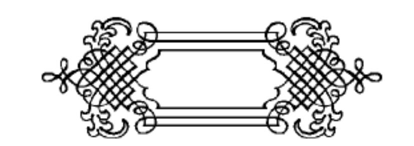
(١) - الكامل في ضعفاء الرجال جزء ٧ صفحة ٥

(٢) - قال الإمام الدارقطني: نا محمد بن مخلد نا أبو يوسف محمد بن بكر العطار الفقيه نا عبد الرزاق عن سفيان عن أبي حنيفة عن عاصم بن أبي النجود عن أبي رزين عن بن عباس في المرأة ترتد قال تجبر ولا تقتل سنن الدارقطني جزء ٣ صفحة ١١٨

(٣) - الكامل في ضعفاء الرجال جزء ٧ صفحة ٥

(٤) - تاريخ ابن معين (رواية الدوري) جزء ٤ صفحة ١٩٩





فهذا الخبر إنما يعرف عن الضعفاء يروونه عن يونس فلما ورد من طريق هشيم عن يونس علم إنما دلسه هشيم

قال الدوري:سمعت يحيى يقول حدثنا معتمر عن زهير شيخ من بني سلول عن يونس عن الحسن قال بجزيء من الصرم السلام قال يحيى وليس هذا الشيخ بشيء وقد دلسه هشيم عن يونس وليس هذا الحديث بشيء ليس يرويه ثقة[1].

وقال ابن الجنيد: سئل يحيى بن معين وأنا أسمع عن زهير السلولي، فقال: شيخ بصري، ليس بشيء . قلت ليحيى: من يحدث عنه؟ فقال يحيى: سمعت معتمر بن سليمان يروي عن زهير شيخ من بني سلول، عن يونس، عن الحسن قال: (يجزئ من الصرم السلام) ، وليس يحدث بهذا عن يونس ثقة، وليس هذا الشيخ ثقة ، قال يحيى: وكان هشيم يدلسه عن يونس عن الحسن، ثم قال يحيى: كان هشيم يأخذ الحديث من السحاب[2].

خامسا: إخبار أئمة الحديث ان الراوي المدلس لم يسمع من شيخه إلا أحاديث مخصوصة فيحكم على ما لم سمعه بالتدليس[3].

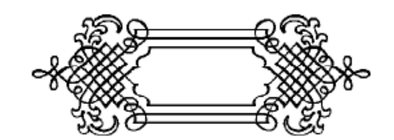
---

[1] - تاريخ ابن معين (رواية الدوري) جزء ٤ صفحة ٢٠٤

[2] - سؤالات ابن الجنيد (صفحة ٣٤٣)

[3] - وكذا إذا اخبر المدلس عن نفسه انه لم يسمع حديثا مخصوصا عن شيخ قد سمع منه كما فعل سفيان بحديث الحمام والمقبرة.

قال عبد الله:قال أبي وسمعت أنا هذا الحديث من سفيان ثلاث مرار قال أبي قال سفيان لم أسمع منه حديث عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في الحمام والمقبرة قال أبي قد حدثنا به سفيان دلسه العلل ومعرفة الرجال جزء ١ صفحة ١٩١



هذا باب مهم من أبواب التدليس ألا وهو الروايات التي تميزت ونص الأئمة على المسموع منها من المدلس فلابد من التنبه له والأخذ بما تميز وتقديم كلام كبار أئمة الحديث على القواعد التي وضعت للروايات المبهمة (التي لم تتميز).مع التنبيه في أن الأئمة قد يختلفون في بعض ما يتميز من الموصول أو المدلس.

١- هشيم عن جابر

قال عبد الله: حدثني أبي قال حدثنا هشيم قال أخبرنا جابر الجعفي سمعت

قلت: ويلتحق بهذا إذا أنكر الراوي المتهم بالتدليس الاحتجاج بروايته التي رواها (أو ذُكر انه رواها) فيدل ذلك على انه لم يسمعها.

قال الإمام النسائي: أخبرنا عبد الرحمن بن خالد قال حدثنا حجاج قال حدثني شعبة عن عبد الملك عن عطاء وطاوس ومجاهد عن رافع بن خديج قال خرج إلينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فنهانا عن أمر كان لنا نافعا وأمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خير لنا قال من كان له أرض فليزرعها أو ليذرها أو ليمنحها ومما يدل على أن طاوسا لم يسمع هذا الحديث أخبرني محمد بن عبد الله بن المبارك قال حدثنا زكريا بن عدي قال حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال كان طاوس يكره أن يؤاجر أرضه بالذهب والفضة ولايرى بالثلث والربع بأسا فقال له مجاهد اذهب إلى بن رافع بن خديج فاسمع منه حديثه فقال إني والله لو أعلم أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عنه ما فعلته ولكن حدثني من هو أعلم منه بن عباس أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إنما قال لأن يمنح أحدكم أخاه أرضه خير من أن يأخذ عليها خراجا معلوما وقد اختلف على عطاء في هذا الحديث فقال عبد الملك بن ميسرة عن عطاء عن رافع وقد تقدم ذكرنا له وقال عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر سنن النسائي (المجتبى) جزء ٧ صفحة ٣٦



أبي يقول هذان الحديثان سمعهما هشيم من جابر الجعفي وكل شيء حدث عن جابر مدلس إلا هذين عن أبي جعفر عن بن عباس أن النبي (صلى الله عليه وسلم)مر بقدر يغلي فأخذ منها عرقا أو كتفا فأكله ثم صلى ولم يتوضأ

قال عبد الله: حدثني أبي قال حدثنا هشيم عن جابر قال أبي وهو مما سمعه منه عن الحسن بن مسافر عن أبي سبرة النخعي قال لما قدم عمر الشام أتى بطعام فلما فرغ أتى بثوب كتان أو قال سابري فقالوا إمسح به يدك فقال إن كان ذلك ليكفي رجلا من المسلمين وأبا أن يمسح به يده قال فلما حضرت الصلاة صلى ولم يتوضأ[1].

٢- قتادة عن أبي العالية

قال صالح ابن الإمام أحمد بن حنبل: نا علي بن المديني قال سمعت يحيى بن سعيد قال: قال شعبة لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء قلت ليحيى عدها قال قول علي (رضي الله عنه) القضاة ثلاثة وحديث لا صلاة بعد العصر وحديث يونس بن متى[2].

قلت:ذكر ابن معين ان قتادة سمع حديثا رابعا.

قال ابن الجنيد: قلت ليحيى بن معين: قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس: أخبرني رجال مرضيون[3]، ترى قتادة سمع هذا من أبي العالية؟ قال: نعم، قد

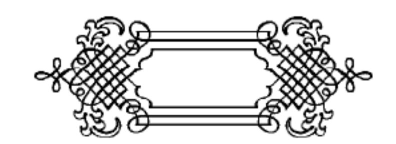
---

[1] - العلل ومعرفة الرجال جزء ٢ صفحة ٢٥٠

[2] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ١٧١

[3] - وقد صرح قتادة بالسماع

قال الإمام مسلم: وحدثنا داود بن رشيد وإسماعيل بن سالم جميعا عن هشيم قال داود حدثنا



سمع هذا قتادة من أبي العالية[1].

٣- الحكم عن مقسم

قال صالح ابن الإمام احمد: قال أبي وقال شعبة ولم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة[2] أحاديث[3].

٤- سفيان الثوري عن أبي عون

قال عبد الله ابن الامام احمد: قال أبي ما سمع سفيان الثوري من أبي عون غير هذا الحديث الواحد يعني حديث الوضوء[4] مما مست النار والباقي يرسلها

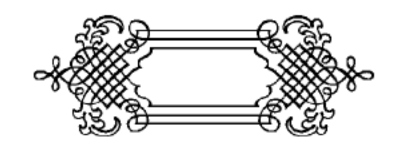
هشيم أخبرنا منصور عن قتادة قال أخبرنا أبو العالية عن بن عباس قال سمعت غير واحد من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) منهم عمر بن الخطاب وكان أحبهم إلي أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس. صحيح مسلم ج١ ص٥٦٦

(١) - سؤالات ابن الجنيد (صفحة ٣٤٤)

(٢) - قال صالح ابن الإمام احمد:قال أبي سمع الحكم من مقسم أربعة الذي يصح حديث الوتر أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يوتر وعزيمة الطلاق والفيء الجماع وهو عن مقسم عن ابن عباس وعن ابن عباس أن عمر قنت في الفجر وعن مقسم وهو رأيه في محرم أصاب صيدا قال عليه جزاؤه فإن لم يكن عنده قوم الجزاء دراهم ثم يقوم الدراهم طعاما ثم يصوم مكان كل نصف صاع يوما قال والباقي فالله أعلم وحجاج روى عنه عن مقسم عن ابن عباس نحوا من خمسين حديثا وقال مرة قال شعبة هذه الأربعة التي صححها الحكم يعني سماعا من مقسم. مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح جزء٢صفحة ٣٤٨،٣٤٦

(٣) - العلل ومعرفة الرجال جزء ٣ صفحة ٣٥

(٤) - قال عبد الله :حدثني أبي ثنا عبد الرحمن قال سمعت سفيان قال سمعت أبا عون يقول سمعت عبد الله بن شداد يقول سمعت أبا هريرة يقول الوضوء مما مست النار فذكرت ذلك أو ذكر ذلك لمروان فقال ما أدري من نسأل كيف وفينا أزواج النبي (صلى الله عليه وسلم)



عنه[1].

سادسا : استخدام المدلس أداة التحديث (أن ، قال)

وهو ما ذهب إليه الإمام احمد بن حنبل من أن (قال و أن) اضعف من (عن) ويرجع ذلك لسببين

الأول:أن هذا اصطلاح خاص لبعض الرواة يدل على عدم السماع.

قال الإمام احمد بن حنبل: في ابن وهب كان حديثه بعضه سماع وبعضه عرض وبعضه مناولة وكان ما لم يسمعه يقول قال حيوة قال فلان[2].

وقال الإمام احمد:كان ابن إسحاق يدلس إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد يبين إذا كان سماعا قال حدثني وإذا لم يكن قال: قال ثم قال يقول أبو الزناد قال فلان قال وتنظر في كتاب يزيد بن هارون عن أبي الزناد كلها[3].

قال ابن الجعد: حدثنا محمود بن غيلان نا أبو داود قال: قال شعبة كنا نعرف الذي لم يسمع قتادة مما سمع إذا قال: قال فلان وقال فلان عرفنا أنه لم يسمعه[4].

الثاني: أن من تتبع روايات المدلسين علم أنهم يستخدمون غالبا (قال ، ان)

فبعثني إلى أم سلمة فحدثتني ان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خرج إلى الصلاة فتناول عرقا فانتهس عظما ثم صلى ولم يتوضأ مسند أحمد بن حنبل جزء ٦ صفحة ٣١٩

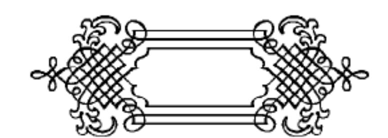
(١) - العلل ومعرفة الرجال جزء ٣ صفحة ٣٨٦

(٢) - علل الحديث ومعرفة الرجال جزء ١ صفحة ٤١

(٣) - علل الحديث ومعرفة الرجال جزء ١ صفحة ٣٤

(٤) - مسند ابن الجعد جزء ١ صفحة ١٦١





فيما لم يسمعوا وقد تقدم بعض الأمثلة على ذلك لذا يجب المبالغة في التنقير في رواية المدلس بصيغة (أن و قال) فلان.

وقال الإمام الطحاوي: والفرق فيما بين عن وأن في الحديث أن معنى عن على السماع حتى يعلم ما سواه وأن معنى أن على الانقطاع حتى يعلم ما سواه[1].

سابعا : أن يشتهر الراوي المدلس بالإكثار من التدليس عن شيخ معين

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه عبد الرزاق وأبو قرة موسى بن طارق عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن عروة عن بسرة وزيد بن خالد عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في مس الذكر قال أبي اخشي أن يكون ابن جريج أخذ هذا الحديث من إبراهيم بن أبي يحيي لأن أبا جعفر حدثنا قال سمعت إبراهيم بن أبي يحيي يقول جاءني ابن جريج بكتب مثل هذا خفض يده اليسرى ورفع اليمنى مقدار بضعة عشر جزءا فقال أروى هذا عنك فقال نعم[2].

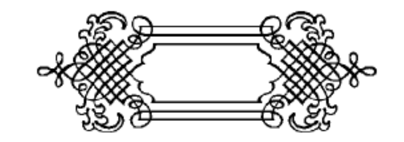
قال ابن أبي حاتم:سألت أبي عن حديث رواه الحسن بن عمرو الفقيمي وفطر والأعمش كلهم عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو رفعه فطر والحسن ولم يرفعه الأعمش قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليس الواصل بالمكافئ ولكن الواصل من يقطع فيصلها قال أبي الأعمش أحفظهم والحديث يحتمل أن يكون مرفوعا وأنا أخشى أن لايكون سمع الأعمش من مجاهد إن

---

(١) - شرح مشكل الآثار جزء ١٥ صفحة ٤٦٣

(٢) - علل الحديث جزء ١ صفحة ٣٢٠





الأعمش قليل السماع من مجاهد وعامة ما يروى عن مجاهد مدلس[1]

---

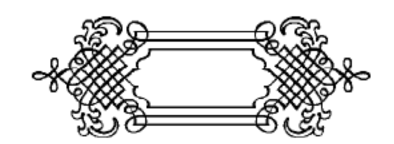
[1] - قد أنكر الإمام البخاري أن يكون الأعمش لم يسمع من مجاهد إلا أربعة أحاديث.

قال الترمذي: قلت لمحمد يقولون لم يسمع الأعمش عن مجاهد إلا أربعة أحاديث قال ريح ليس بشيء لقد عددت له أحاديث كثيرة نحوا من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها حدثنا مجاهد علل الترمذي جزء ١ صفحة ٣٨٨

قلت: وسبب إنكار الإمام البخاري لكلام الإمام احمد بن حنبل هو ما توهمه البخاري من وقوفه على أحاديث كثيرة عن (الأعمش حدثنا مجاهد)، إلا إن هذه الأخبار التي وردت عن الأعمش حدثنا مجاهد ليست محفوظة

قال العقيلي: حدثنا محمد قال حدثنا عمرو بن علي قال سمعت أبا داود وذكر عنده عبد الواحد بن زياد فقال عهد إلي نقل أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها كلها يقول حدثنا الأعمش قال حدثنا مجاهد في كذا وكذا ضعفاء العقيلي جزء ٣ صفحة ٥٥ أما من الناحية العملية للإمام البخاري فلم يخرج في صحيحه من طريق الأعمش عن مجاهد إلا ثلاثة أحاديث ليست من طريق عبد الواحد بن زياد.





ما جاء في جواز تسمية التدليس إرسالا في حالات وعدم جواز تسمية الإرسال تدليسا وبيان لوازم ذلك

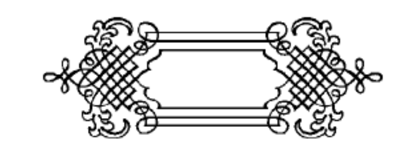
ما جاء في تسمية الخبر المدَلس (مرسل)

أولا: إذا تبين حديث الراوي المدلس فتميز ما سمعه من شيخه مما دلسه فما سمع فهو الموصول وما دلسه فهو (مُدَلَس) ويجوز أن يسمى (مرسل) وإنما جاز تسميته بالمرسل لأنه تميز انقطاعه فأخذ حكم المرسل فلا إيهام وخفاء في انقطاعه وعدم اتصاله ومن ذلك.

١- الحكم عن مقسم

فأن الحكم لم يسمع من مقسم إلا أربعة أحاديث فالأحاديث الأربعة التي سمعها هي موصولة لا يجوز وصفها بالتدليس لأنها تميزت وثبت اتصالها أما غير الأربعة المسموعة فقد ثبت عدم اتصالها فهنا يجوز تسميتها (مدلسة) لان الحكم أوهم انه سمعها من مقسم ويجوز تسميتها لمن ثبت عنده انه لم يسمعها أنها (مرسلة) لأنها لا يُتَوهم فيها الاتصال بل هي منقطعة لم يسمعها الحكم من مقسم.





قال الإمام البخاري: وقال علي بن مسهر عن بن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن بن عباس (رضي الله عنه) عن النبي (صلى الله عليه وسلم)وقال شعبة أن الحكم لم يسمع من مقسم إلا أربعة أحاديث ليس فيها هذا الحديث وليس هذا من المحفوظ عن النبي (صلى الله عليه وسلم) لأن أصحاب نافع خالفوا وحديث الحكم عن مقسم مرسل[1].

قلت: فسمى الإمام البخاري خبر الحكم الذي تميز عدم سماعه من مقسم (مرسل) مع أن سماع الحكم من مقسم ثابت في أربعة أحاديث.

٢- ابن جريج عن مجاهد

قلت: وكذا أطلق الإمام يحيى بن معين تسمية التدليس بالإرسال على هذا النوع.

قال الدوري: قلت ليحيى فأيما أحب إليك تفسير ورقاء أو تفسير بن جريج قال تفسير ورقاء لأن تفسير بن جريج عن مجاهد وهو مرسل لم يسمع من مجاهد إلا حرفا[2].

قلت: سماه مرسل مع أن ابن جريج مدلس وقد سمع من تفسير مجاهد حرفا أو حرفين[3]، فيحكم للحرفين بالاتصال ولغيرهما بالإرسال لثبوت

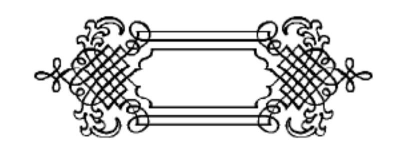
[1] - قرة العينين جزء ١ صفحة ٦٠

[2] - تاريخ ابن معين (رواية الدوري) جزء ٤ صفحة ٣٠٠

[3] - قال ابن الجنيد: وسألت يحيى قلت: ابن جريج سمع من مجاهد شيئًا؟ قال: حرفًا أو حرفين ، قلت: فمن بينهما؟ قال: لا أدري سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٦٤)

وقال الفسوي: وقال علي حدثنا يحيى بن آدم عن ابن المبارك عن ابن جريج عن مجاهد سمعه يقرأ (والمخلصين) حدثنا سعيد بن منصور والحميدي قالا ثنا سفيان حدثنا ابن جريج قال





الانقطاع وعدم السماع.

٣- سفيان الثوري عن أبي عون

قال عبد الله بن الإمام احمد: قال أبي ما سمع سفيان الثوري من أبي عون غير هذا الحديث الواحد يعني حديث الوضوء[(١)] مما مست النار والباقي يرسلها عنه[(٢)].

قلت: وكذا فعل ابن أبي حاتم في المراسيل حيث ذكر في كتاب المراسيل من تميزت مسموعاته مما ثبت انه دلسه فجعلها في كتاب المراسيل حتى يعلم الناظر موصول حديثهم من منقطعة.

ثانيا: إذا رأى الراوي غير المدلس أو المدلس شيخا رؤية ولم يسمع منه فحدث عنه فيسمى حديثه عنه (مرسل)وذلك لأنه لا يخشى من أن يلتبس المسموع من غير المسموع إذ لا شيء مسموع فالكل منقطع (مرسل) ومن ذلك.

سمعت مجاهد يقرأ (فطلقوهن لقبل عدتهن) حدثنا أبو يوسف قال: قال سفيان بن عيينة ما سمعت ابن جريج في شيء قال سمعت مجاهدا إلا في هذا. المعرفة والتاريخ جزء ٢ ص ١٣

(١) - قال عبد الله :حدثني أبي ثنا عبد الرحمن قال سمعت سفيان قال سمعت أبا عون يقول سمعت عبد الله بن شداد يقول سمعت أبا هريرة يقول الوضوء مما مست النار فذكرت ذلك أو ذكر ذلك لمروان فقال ما أدرى من نسأل كيف وفينا أزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) فبعثني إلى أم سلمة فحدثتني أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خرج إلى الصلاة فتناول عرقا فانتهس عظما ثم صلى ولم يتوضأ مسند أحمد بن حنبل جزء ٦ صفحة ٣١٩

(٢) - العلل ومعرفة الرجال جزء ٣ صفحة ٣٨٦

١- ابن المسيب عن عمر (رضي الله عنه)

قال ابن أبي حاتم:سمعت أبي وقيل له يصح لسعيد بن المسيب سماع من عمر قال لا إلا رؤيته على المنبر ينعي النعمان بن مقرن[١].

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول سعيد بن المسيب عن عمر مرسل يدخل في المسند على المجاز[٢].

٢- الأعمش عن انس (رضي الله عنه)

سمعت يحيي يقول كل ما روى الأعمش عن أنس فهو مرسل وقد رأى الأعمش أنسا[٣].

قلت: أما الأعمش فقد وصف بالتدليس ليس لهذا وإنما لأنه يدلس في غير هذا.

ثالثا: إذا اخطأ الراوي غير المدلس في خبر فروى عمن سمع ما لم يسمع على وجه الخطأ لا القصد فهذا وان كان شكله تدليسا إلا ان أهل الحديث يسموه مرسلا لان راويه لا يعرف بالتدليس ولم يقصد التدليس وإنما اخطأ في الإسناد.

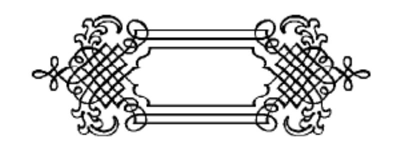
وقد يسميه بعض أئمة الحديث تدليسا إذا أكثر الراوي من الخطأ ولم يمكن تمييز موصول حديث مما اخطأ فيه وخلط.

---

(١) - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٧٣

(٢) - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٧١

(٣) - تاريخ ابن معين (رواية الدوري) جزء ٣ صفحة ٣٢٨



ومن ذلك

١- هشام بن عروة

ومن ذلك ما اخطأ فيه هشام عن عروة فأن هشام لا يدلس وقد سمع من عروة وروى عن رجل عن عروة فكان ربما خلط فيما حدث به خارج المدينة فيروي عن أبيه ما سمعه عن رجل عن أبيه ولا شك أن هذا هو التدليس لكن لما لم يكن هشام مدلسا ولم يقصد التدليس وإنما اخطأ في الإسناد فسمي هذا النوع من أخباره (مرسل) فلما أكثر من الخطأ فيما يرويه خارج المدينة لا سيما في العراق ضُعف فيما يرويه خارج المدينة[(١)].

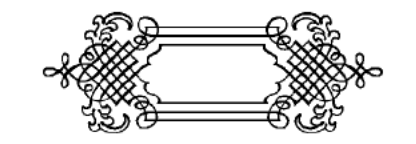
قال الدوري: سألت يحيى عن حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها سئلت ما كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصنع في بيته قالت كان يرقع ثوبه فقال يحيى هو مرسل هشام عن رجل[(٢)].

قلت: ولا يصح وصف هشام بالتدليس إنما هو الخطأ والوهم، وقد أمكن تمييز ما خلط فيه وذلك إذا خالف الرواة عنه من غير أهل المدينة ما رواه عنه أهل المدينة.

وقد ذكر ابن حجر هشام بن عروة في المدلسين.

[(١)] - قال ابن أبي حاتم: نا صالح بن أحمد بن حنبل نا علي يعني بن المديني قال سمعت يحيى بن سعيد القطان قال رأيت مالك بن أنس في النوم فسألته عن هشام بن عروه فقال أما ما حدث به وهو عندنا فهو أي كأنه يصححه وما حدث به بعدما خرج من عندنا فكأنه يوهنه. الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٢٢

[(٢)] - تاريخ ابن معين (رواية الدوري) جزء ٣ صفحة ٢٦٠



قال ابن حجر: هشام بن عروة بن الزبير بن العوام تابعي صغير مشهور ذكره بذلك أبو الحسن القطان وأنكره الذهبي وابن القطان فان الحكاية المشهورة[1] عنه أنه قدم العراق ثلاث مرات ففي الأولى حدث عن أبيه فصرح بسماعه وفي الثانية حدث بالكثير فلم يصرح بالقصة وهي تقتضي انه حدث عنه بما لم يسمعه منه وهذا هو التدليس[2].

قلت: وممن سمى فعل هشام إرسالا يعقوب بن شيبة

قال الخطيب: حدثنا محمد بن أحمد بن يعقوب حدثنا جدي قال وهشام بن عروة ثبت ثقة لم ينكر عليه شيء إلا بعد ما صار إلى العراق فإنه انبسط في الرواية فأنكر عليه ذلك أهل بلده قال جدي والذي يرى أن هشاما يتسهل لأهل

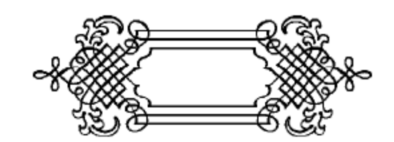
---

[1] - قال الخطيب البغدادي: أخبرنا على بن طلحة المقرئ أخبرنا محمد بن إبراهيم الغازي أخبرنا محمد بن محمد بن داود الكرجي حدثنا عبد الرحمن بن يوسف بن خراش قال هشام بن عروة كان مالك لا يرضاه وكان هشام صدوقا تدخل أخباره في الصحيح قال بن خراش بلغني أن مالكا نقم عليه حديثه لأهل العراق قدم الكوفة ثلاث مرات قدمه كان يقول حدثني أبى قال سمعت عائشة وقدم الثانية فكان يقول أخبرني أبى عن عائشة وقدم الثالثة فكان يقول أبى عن عائشة تاريخ بغداد جزء ١٤ صفحة ٤٠

قلت :الحكاية قال ابن خراش بلغني عن مالك ولا يستغرب من الإمام الذهبي إنكار هذا فأنه كان له رأي في ابن خراش راوي هذه الحكاية

قال الإمام الذهبي في ترجمة لابن خراش : فاما أنت أيها الحافظ البارع الذي شربت بولك أن صدقت في الترحال فما عذرك عند الله مع خبرتك بالأمور فأنت زنديق معاند للحق فلا رضي الله عنك مات بن خراش إلى غير رحمة الله سنة ثلاث وثمانين ومائتين تذكرة الحفاظ جزء ٢ صفحة ٦٨٥

[2] - طبقات المدلسين جزء ١ صفحة ٢٦



العراق انه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه فكان تسهله أن أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه[1].

٢- المغيرة بن مقسم

قال ابن حجر: المغيرة بن مقسم الضبي الكوفي صاحب إبراهيم النخعي ثقة مشهور وصفه النسائي بالتدليس وحكاه العجلي عن أبي فضيل وقال أبو داود كان لا يدلس وكأنه أراد ما حكاه العجلي أنه كان يرسل عن إبراهيم فإذا وقف أخبرهم ممن سمعه[2].

قلت: من يرى أن الخطأ ليس بتدليس لا يلزمه أن يكون المغيرة مدلسا فأن المغيرة قد سمع من إبراهيم لكنه كان يخطأ في حديثه عن إبراهيم فيدخل فيه حديث من سمعه من غير إبراهيم لذا ضعف الإمام احمد بن حنبل المغيرة في إبراهيم وحده ولم يتهم المغيرة بالتدليس.

قال عبد الله بن الإمام احمد بن حنبل: وسمعته وذكر مغيرة بن مقسم الضبي فقال كان صاحب السنة ذكيا حافظا وعامة حديثه عن إبراهيم مدخول عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد ومن يزيد بن الوليد والحارث العكلي وعن عبيدة وعن غيره وجعل يضعف حديث المغيرة عن إبراهيم وحده[3].

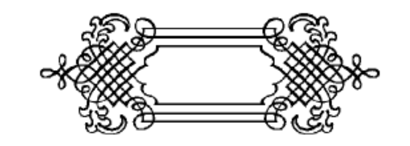
قلت: وحديث المغيرة عن إبراهيم مما يمكن تمييزه وفي الصحيحين

---

[1] - تاريخ بغداد جزء ١٤ صفحة ٤٠

[2] - طبقات المدلسين جزء ١ صفحة ٤٦

[3] - العلل ومعرفة الرجال جزء ١ صفحة ٢٠٧



أحاديث للمغيرة عن إبراهيم تميز وبان وصلها وصحتها.

رابعا: إذا وقع التدليس من غير المدلس بشكل نادر فقد بين الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ان هذا إرسال وليس بتدليس.

قاله الإمام مسلم في هشام عن عروة

وفي عروة عن عائشة (رضي الله عنها)[1]

لذا عامل الإمام مسلم هشام بن عروة وعروة بن الزبير وعمرو بن دينار معاملة غير المدلس مع ما وقع منهم من أشياء قليله أرسلوها عمن سمعوه.

في أن الإرسال لا يسمى تدليسا عند أهل النظر من المحدثين

لم يرد عن كبار أئمة الحديث تسمية الإرسال(الظاهر أو الخفي) تدليسا وذلك انه يلزم من تسمية الإرسال تدليسا أن يُصَف الراوي غير المدلس بالتدليس ومن ثم يستلزم التنقير عن روايته حتى فيما يرويه عن شيخه الذي سمع منه لخشية التدليس أما ذكره الدكتور حاتم العوني من أن كبار أئمة

---

[1] - قال الإمام مسلم: وقد يجوز إذا لم يقل هشام في رواية يرويها عن أبيه سمعت أو أخبرني أن يكون بينه وبين أبيه في تلك الرواية إنسان آخر أخبره بها عن أبيه ولم يسمعها هو من أبيه لما أحب أن يرويها مرسلا ولا يسندها إلى من سمعها منه وكما يمكن ذلك في هشام عن أبيه فهو أيضا ممكن في أبيه عن عائشة وكذلك كل إسناد لحديث ليس فيه ذكر سماع بعضهم من بعض وإن كان قد عرف في الجملة أن كل واحد منهم قد سمع من صاحبه سماعا كثيرا فجائز لكل واحد منهم أن ينزل في بعض الرواية فيسمع من غيره عنه بعض أحاديثه ثم يرسله عنه أحيانا ولا يسمي من سمع منه وينشط أحيانا فيسمي الرجل الذي حمل عنه الحديث ويترك الإرسال وما قلنا من هذا موجود في الحديث مستفيض من فعل ثقات المحدثين وأئمة أهل العلم صحيح مسلم جزء ١ صفحة ٣١

الحديث يسمون الإرسال الخفي تدليسا ونسب ذلك إلى الإمام احمد بن حنبل ويحيى بن معين والإمام البخاري فهذا خطأ منه واليك بيان ذلك.

قال الكتور حاتم العوني: والنقل الذي له دلالة واضحة ودقيقة هو النقل الأتي[1]

قال الإمام أحمد بن حنبل (لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم ولا من الأعمش ولا من حماد ولا من عمرو بن دينار ولا من هشام بن عروة ولا من إسماعيل بن أبي خالد ولا من عبيد الله بن عمر ولا من أبي بشر ولا من ابن عقيل ولا من زيد بن أسلم ولا من عمر ابن أبي سلمة ولا من أبي الزناد وقد حدث عن هؤلاء على التدليس ولم يسمع منهم)

(سير أعلام النبلاء جزء ٦ صفحة ٤١٦-٤١٥)

فقف عند آخر هذا الحكم عند قوله (وقد حدث عن هؤلاء على التدليس ولم يسمع منهم)

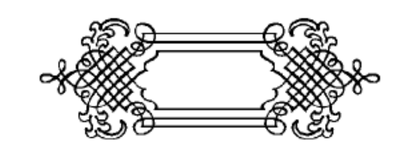
هل ينضبط هذا مع تعريف التدليس والإرسال الخفي السابق ذكرهما.

لا شك ان الرواية مع عدم السماع مطلقا على مقتضى التعريف السابق ليست تدليسا وإنما هي إرسال خفي بشرط حصول المعاصرة وهنا تحققت المعاصرة .

فهذا نقل واضح ودقيق يدل على ان الإمام احمد يسمي رواية المعاصر

---

[1] - يقصد النقل الذي فيه دلالة واضحة على أن الإمام احمد بن حنبل يطلق التدليس على الإرسال الخفي.



عمن لم يلقه -وهي الإرسال الخفي- تدليسا[1].

قلت: النقل الذي استدل به د.حاتم العوني هو كلام مركب من كلام الإمام احمد كما في العلل والمراسيل وضعفاء العقيلي والكامل والكفاية.....الخ

ومن كلام الذهبي كما في السير.

أولا: كلام الإمام احمد بن حنبل

قال عبد الله: حدثني أبي قال لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم بن أبي عتيبة ولا من حماد ولا من عمرو بن دينار ولا من هشام بن عروة ولا من إسماعيل بن أبي خالد ولا من عبيد الله بن عمر ولا من أبي بشر ولا من زيد بن أسلم ولا من أأبي الزناد قال أبي وقد حدث عن هؤلاء كلهم ولم يسمع منهم شيئا[2].

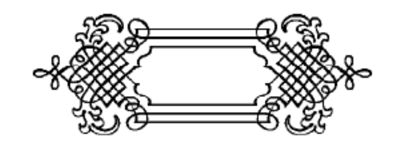
قلت: هكذا هو كلام الإمام احمد في كتاب العلل ليس فيه وقد حدث عن هؤلاء على التدليس ولم يسمع منهم

وإنما هذا من كلام الذهبي.

وقال ابن أبي حاتم: أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي قال حدثني أبي قال لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم بن عتيبة شيئا ولا من حماد ولا من عمرو بن دينار ولا من هشام بن عروة ولا من عمر بن أبي سلمة شيئا ولا من إسماعيل بن أبي خالد ولا من عبيد الله بن عمر ولا من أبي بشر ولا من عبد الله بن محمد بن عقيل ولا من زيد بن أسلم ولا من أبي الزناد قال أبي

[1] - (كتاب المرسل الخفي جزء ١صفحة ٤٥،٤٤)

[2] - العلل ومعرفة الرجال جزء ٢ صفحة ٣٣١



وقد حدث عن هؤلاء كلهم ولم يسمع منهم شيئا[1].

قلت: هكذا نقله ابن أبي حاتم ليس فيه (وقد حدث عن هؤلاء على التدليس ولم يسمع منهم) وإنما هذا من كلام الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء وتوهم الدكتور العوني ان هذا من كلام الإمام احمد بن حنبل واستدل به بل جعل هذا النقل هو أوضح النقول التي لها دلالة واضحة ودقيقة.

إذا فعبارة (وقد حدث عن هؤلاء على التدليس ولم يسمع منهم).

هي من كلام الذهبي قطعا.

ومذهب الذهبي في هذا هو خلاف مذهب الإمام احمد بن حنبل فأن الذهبي لما جعل الإرسال تدليسا لزمه أن يتهم من يرسل انه يدلس لذا توسع الذهبي في اتهام الرواة بالتدليس وممن اتهمهم الذهبي بالتدليس مع أنهم لا يدلسون

١- أبو قلابة

قال الذهبي: عبد الله بن زيد أبو قلابة الجرمي إمام شهير من علماء التابعين ثقة في نفسه إلا أنه يدلس عمن لحقهم وعمن لم يلحقهم وكان له صحف يحدث منها ويدلس[2].

وقد ادخل ابن حجر أبا قلابة في طبقات المدلسين

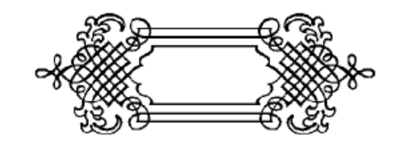
قال ابن حجر: عبد الله بن زيد الجرمي أبو قلابة التابعي الشهير مشهور بكنيته وصفه بذلك الذهبي والعلائي.

---

[1] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٧٨

[2] - ميزان الاعتدال في نقد الرجال جزء ٤ صفحة ١٠٣،١٠٤





وقد نص أبو حاتم الرازي على ان أبا قلابة لا يدلس.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبى يقول وقلت له أبو قلابة عن معاذة أحب إليك أو قتادة عن معاذة فقال جميعا ثقتان وأبو قلابة لا يعرف له تدليس[1].

٢- عطاء الخراسانى

قال الذهبي: هو عطاء بن أبي مسلم المحدث الواعظ نزيل دمشق والقدس

أرسل عن أبي الدرداء وابن عباس والمغيرة بن شعبة وطائفة وروى عن ابن المسيب وعروة وعطاء بن أبي رباح وابن بريدة ونافع وعمرو ابن شعيب وعدة

روى عنه معمر وشعبة وسفيان ومالك وحماد بن سلمة وإسماعيل ابن عياش وعدد كثير حتى إن شيخه عطاء حدث عنه

وثقه ابن معين وقال الدارقطني هو في نفسه ثقة لكن لم يلق ابن عباس يعني أنه يدلس[2].

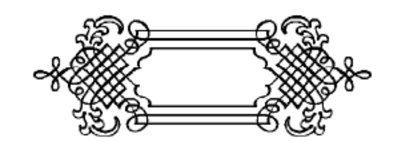
قلت: يعني انه يدلس من كلام الذهبي فأن الذهبي لما ذهب إلى القول بأن الإرسال تدليس لزمه أن يكون عطاء الخرساني مدلسا فالتزم ذلك وعطاء لم يصفه احد من أهل العلم بالتدليس حتى ان ابن حجر لم يذكر عطاء الخرساني في طبقات المدلسين[3].

---

[1] - الجرح والتعديل جزء ٥ صفحة ٥٧

[2] - طبقات المدلسين جزء ١ صفحة ٢١

[3] - سير أعلام النبلاء جزء ٦ صفحة ١٤١،١٤٠



٣- مكحول

قال الذهبي: مكحول عالم أهل الشام أبو عبد الله بن أبي مسلم الهذلي الفقيه الحافظ مولى امرأة من هذيل وأصله من كابل وقيل هو من أولاد كسرى وداره بدمشق بطرف سوق الأحد يرسل كثيرا ويدلس عن أبي بن كعب وعبادة بن الصامت وعائشة والكبار[1].

قلت: مكحول لا يدلس ولم يصفه احد ممن يعتمد على كلامه بالتدليس

قال ابن حجر: مكحول الشامي الفقيه المشهور تابعي يقال انه لم يسمع من الصحابة إلا عن نفر قليل ووصفه بذلك بن حبان وأطلق الذهبي أنه كان يدلس ولم أره للمتقدمين إلا في قول بن حبان[2].

قلت: أما ابن حبان فقال ربما دلس

قال ابن حبان: وكان من فقهاء أهل الشام وربما دلس[3].

أما الذهبي فتوسع في اتهام مكحول وجعله يدلس عن الكبار وقد تبين الفرق في جعل الراوي مدلسا وبين أن يقع منه التدليس على وجه الندرة أو الخطأ فلو اتهمنا كل راو اخطأ أو وقع منه التدليس بشكل نادر انه مدلس لزم منه اتهام جميع رواة الحديث بالتدليس لذا قال شعبة: أخبرنا عبد الله قال نا أحمد بن إبراهيم العبدي قال نا محمد بن معاذ حدثنا معاذ عن شعبة قال ما

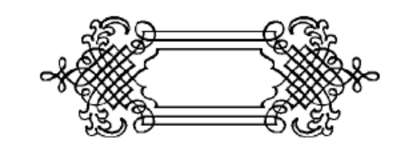
---

(١) - تذكرة الحفاظ جزء ١ صفحة ١٠٧

(٢) - طبقات المدلسين جزء ١ صفحة ٤٦

(٣) - الثقات جزء ٥ صفحة ٤٤٧





رأيت أحدا من أصحاب الحديث إلا يدلس إلا بن عون وعمرو بن مرة[1].

٤- الإمام البخاري

قال الذهبي: ...ومحمد بن إسماعيل البخاري ويدلسه كثيرا لا يقول محمد بن يحيى بل يقول محمد فقط أو محمد بن خالد أو محمد بن عبدالله ينسبه إلى الجد ويعمي اسمه لمكان الواقع بينهما غفر الله لهما[2].

قلت: واتهام الذهبي للإمام البخاري بالتدليس مما لا يقبل وما فعله الإمام البخاري ليس تدليسا إنما هو من باب المجاز[3] لكن توسع الذهبي بالتدليس أوصله لمثل هذا.

أما ما ذكره الدكتور حاتم العوني من أن ابن معين يسمي الإرسال الخفي تدليسا فهذا خطأ ووهم منه في فهم عبارة ابن معين

قال د. حاتم العوني : ثم ننتقل إلى إمام آخر هو أبو زكريا يحيى بن معين

قال يحيى بن معين ((لم يلق يحيى بن أبي كثير زيد بن سلام وقدم معاوية بن سلام عليهم فلم يسمع يحيى بن أبي كثير اخذ كتابه عن أخيه ولم يسمعه فدلسه عنه))

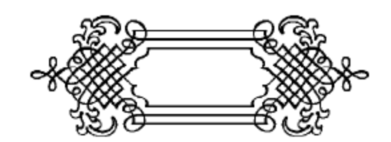
وهنا يسمي يحيى بن معين رواية معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير،وهو لم يسمع منه -كما قال ابن معين- تدليسا.

---

[1] - مسند ابن الجعد جزء ١ صفحة ٢٤

[2] - سير أعلام النبلاء جزء ١٢ صفحة ٢٧٥

[3] - قال ابن أبي حاتم: سلمة بن عمرو بن الأكوع والرواة تقول في المجاز سلمة بن الأكوع ينسبونه إلى جده الجرح والتعديل جزء ٤ صفحة ١٦٦



مع انها على مقتضى التعاريف السابقة إرسال خفي لأنها رواية المعاصر عمن لم يسمع منه[1].

قلت: لم يسم ابن معين الإرسال الخفي تدليسا وإنما نبه على ان معاوية بن سلام دلس أداة التحديث فكان يقول في الكتاب حدثني[2] و اخبرني[3] يحيى بن كثير فنبه ابن معين على ذلك حتى لا يتوهم متوهم ان معاوية بن سلام سمع من يحيى بن كثير.

وقال الدكتور حاتم العوني في كتابة المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس

وقال يحيى بن معين أيضا ((دلس هشيم عن زاذان أبي منصور ولم يسمع منه))

وهذا نص قاطع على إطلاق التدليس على ما يسميه المتأخرون إرسالا خفيا.

وللفائدة فقد وافق الإمام احمد يحيى بن معين على نفي سماع هشيم من زاذان.

المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس جزء ١ صفحة ٤٧

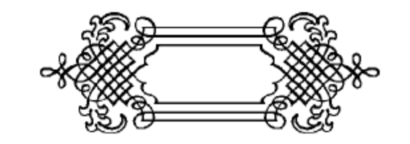
قلت: جاء في كتاب الكنى للدولابي: سمعت العباس بن محمد ، قال :

---

[1] - المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس جزء ١ صفحة ٤٥

[2] - قال الإمام الترمذي: عبد الله بن عبد الرحمن أخبرنا مروان بن محمد عن معاوية بن سلام حدثني يحيى بن أبي كثير العلل الصغير جزء ١ صفحة ٧٥٩

[3] - قال ابن خزيمة: أنا أبو طاهر نا أبو بكر ثنا محمد بن سهل بن عسكر ثنا يحيى بن حسان ثنا معاوية بن سلام أخبرني يحيى بن أبي كثير صحيح ابن خزيمة جزء ٢ صفحة ٢٩٧



سمعت يحيى بن معين ، يقول : دلس هشيم ، عن زاذان أبي منصور ، ولم يسمع منه . وأبو منصور آخر واسمه ميمون ، وهو ثقة[1] .

إذا التدليس الذي يشير له ابن معين هو تدليس الشيوخ لا تدليس الإسناد فكون هشيم لم يسمع من زاذان فهو مرسل أما التدليس فهو يوهم بين زاذان وميمون لاشتراكهما في الكنية فلا علاقة للمرسل الخفي بالتدليس في هذا المثال الذي يقول عنه الدكتور العوني نص قاطع في..........الخ.

قال الدكتور العوني: ولابن معين قول آخر يقطع الشك باليقين على انه يطلق التدليس على الإرسال الخفي.

قال يحيى بن معين ((الأعمش سمع من مجاهد وكل شيء يرويه عنه لم يسمع ،إنما هي مرسلة مدلسة))[2].

قلت: وذكر بعدها العوني كلاما طويلا يستدل به على أن المرسل الخفي يسمى تدليسا عند ابن معين وسبب ذلك ان العوني لم يفهم عبارة ابن معين[3]

فليس هذا من تسمية الإرسال تدليسا إنما هو من تسمية التدليس إرسالا لكون الأعمش تميز ما سمعه من مجاهد مما دلسه فأن الأعمش لم يسمع من مجاهد إلا أربعة أحاديث.

وهذه أخبار دلسها الأعمش عن مجاهد فهي مدلسة ورواها الأعمش عن مجاهد مرسلة أي غير مسندة (فهي مدلسة مرسلة) فجاء عبد الواحد واخطأ في

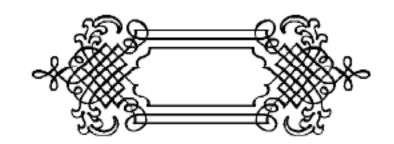
---

[1] - الكنى والأسماء جزء ٣ صفحة ١٠٧١

[2] - المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس جزء ١ صفحة ٤٥

[3] - وهذه العبارة يمكن أن يفهم منها تسمية التدليس إرسالا لا تسمية الإرسال تدليسا.





هذا وصار يقول الأعمش حدثني مجاهد.

قال العقيلي: حدثنا محمد قال حدثنا عمرو بن علي قال سمعت أبا داود وذكر عنده عبد الواحد بن زياد فقال عهد إلي نقل أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها كلها يقول حدثنا الأعمش قال حدثنا مجاهد في كذا وكذا[1].

وإنما وجب تنبيه ابن معين على ما يرويه الأعمش عن مجاهد بهذه العبارة لما فعله عبد الواحد بن زياد من وصلها وجعلها عن الأعمش حدثني مجاهد فأوهمت ان الأعمش سمع الكثير من مجاهد مع أن الأعمش لم يسمع من مجاهد إلا أربعة أحاديث.

حتى ان الإمام البخاري توهم بسبب كثرة ما يرد عن الأعمش حدثنا مجاهد ان الأعمش سمع الكثير[2] عن مجاهد وإنما هذا من تخاليط عبد الواحد إلا ان الإمام البخاري لم يخرج في الصحيح للأعمش عن مجاهد إلا الأحاديث الأربعة التي سمعها مما يدل على ان الإمام البخاري تنبه لهذا لاحقا.

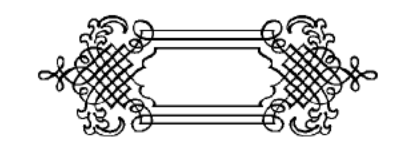
ثم قال الدكتور العوني: وأما شيخ الصنعة الإمام البخاري: فقد وجدت له قولا عزيزا، يدل على انه مثل طريقة الإمام احمد وابن معين في اطلاق التدليس على الإرسال الخفي.

فقد ذكر الترمذي في (العلل الكبير) انه سمع البخاري يقول: ((لا اعرف

---

[1] - ضعفاء العقيلي جزء ٣ صفحة ٥٥

[2] - قال الإمام الترمذي: قلت لمحمد يقولون لم يسمع الأعمش عن مجاهد إلا أربعة أحاديث قال ريح ليس بشيء لقد عددت له أحاديث كثيرة نحوا من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها حدثنا مجاهد علل الترمذي جزء ١ صفحة ٣٨٨



لابن أبي عروبة سماعا من الأعمش، وهو يدلس ويروي عنه)).

فإذا كان سعيد بن أبي عروبة لم يسمع من الأعمش، هل ينضبط وصف البخاري لذلك بالتدليس على مقتضى نظر المتأخرين في التفريق بين التدليس والإرسال الخفي.

وللفائدة: فقد نفى الإمام احمد أيضا سماع ابن أبي عروبة من الأعمش[1].

قلت: هذا هو نص كلام الإمام البخاري

حدثنا الحسن بن عرفة حدثنا محمد بن سواء حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) استذكروا القرآن فإنه أشد تفصيا من صدور الرجال من النعم من عقلها الحديث

فسألت محمدا عن هذا الحديث فقال هذا حديث مشهور من حديث الأعمش ولكن لا أعرفه من حديث سعيد بن أبي عروبة ولا أعرف لسعيد بن أبي عروبة سماعا من الأعمش وهو يدلس ويروي عنه[2].

أراد الإمام البخاري مسألتين

الأولى: أن سعيد بن أبي عروبة مدلس (أي انه موصوف بالتدليس)

الثانية: انه يروي عن الأعمش وليس له سماع منه.

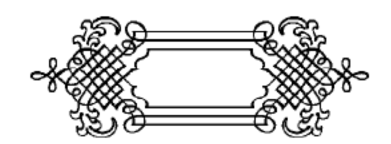
ففهم الترمذي ان الإمام البخاري يريد ان هذا لا يتصل

وفهم العوني ان ما قام به ابن أبي عروبة تدليس.

[1] - المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس جز١ صفحة ٥٠

[2] - علل الترمذي جزء ١ صفحة ٣٤٨





وقول البخاري هنا ليس شيئا غريبا فقد قال عبد الله بن احمد مثل قوله

قال أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد ولم نعلم أن المحاربي سمع من معمر شيئا وبلغنا أن المحاربي كان يدلس[1].

وهذا يدل على شدة الانقطاع وانه لا يصلح دليلا للاتصال حتى عند من لا يشترط السماع.

قلت: وذكر الدكتور العوني أشياء أخرى عن كبار أئمة الحديث ليس فيها أن الإرسال يسمى تدليسا إنما الذي فيها هو تسمية التدليس بالإرسال وهذا قد قررناه أما ما ذكره العوني من أقوال من هم ليسوا من أهل النظر من المحدثين فليس ذلك من شرطنا.

ومن يذهب إلى أن الإرسال الخفي يسمى تدليسا فيلزمه اتهام ابن سيرين والشعبي[2] أبي العالية[3]وابي وائل[4] وجماعة بالتدليس لأنهم يرسلون إرسالا خفيا ومن ثم يلزمه التنقير في جميع رواياتهم حتى فيما ثبت فيه أصل سماعه من شيوخهم وهذا لا يقول به احد حتى ممن سمى الإرسال الخفي تدليسا كالذهبي وغيره فتبين بطلان هذا القول، واعلم أن الذهبي وان كان قد تبنى القول بأن الإرسال هو التدليس وتوسع في اتهام الرواة بالتدليس فأنه لم يستطع

---

[1] - العلل ومعرفة الرجال جزء ٣ صفحة ٣٦٣

[2] - الشعبي قد روى عن سمرة ولم يسمع منه ولم يتهم بالتدليس.

[3] - أبو العالية قد أدرك علي (رضي الله عنه) وروى عنه ولم يسمع منه شيئا ومع هذا فلم يُتَهم بالتدليس.

[4] - أبو ائل مخضرم وقد روى عمن لم يسمع من الصحابة مثل أبي بكر وعلي وعائشة (رضي الله عنهم)



أن يتهم مثل الشعبي وابن سيرين وأبي العالية وأبي وائل بالتدليس لما تقرر عند كبار أئمة الحديث بأنهم لا يدلسون فلما لم يستطع الذهبي أن يلتزم بقاعدته تبين أنها خطأ.

ولا بأس بأن اذكر في هذا الموضع مرة أخرى بكلام ابن أبي حاتم في القاعدة التي ذكرها لفهم كلام الأئمة

قال ابن أبي حاتم: وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هنا إلى العارفين به العالمين له متأخرا بعد متقدم إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبى وأبى زرعه رحمهما الله ولم نحك عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به ونسبنا كل حكاية إلى حاكيها والجواب إلى صاحبه ونظرنا في اختلاف أقوال ألائمة في المسئولين عنهم فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم وألحقنا بكل مسئول عنه ما لاق به وأشبه من جوابهم[1].

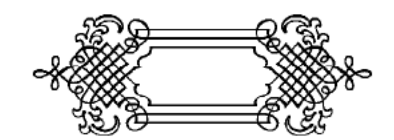
---

[1] - الجرح والتعديل جزء ٢ صفحة ٣٨



شرط الإمام مسلم في كتاب الصحيح ومقارنته بشرط الحديث الصحيح عند كبار أئمة الحديث





شرط الإمام مسلم في كتاب الصحيح ومقارنته بشرط الحديث الصحيح عند كبار أئمة الحديث

لا يخفى على أهل العلم ان ما من إمام من أئمة الحديث اشترط شرطا لكتابه إلا وادخل في كتابه أشياء ليست على شرطه لا على سبيل الاحتجاج وإنما على سبيل المجاز فلا يعد ما ادخل من باب المجاز شرطا لصاحب الكتاب وإنما ينظر في أسباب إدخاله هذه الأخبار التي ليست على شرطه.

فقد ادخل الإمام البخاري في كتابه الصحيح أشياء ليست على شرطه[1]، وكذا فعل أبو حاتم الرازي في إدخاله أخبار ليست على شرطه في مسند الوحدان ادخلها على سبيل المجاز[2] لا على سبيل الاحتجاج ، وأئمة الحديث

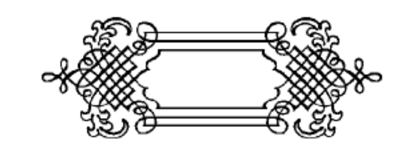
---

[1] - مثل بلاغات الزهري ولم يقل احد ممن له أدنى دراية بعلم الحديث ان هذا على شرط الإمام البخاري وإنما قد أدى الإمام البخاري الحديث كما سمعه، ومثل هذا لا يلتبس على من له أدنى دراية بعلم الحديث.

[2] - قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول سعيد بن المسيب عن عمر مرسل يدخل في المسند على المجاز المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٧١

وقال ابن أبي حاتم: وسمعته يقول هذا حديث مرسل فقلت قد أدخلته في مسند الوحدان فقال





يفهمون فعل من يدخل في كتابه ما ليس على شرطه فيحملونه على المجاز لا على الحقيقة.

قال ابن أبي حاتم:سألت أبى عن عيسى بن يزداد فقال لا يصح حديثه وليس لأبيه صحبة ومن الناس من يدخله في المسند على المجاز وهو وأبوه مجهولان[1].

وقال ابن أبي حاتم:سألت أبي عن عبد الله بن عُكيم قلت إنه يروي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: من علق شيئا وكل إليه. فقال ليس له سماع من النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما كُتب إليه قلت أحمد بن سنان أدخله في مسنده، قال من شاء أدخله في مسنده على المجاز[2].

قلت: فما جاز لائمة الحديث ينبغي أن يكون جائزا للإمام مسلم فقد ادخل في صحيحه أخبار مرسلة ليست على شرطه منها مرسلة بدلالة عدم الادراك[3]

إنما أدخلته في الوحدان لما يحكي من رؤيته النبي (صلى الله عليه وسلم) المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٩٨

وقال ابن أبي حاتم: عمارة بن حبيب السبأى روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) روى عنه أبو عبد الرحمن الحبلى قال أبو محمد قلت لأبي له صحبة قال ما ندري على الظن كتبناه في مسند الوحدان روى عنه تابعي الجرح والتعديل جزء ٦ صفحة ٣٦٤

(١) - الجرح والتعديل جزء ٦ صفحة ٢٩١

(٢) - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ١٠٣

(٣) - أي عدم إدراك الراوي لمن فوقه وهذه لم يقل احد من أهل العلم بأنها على شرط الإمام مسلم.

ومنها مرسلة بدلالة الواسطة[1] وإنما ادخلها على سبيل المجاز.

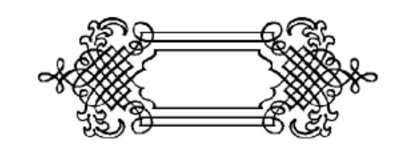
فأن قيل فلماذا أنكر الإمام أبو زرعة الرازي على الإمام مسلم إدخال (أسباط وقطن وأحمد بن عيسى المصري) في الصحيح[2] مع أن الإمام مسلم قد أدخلهم من باب المجاز

قلنا إن نسخة صحيح مسلم التي وقعت في يد أبي زرعة هي نسخة أولية كان الإمام مسلم يقتصر فيها على الإسناد العالي للراوي المتكلم فيه إذا صح عنده الخبر ولا يذكر الطرق الصحيحة وهذا مما يوهم احتجاجه بهذه الطرق الضعيفة لأنه لا يذكر إلى جنبها الطرق الصحيحة التي أتت عن طريق الثقات ثم إن الإمام مسلم عَدَّلَ على الصحيح وادخل الطرق الصحيحة وان كانت نازلة إلى جنب الطرق المتكلم في رواتها فتبين إن الطرق التي ادخلها في الصحيح لمن تُكلم فيهم إنما هي من باب المجاز ولم يعد الأمر مما يلتبس فالنسخة التي

---

(1) - سيأتي بيان معناها وان مثل هذا نسب بالخطأ إلى انه من شرط الإمام مسلم.

(2) - قال البرذعي: شهدت أبا زرعة ذكر كتاب الصحيح الذي ألفه مسلم بن الحجاج ثم الفضل الصائغ على مثاله فقال لي أبو زرعة هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه فعملوا شيئا يتشوفون به ألفوا كتابا لم يسبقوا إليه ليقيموا لأنفسهم رياسة قبل وقتها وأتاه ذات يوم وأنا شاهد رجل بكتاب الصحيح من رواية مسلم فجعل ينظر فيه فإذا حديث عن أسباط بن نصر فقال لي أبو زرعة ما أبعد هذا من الصحيح يدخل في كتابه أسباط بن نصر ثم رأى في الكتاب قطن بن نسير فقال لي وهذا أطم من الأول قطن بن نسير وصل أحاديث عن ثابت جعلها عن أنس ثم نظر فقال يروي عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه الصحيح قال لي أبو زرعة ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه كأنه يقول الكذب سؤالات البرذعي جزء ١ صفحة ٦٧٤،٦٧٦



بين أيدينا اليوم هي نسخة عَدَّلها الإمام مسلم وليست هي النسخة التي أنكرها الإمام أبو زرعة الرازي.

فأن قيل فما الدليل على ان الإمام مسلم قد عَدَّلَ على صحيحه وان النسخة التي بين أيدينا هي النسخة المعدلة وليس النسخة التي انتقدها الإمام أبو زرعة الرازي

قلنا الدليل ما حكاه الإمام مسلم عن نفسه كما نقله البرذعي.

قال البرذعي: فلما رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى فقال لي مسلم إنما قلت صحيح وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول فاقتصر على أولئك وأصل الحديث معروف من رواية الثقات[1].

قلت: وقول الإمام مسلم (فاقتصر على أولئك وأصل الحديث معروف من رواية الثقات) دليل على ان الإمام مسلم كان قد اقتصر في النسخة الأولية لصحيحه على رواية قطن[2] وأسباط واحمد بن عيسى ولم يذكر الروايات

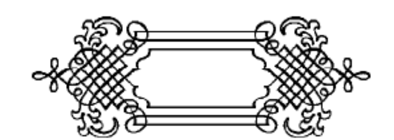
---

[1] - سؤالات البرذعي جزء ١ صفحة ٦٧٦

[2] - قطن له حديث واحد في صحيح مسلم في النسخة التي بين أيدينا ولم يقتصر الإمام مسلم على روايته وإنما رواها جنبا إلى جنب مع رواية الثقات وهذا بين في أن الإمام مسلم قد عَدَّلَ على صحيحه.

قال الإمام مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا الحسن بن موسى حدثنا حماد بن سلمه عن ثابت البناني عن أنس بن مالك أنه قال لما نزلت هذه الآية ...الحديث.





الصحيحة التي رواها الثقات لان رواية الثقات معروفة فأقتصر على رواية قطن وأسباط واحمد بن عيسى.

أما النسخ التي في أيدينا من فلم يقتصر فيها الامام مسلم على رواية قطن وأسباط واحمد بن عيسى بل ذكر الإمام مسلم فيها الأصول الصحيحة لهذه الروايات وبهذا يتبين للناظر في الصحيح إنما اخرج لهؤلاء وأمثالهم من باب المجاز فلا يلتبس عليه الأمر.

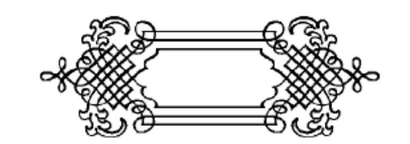
فإذا تبين هذا فليعلم أن ما في صحيح الإمام مسلم من المراسيل إنما هي من باب المجاز فأما المراسيل الظاهرة الإرسال فلم يقل احد من أهل العلم أنها على شرط الإمام مسلم بل قد حملها أهل العلم على ان الإمام مسلم إنما ادخلها في المتابعات والشواهد وسيرا على طريقته في عدم اختصار الحديث ولم يقل احد من أهل العلم أن ما يدخله الإمام مسلم من بلاغات الزهري[1] ان هذا على

وقال الإمام مسلم: وحدثنا قطن بن نسير حدثنا جعفر بن سليمان حدثنا ثابت عن أنس بن مالك قال كان ثابت بن قيس بن شماس خطيب الأنصار فلما نزلت هذه الآية بنحو حديث حماد وليس في حديثه ذكر سعد بن معاذ وحدثنيه أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي حدثنا حبان حدثنا سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس قال لما نزلت ..صحيح مسلم جزء ١ صفحة ١١٠

وقال الإمام مسلم: وحدثنا هريم بن عبد الأعلى الأسدي حدثنا المعتمر بن سليمان قال سمعت أبي يذكر عن ثابت عن أنس قال لما نزلت هذه الآية واقتص الحديث ولم يذكر سعد بن معاذ وزاد فكنا نراه يمشي بين أظهرنا رجل من أهل الجنة صحيح مسلم جزء ١ صفحة ١١١

فهل يصح أن يقال ألان ان الإمام مسلم اقتصر على رواية قطن لأنها معروفة من طريق الثقات.

[1] - قال الإمام مسلم: وحدثني محمد بن رافع حدثنا حجين حدثنا الليث عن عقيل عن بن شهاب أنه قال بلغنا أن أبا هريرة كان يحدث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بنحو حديثهم. صحيح مسلم جزء ٢ صفحة ١١٣٨



شرط الإمام مسلم وكذا ما يرويه عن راو لم يعاصر من فوقه[1]فأن مثل هذا مرسل (بدلالة عدم الإدراك).

ومع هذا فقد وقع الخلل في فهم شرط الإمام مسلم بسبب ما ادخل في صحيحه من أخبار مرسلة (بدلالة الواسطة[2]) فَفُهم منها ومن كلام الإمام مسلم في مقدمة صحيحة أنها صحيحة عند الإمام مسلم وعلى شرطه وأن الإمام مسلم يكتفي في مثل هذا بالمعاصرة وإمكانية اللقاء لإثبات الاتصال فقد قال الإمام مسلم رحمه الله: وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديما وحديثا أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثا وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعا كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط

---

[1] - قال الإمام مسلم: وحدثني أبو الربيع العتكي حدثنا حماد حدثنا أيوب عن عمرو بن سعيد عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن ثلاثة من ولد سعد قالوا مرض سعد بمكة فأتاه رسول الله (صلى الله عليه وسلم)يعوده بنحو حديث الثقفي صحيح مسلم جزء ٣ صفحة ١٢٥٣

فالإمام مسلم لم يحتج بهذا الخبر فأن أبناء سعد لم يدركوا النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما ادخل الإمام مسلم هذا الخبر في كتابه على المجاز بعدما صح عنده الخبر بإسناد متصل ذكره في كتابه.

[2] - والمرسل بدلالة الواسطة هو

أولا: ان يروي الراوي غير المدلس عمن عاصره وأمكن سماعه أحاديث ولا يصرح فيها بالسماع ولو لمرة واحدة ثم يروي عن نفس الشيخ بإدخال واسطة فهذا مرسل حتى يثبت السماع

ثانيا: ان يروي الراوي غير المدلس عمن أدرك ولا يعلم سماعه منه بصيغة (نُبئت ، حُدثت ، بلغني) فهذا مرسل ما لم يعلم السماع

ثالثا: ان يحدث الراوي بأخبار مناكير عمن عاصره ولم يثبت سماعه منه فهذا مرسل.

رابعا: إذا حدث الراوي عن شيخ لم يثبت سماعه منه بأحاديث لا توجد في أصول الشيخ



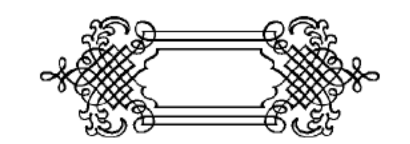
أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئا فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا فالرواية على السماع أبدا حتى تكون الدلالة التي بينا[1].

قلت: وقد فُهم شرط الإمام مسلم بشكل لين يفتح الباب لدخول المراسيل في الصحيح فصار كثير من المشتغلين بالحديث يصححون المراسيل وينسبون تصحيحهم لشرط الإمام مسلم وعمله في الصحيح الذي يكتفي بالمعاصرة وإمكانية اللقاء التي نص عليها بقوله (أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثا وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعا كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة)، إلا انهم غفلوا عن قول الإمام مسلم (إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئا فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا فالرواية على السماع أبدا حتى تكون الدلالة التي بينا).

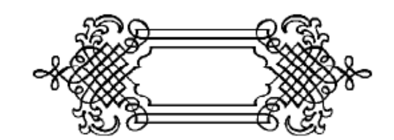
فالإمام مسلم يشترط لتصحيح الخبر ممن لم يثبت سماعه إلا يكون هناك دلالة بينة على عدم اللقاء والسماع فأن وجدت الدلالة فلا اتصال إنما هو الإرسال، وقد وقع الخلل عند من اخطأ في فهم كلام الإمام مسلم في فهم معنى الدلالة البينة ففهم منها عدم المعاصرة أو عدم إمكانية اللقاء وهذا الفهم خطأ فأن من لم يدرك ولم يكن له إمكانية لقاء من فوقه فهذا مرسل لا يدخل في

---

[1] - صحيح مسلم جزء ١ صفحة ٣٠،٢٩



محل النزاع وقد بين الإمام مسلم انه يشترط المعاصرة وإمكانية اللقاء ثم استثنى الدلالة البينة على عدم الاتصال لذا وجب بيان معنى الدلالة البينة في كلام الإمام مسلم من خلال كلام كبار أئمة الحديث من جانب وعمل الإمام مسلم في الصحيح من جانب آخر ليتبين معنى الدلالة البينة وهل احتج الإمام مسلم بما ادخله في صحيحه من أخبار فيها هذه الدلالة أم ادخلها من باب المجاز كما فعل ذلك بإدخال المراسيل والبلاغات في صحيحه من باب المجاز.



ما جاء عن كبار أئمة الحديث في أن إدخال الواسطة دلالة بينة على عدم السماع وإنما هو الإرسال

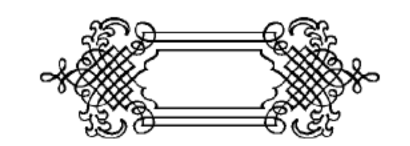
وصورته أن يروي راو وان كان لا يدلس مثل أبي وائل (شقيق بن سلمة وهو تابعي مخضرم) عمن عاصره من الصحابة بغير أن يصرح مرة بالسماع ثم يروي عنهم بواسطة فهذه دلالة على ان أبا وائل لم يسمع من الصحابي الذي روى عنه بواسطة إذ لو سمع منه لما احتاج إلى أن يروي عنه بواسطة فيحكم الناقد هنا بالإرسال أو التوقف[1] حتى يثبت سماع أبي وائل من ذلك الصحابي فأن لم يثبت السماع فهو الإرسال[2] والدليل على الإرسال هو إدخال الواسطة فهو مرسل بدلالة الواسطة.

قال ابن أبي حاتم: كتب إلي علي بن أبي طاهر نا أحمد بن محمد الأثرم قال قلت لأبي عبدالله أبو وائل سمع من عائشة قال ما أدري ربما أدخل بينه

---

[1] - قد يتوقف الإمام في الرواية ولا يحكم بالإرسال خشية ورود سماع لم يطلع عليه الناقد.

[2] - وهذا أمر مهم غفل عنه الكثير فذهب يصحح ويحكم بالوصل لمثل هذا فوقع في تصحيح المراسيل زاعما انها على شرط مسلم.



وبينها مسروق في غير شيء وذكر حديث إذا أنفقت المرأة[1].

قلت: إنما توقف الإمام احمد في إثبات الاتصال لوجود الواسطة (مسروق) بين أبي وائل وعائشة (رضي الله عنها)

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول أبو وائل قد أدرك عليا غير أن حبيب بن أبي ثابت روى عن أبي وائل عن أبي الهياج عن علي (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) بعثه لا تدع قبرا مشرفا إلا سويته[2].

قلت: لم يُثبت أبو حاتم الرازي سماع أبي وائل من علي (رضي الله عنه) لإدخال أبي وائل واسطة بينه وبين علي (رضي الله عنه).

قال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة أبو وائل شقيق بن سلمة عن أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) مرسل[3].

قلت: إنما قال مرسل لان أبا وائل يقول في حديثه عن أبي بكر حُدثت[4] وهذا دليل على وجود الواسطة.

وهذا الذي ذكره ابن أبي حاتم عن الإمام احمد وأبي حاتم الرازي وأبي زرعة الرازي هو مذهب جميع كبار أئمة الحديث من أهل النظر بما فيهم الإمام

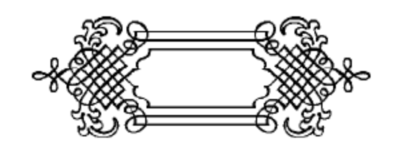
---

[1] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٨٨

[2] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٨٨

[3] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٨٩

[4] - قال أبو يعلى: حدثنا أبو خيثمة حدثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن أبي وائل قال حُدثت أن أبا بكر لقي طلحة فقال مالي أراك واجما قال كلمة سمعتها من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يزعم أنها موجبة فلم أسأله عنها فقال أبو بكر أنا أعلم ما هي قال ما هي قال لا إله إلا الله مسند أبي يعلى جزء ١ صفحة ٩٩



مسلم كما سيأتي، وقد نص أبو حاتم الرازي على ان وجود الواسطة دليل على عدم السماع.

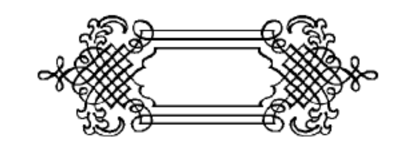
قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه النعمان بن المنذر عن مكحول عن عنبسة عن أم حبيبة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال من حافظ على ثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة بنى له بيت في الجنة، فقال أبي لهذا الحديث علة رواه ابن لهيعة عن سليمان بن موسى عن مكحول عن مولى لعنبسة ابن أبي سفيان عن عنبسة عن أم حبيبة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال أبي هذا **دليل ان مكحول لم يلق عنبسة** وقد أفسده رواية ابن لهيعة قلت لأبي لم حكمت برواية ابن لهيعة فقال لان في رواية ابن لهيعة زيادة رجل ولو كان نقصان رجل كان أسهل علي ابن لهيعة حفظه[1].

قلت: جعل أبو حاتم الرازي إدخال الواسطة بين الراوي (غير المدلس) ومن فوقه ممن عاصره دليل على الإرسال وعدم السماع وان الطريق الذي فيه الواسطة قد افسد الطريق الأخر وأعله وكذا هو مذهب الإمام البخاري كما ذكره الإمام الترمذي.

قال الإمام الترمذي: حدثنا محمد بن سهل بن عسكر البغدادي حدثنا أبو مسهر حدثني الهيثم بن حميد حدثنا العلاء بن الحارث عن مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة أنها سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول من مس فرجه فليتوضأ

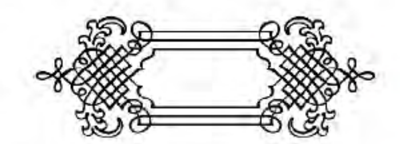
---

[1] - علل الحديث جزء ١ صفحة ١٧١



وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال مكحول لم يسمع من عنبسة روى عن رجل عن عنبسة عن أم حبيبة من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة[1].

[1] - علل الترمذي جزء ١ صفحة ٤٩



ما جاء عن الإمام احمد في أن وجود الواسطة مع عدم التصريح بالسماع يحمل على الإرسال لا على الاتصال

قال ابن أبي حاتم: أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي قال سمعت أبي يقول خيثمة لم يسمع من عبد الله بن مسعود شيئا روى عن الأسود عن عبد الله[1].

قال ابن أبي حاتم: أخبرنا حرب بن إسماعيل فيما كتب إلي قال: قال أحمد بن حنبل ابن سيرين لم يجيء عنه سماع من ابن عباس[2].

قلت وإنما اشترط احمد السماع من ابن سيرين وهو لا يدلس لان ابن سيرين يروي عن بن عباس ويروي بواسطة عن ابن عباس.[3]

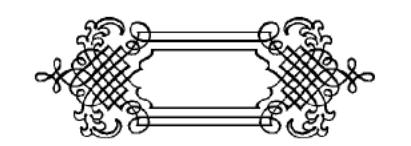
---

[1] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة

[2] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ١٨٧ وهذا يدل على ان ما في مسند الإمام احمد من قول ابن سيرين أن ابن عباس حدثه غير محفوظ

قال الإمام احمد: ثنا يونس ثنا حماد يعنى بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين أن بن عباس حدثه قال أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) تعرق كتفا ثم قام فصلى ولم يتوضأ مسند أحمد بن حنبل جزء ١ صفحة ٢٤٤ لذا ادخل الإمام البخاري حديث ابن سيرين عن ابن عباس في صحيحه من باب المجاز ولم يحتج به وكذا فعل بحديث بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت(رضي الله عنه) لاختلاف في سماعه مع إدخال بسر لواسطة بينه وبين زيد.

[3] - قال على بن المديني: قال شعبة أحاديث محمد بن سيرين عن ابن عباس إنما سمعها محمد عن عكرمة لقيه أيام المختار العلل للمديني جزء ١ صفحة ٦٠



ما جاء عن الإمام يحيى بن معين في أن وجود الواسطة مع عدم التصريح بالسماع يحمل على عدم السماع

قال ابن أبي حاتم: ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه سئل عن عدي بن عدي سمع من الصنابحي قال لا[1].

قلت: وذلك ان عدي بن عدي يروي عن رجل عن الصنابحي كما في التاريخ الكبير للإمام البخاري

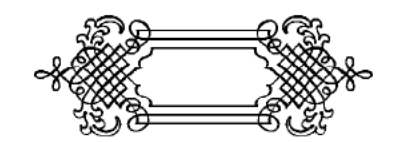
قال الإمام البخاري: وقال محمد بن يوسف حدثنا معقل بن عبيد الله سمع عدي بن عدي عن رجل عن الصنابحي صليت مع أبي بكر[2].

---

[1] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ١٥٣

[2] - التاريخ الكبير جزء ٣ صفحة ٢٥٨





ما جاء عن الإمام البخاري في ان وجود الواسطة مع عدم التصريح بالسماع يحمل على الإرسال لا على الاتصال

قال الإمام الترمذي: حدثنا إبراهيم بن عبد الله الهروي حدثنا هشيم أخبرنا يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مطل الغني ظلم وإذا أحلت على مليء فاتبعه ولا تبع بيعتين في بيعة.

سألت محمدا عن هذا الحديث فقال ما أرى يونس بن عبيد سمع من نافع وروى يونس بن عبيد عن ابن نافع عن أبيه حديثا[1].

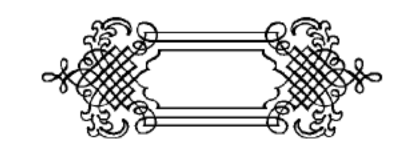
قال الإمام الترمذي: قلت له فأبو رزين سمع من ابن عباس فقال قد أدركه وروى عن أبي يحيى عن ابن عباس[2].

قلت: أما ما ادخله الإمام البخاري في صحيحه من حديث ابن سيرين عن

[1] - علل الترمذي جزء ١ صفحة ١٩٤

[2] - علل الترمذي جزء ١ صفحة ٢٣٦



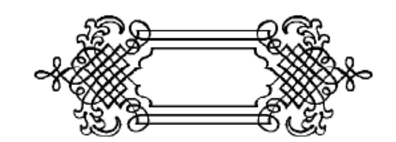


ابن عباس[1] فهذا ليس من شرط الإمام البخاري وإنما ادخله من باب المجاز وقد اخرج الإمام البخاري حديث ابن عباس من وجوه صحيحة متصلة من غير طريق ابن سيرين منها عن عطاء بن يسار عن ابن عباس[2]فتبين ان الإمام البخاري لم يحتج بحديث ابن سيرين عن ابن عباس(رضي الله عنه) وإنما ادخل هذا في الصحيح من باب المجاز.

---

(1) - قال البخاري: حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حماد حدثنا أيوب عن محمد عن بن عباس (رضي الله عنهما) قال تعرق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كتفا ثم قام فصلى ولم يتوضأ وعن أيوب وعاصم عن عكرمة عن بن عباس قال انتشل النبي (صلى الله عليه وسلم) عرقا من قدر فأكل ثم صلى ولم يتوضأ صحيح البخاري جزء ٥ صفحة ٢٠٦٤

(2) - قال البخاري:حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ. صحيح البخاري ج١ ص٨٦



ما جاء عن الإمام أبي حاتم الرازي في ان وجود الواسطة مع عدم التصريح بالسماع يحمل على الإرسال لا على الاتصال

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول أبو وائل قد أدرك عليا غير أن حبيب بن أبي ثابت روى عن أبي وائل عن أبي الهياج عن علي (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) بعثه لا تدع قبرا مشرفا إلا سويته[1].

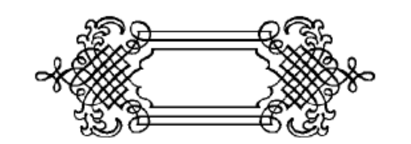
قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول لا أدري سمع الشعبي من سمرة أم لا لأنه أدخل بينه وبينه رجل[2].

قلت: وهذا بين في ان أبا حاتم إنما توقف في إثبات الاتصال بسبب إدخال الشعبي واسطة بينه وبين سمرة (رضي الله عنه)

سمعت أبي يقول لم يسمع الشعبي من عبد الله بن مسعود والشعبي عن

[1] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٨٨

[2] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ١٦٠



عائشة مرسل إنما يحدث عن مسروق عن عائشة[1].

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه وكيع عن محمد بن قيس عن أبو الضحى عن جرير بن عبد الله قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من سن في الإسلام سنة حسنة كان له أجره الحديث، ورواه أبو معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى مسلم عن عبد الرحمن بن هلال العبسي عن جرير عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال أبي كنت أظن أن أبا الضحى قد لقي جريرا فإذا رواية الأعمش تدل على أنه لم يسمع[2] منه وحديث الأعمش قد أفسد حديث محمد بن قيس[3].

قلت: ظن أبو حاتم ان خبر أبي الضحى عن جرير متصل حتى علم بأن أبا الضحى يدخل واسطة بينه وبين جرير فحمله على الإرسال وهذا المثال من أبين الأمثلة وأوضحها فان أبا حاتم لما حمل الخبر على الاتصال اجتمع عنده أشياء وهي المعاصرة وإمكانية اللقاء لذا استحسن الخبر فلما وقف على الطريق الذي فيه الواسطة بين أبي الضحى وجرير جعلة علة تفسد اتصال خبر أبي الضحى عن جرير.

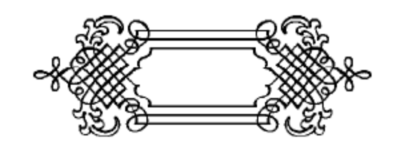
---

[1] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ١٦٠

[2] - وهذا العبارة ظاهرة بينة في أن كبار أئمة الحديث يحملون مثل هذا على الإرسال.

[3] - علل الحديث جزء ٢ صفحة ١٦٧



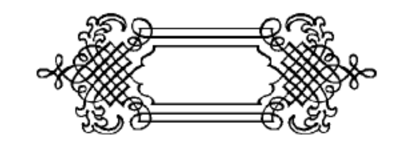


ما جاء في عدم احتجاج الإمام مسلم في كتاب الصحيح بالمرسل بدلالة الواسطة

وقد بينت فيه خطأ من نسب للإمام مسلم ان مثل هذا النوع (المرسل بدلالة الواسطة) هو على شرط الإمام مسلم في الصحيح لان من قال ان مثل هذا على شرط الإمام مسلم جعل الإمام مسلم يحتج بالمرسل ويصححه.

وهذا خطأ بين وقد بينت الأدلة على ان الإمام مسلم لا يحتج برواية الراوي (المدلس اوغير المدلس) عمن عاصرة وأمكن سماعه إذا ادخل واسطة عمن روى عنه، وان الإمام مسلم يخرج مثل هذا في الصحيح من باب المجاز وقد صح عن الإمام مسلم انه يطالب من يدخل الواسطة بالسماع وعدم الاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية اللقاء





ذكر الأدلة على أن المرسل بدلالة الواسطة ليس على شرط الإمام مسلم

الدليل الأول

ما جاء عن الإمام مسلم في أنه لم يحتج بكتابه الصحيح بالحديث المرسل بدلالة الواسطة وإنما ادخل مثل هذا النوع في صحيحه من باب المجاز

وفيه ذكر الأحاديث التي أخرجها الإمام مسلم في صحيحه من رواية غير المدلس الذي روى عن شيخ عاصره وأمكن له لقائه إلا انه لم يصرح منه بالسماع وقد ورد انه يدخل أحيانا واسطة بينهما، وبيان ان الإمام مسلم لم يحتج بهذا النوع من الأخبار وان مثل هذا ليس على شرط الإمام مسلم فمن ادعى ان هذا من شرط الإمام مسلم في الصحيح فقد اخطأ.

١- ما أخرجه الإمام مسلم من حديث

(ابن سيرين عن عمران بن حصين رضي الله عنه)

ولا يعلم له سماع منه وقد ورد أن بينهما واسطة.



قال العلائي: وفي صحيح مسلم لابن سيرين عن عمران حديثان آخران بلفظ عن جريا على قاعدته في الاكتفاء باللقاء والحكم بالإرسال في حديث العتق هذا أقوى من جهة إدخال ثلاثة رجال بين ابن سيرين وعمران[1].

قلت: وهذا من الأمثلة المهمة التي تبين الخطأ الذي وقع فيه أهل العلم في فهم شرط الإمام مسلم فقد ذهب أهل العلم على أن مثل هذه الأخبار المرسلة (بدلالة الواسطة) على شرط الإمام مسلم وان الإمام مسلم يكتفي بالمعاصرة وإمكانية اللقاء[2] ولا يهتم بدخول الواسطة بين الراوي وبين من عاصره وأمكن له لقاءه ولم يثبت أن الأدنى قد سمع من الأعلى، وقد ذهب العلائي إلى أن المرسل يدخل في شرط الصحيح عند الإمام مسلم ولو كان الأمر كما قال العلائي وغيره لما نال صحيح مسلم هذه المكانة العالية من الصحة والقبول.

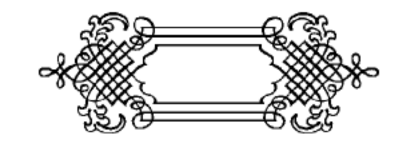
وممن قال بقول العلائي جماعة من أهل العلم نذكر أقوال بعضهم عند مناقشة كل خبر ادخله الإمام مسلم في صحيحه من هذا النوع

وقد تتبعنا هذه الأخبار خبرا خبرا فوجدنا ان الإمام مسلم لم يحتج بخبر واحد من مثل هذا وإنما ادخل مثل هذا في صحيحه من باب المجاز لا غير أما ما أخرجه الإمام مسلم لابن سيرين عن عمران بن حصين فقد اخرج حديثين ولم يحتج بهما وإنما احتج بما أخرجه من أسانيد متصلة ثم ذكر حديث ابن سيرين عن عمران من باب المجاز.

---

(1) - جامع التحصيل جزء ١ صفحة ١٣٣

(2) - قال العلائي: وفي صحيح مسلم لابن سيرين عن عمران حديثان آخران بلفظ عن جريا على قاعدته في الاكتفاء باللقاء جامع التحصيل جزء ١ صفحة ١٣٣



فأما الحديث الأول

قال الإمام مسلم: وحدثنا محمد بن منهال الضرير وأحمد بن عبدة قالا حدثنا يزيد بن زريع حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بمثل حديث بن علية وحماد[1].

وهذا بين في أن الإمام مسلم لم يحتج به وإنما احتج بحديث ابن علية وحماد[2]

وأما الحديث الثاني

قال الإمام مسلم: حدثنا أحمد بن عثمان النوفلي حدثنا قريش بن أنس عن بن عون عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين أن رجلا عض يد رجل فانتزع يده فسقطت ثنيته أو ثناياه فاستعدى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما تأمرني ؟ تأمرني أن آمره أن يدع يده

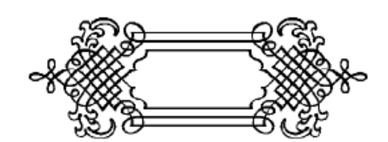
---

[1] - صحيح مسلم جزء ٣ صفحة ١٢٨٩

[2] - قال الإمام مسلم: حدثنا علي بن حجر السعدي وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قالوا حدثنا إسماعيل وهو بن علية عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم)فجزأهم أثلاثا ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولا شديدا صحيح مسلم جزء ٣ صفحة ١٢٨٨

قال الإمام مسلم: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا حماد ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم وبن أبي عمر عن الثقفي كلاهما عن أيوب بهذا الإسناد أما حماد فحديثه كرواية بن علية وأما الثقفي ففي حديثه أن رجلا من الأنصار أوصى عند موته فأعتق ستة مملوكين صحيح مسلم جزء ٣ صفحة ١٢٨٨





في فيك تقضمها كما يقضم الفحل ادفع يدك حتى يعضها ثم انتزعها[١].

ولم يحتج الإمام مسلم بهذا بل اخرج الخبر من وجوه متصلة[٢]، وهذا حديث صحيح متصل من وجوه وهو في الصحيحين.

٢- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية
(أبي الخليل عن أبي سعيد رضي الله عنه)
مع ان أبا الخليل لا يعلم له سماع من أبي سعيد وقد ورد أن بينهما واسطة
(أبو علقمة الهاشمي)

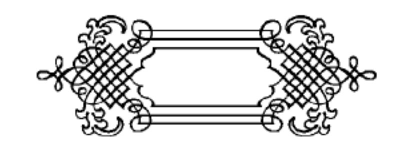
قال العلائي: صالح بن أبي مريم أبو الخليل عن أبي موسى الأشعري وأبي سعيد الخدري وهو مرسل قاله في التهذيب وروايته عن أبي سعيد في صحيح مسلم على قاعدته وقال فيه الترمذي لم يسمع من أبي قتادة الأنصاري شيئا[٣].

قال الإمام مسلم: وحدثنيه يحيى بن حبيب الحارثي حدثنا خالد بن الحارث حدثنا شعبة عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي سعيد قال أصابوا سبيا يوم أوطاس لهن أزواج فتخوفوا فأنزلت هذه الآية (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا

[١] - صحيح مسلم جزء ٣ صفحة ١٣٠١

[٢] - قال الإمام مسلم: حدثنا محمد بن المثنى وبن بشار قالا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين قال قاتل يعلى بن منية أو بن أمية رجلا فعض أحدهما صاحبه فانتزع يده من فمه فنزع ثنيته وقال بن المثنى ثنيتيه فاختصما إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال أيعض أحدكم كما يعض الفحل لا دية له صحيح مسلم جزء ٣ ص١٣٠٠

[٣] - جامع التحصيل جزء ١ صفحة ١٩٨



مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ)[1].

قلت: لم يحتج الإمام مسلم بهذا الخبر وإنما ادخله من باب المجاز لما صح عنده الخبر من وجه متصل.

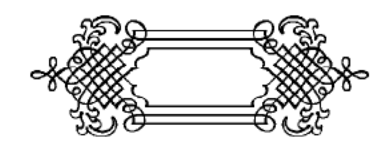
قال الإمام مسلم: حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم حنين بعث جيشا إلى أوطاس فلقوا عدوا فقاتلوهم فظهروا عليهم وأصابوا لهم سبايا فكأن ناسا من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) تحرجوا من غشيانهن من أجل أزواجهن من المشركين فأنزل الله عز وجل في ذلك (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) أي فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن.

قلت: فهذا هو الطريق الذي احتج به الإمام مسلم

وقول العلائي وروايته عن أبي سعيد في صحيح مسلم على قاعدته يشير إلى انه على شرط مسلم وسيتبين للناظر في كتابنا ان هذا ليس من شرط الإمام مسلم وإنما هو من باب المجاز لان ما لم يحتج به الإمام مسلم من الأحاديث لا ينبغي أن يقال أنها على شرطه.

فأن قال قائل فلما حملتم قول العلائي على قاعدته بمعنى على شرطه ولم تحملوها على معنى على قاعدته في المتابعات والشواهد

[1] - صحيح مسلم جزء ٢ صفحة ١٠٨٠



قلنا وذلك لأدلة يقينية بينت أن قول العلائي على قاعدته تعني على شرطه ومن هذه الأدلة

- ان العلائي يرى ان هذا هو شرط الإمام مسلم كما نص عليه العلائي في كتابه جامع التحصيل[1] وفي كلامه في حديث ابن سيرين عن عمران.

قال العلائي: وفي صحيح مسلم لابن سيرين عن عمران حديثان آخران بلفظ عن جريا على قاعدته في الاكتفاء باللقاء[2].

- ان العلائي لا يفرق بين ما يدخله الإمام مسلم من حديث فيه دلالة الواسطة على الإرسال ومما ليس فيه هذه الدلالة ويقول فيها كلها أخرجها مسلم على قاعدته، فمعنى على قاعدته عند العلائي إي على شرط الإمام مسلم.

- العلائي يستعمل كلمة على قاعدته ويريد على شرطه حتى مع الإمام البخاري

قال العلائي: أخرج البخاري من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبد

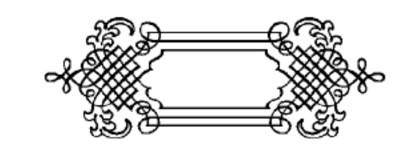
---

[1] - وقد جعل العلائي شرط الإمام مسلم وشرط الحاكم في باب الاتصال سواء

قال العلائي: والقول الرابع إنه يكتفي بمجرد إمكان اللقاء دون ثبوت أصله فمتى كان الراوي بريئا من تهمة التدليس وكان لقاؤه لمن روى عنه بالعنعنة ممكنا من حيث السن والبلد كان الحديث متصلا وإن لم يأت أنهما اجتمعا قط وهذا قول الإمام مسلم والحاكم أبي عبد الله والقاضي أبي بكر بن الباقلاني والإمام أبي بكر الصيرفي من أصحابنا وقد جعله مسلم رحمه الله قول كافة أهل الحديث وإن القول باشتراط ثبوت اللقاء قول مخترع بل لم يسبق قائله إليه وبالغ في رده وطول في الاحتجاج لذلك في مقدمة صحيحه بما سيأتي تلخيصه والجواب عنه جامع التحصيل جزء ١ صفحة ١١٧

[2] - جامع التحصيل جزء ١ صفحة ١٣٣





الرحمن السلمي عن عثمان (رضي الله عنه) حديث لا يحل دم امرئ مسلم وذلك مما يدل على سماعه منه لما تقدم من قاعدته وليس في الذي ذكره الدارقطني ما يقتضي عدم سماعه منه مطلقا والله أعلم[1].

ثم ان العلائي لم يتفرد في ان مثل هذه الأحاديث التي تدخل فيها الواسطة هي على شرط الإمام مسلم بل هو قول مشهور عند أهل العلم قال به ابن حجر والرشيد العطار وجماعة لا يحصون وسننبه على أقوالهم عند ذكر الأخبار التي ليست من شرط الإمام مسلم ونسبت إلى أنها من شرطه.

٣- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية (أبي قلابة عن عائشة رضي الله عنها)

مع ان أبا قلابة لا يعلم له سماع من عائشة (رضي الله عنها) وقد ورد أن بينهما واسطة

اخرج الإمام مسلم الحديث بأسانيد صحيحة متصلة واخرج طريق أبي قلابة عن عائشة (رضي الله عنها) بعد ذلك وذكر متابعة لأبي قلابة فهذا من باب المجاز لا من باب الاحتجاج

قال الإمام مسلم: وحدثنا علي بن حجر السعدي ويعقوب بن إبراهيم الدورقي قال بن حجر حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن القاسم وأبي قلابة عن عائشة قالت كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يبعث بالهدى أفتل قلائدها بيدي ثم لا يمسك عن شيء لا يمسك عنه الحلال[2].

---

[1] - جامع التحصيل جزء ١ صفحة ٢٤٥

[2] - صحيح مسلم جزء ٢ صفحة ٩٥٨



لم يحتج به الإمام مسلم برواية أبي قلابة إنما ذكر متابعته للقاسم وقد اخرج الإمام مسلم هذا الخبر من غير وجه

قال الإمام مسلم: وحدثنا يحيى بن يحيى ومحمد بن رمح قالا أخبرنا الليث ح وحدثنا قتيبة حدثنا ليث عن بن شهاب عن عروة بن الزبير وعمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة قالت كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يهدى من المدينة فأفتل قلائد هديه ثم لا يجتنب شيئا مما يجتنب المحرم وحدثنيه حرملة بن يحيى أخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن بن شهاب بهذا الإسناد مثله[1].

قلت: فالإمام مسلم لم يحتج بخبر أبي قلابة عن عائشة (رضي الله عنها) وإنما احتج بالصحيح المتصل[2] وادخل خبر أبي قلابة عن عائشة (رضي الله عنها) من باب المجاز

قال الإمام مسلم: وحدثنا علي بن حجر السعدي ويعقوب بن إبراهيم

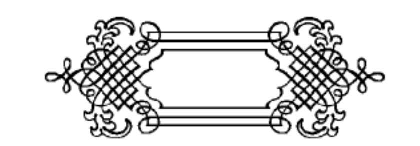
---

[1] - صحيح مسلم جزء ٢ صفحة ٩٥٧

[2] - وقال مسلم: وحدثناه سعيد بن منصور وزهير بن حرب قالا حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ح وحدثنا سعيد بن منصور وخلف بن هشام وقتيبة بن سعيد قالوا أخبرنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كأني أنظر إلى أفتل قلائد هدى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بنحوه

وقال مسلم: وحدثنا سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال سمعت عائشة تقول كنت أفتل قلائد هدى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيدي هاتين ثم لا يعتزل شيئا ولا يتركه

وقال الإمام مسلم: وحدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا أفلح عن القاسم عن عائشة قالت فتلت قلائد بدن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيدي ثم أشعرها وقلدها ثم بعث بها إلى البيت وأقام بالمدينة فما حرم عليه شيء كان له حلا صحيح مسلم جزء ٢ صفحة ٩٥٧



الدورقي قال بن حجر حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن القاسم وأبي قلابة عن عائشة قالت كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يبعث بالهدى أفتل قلائدها بيدي ثم لا يمسك عن شيء لا يمسك عنه الحلال[1].

قلت: فلا يجوز أن يقال ان حديث أبي قلابة عن عائشة (رضي الله عنها) على شرط الإمام مسلم بل هو من المجاز.

٤- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية (يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن أم هشام) ولا يعلم سماعه منها وورد أن بينهما واسطة

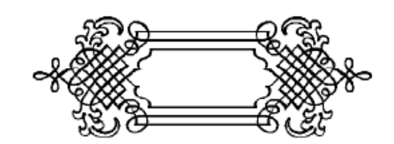
قال الإمام مسلم: وحدثنا عمرو الناقد حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثنا أبي عن محمد بن إسحاق قال حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن أم هشام بنت حارثة بن النعمان قالت لقد كان تنورنا وتنور رسول الله (صلى الله عليه وسلم) واحدا سنتين أو سنة وبعض سنة وما أخذت (ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ) إلا عن لسان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقرؤها كل يوم جمعة على المنبر إذا خطب الناس[2].

قال ابن عبد البر: أم هاشم وقيل أم هشام بنت حارثة بن النعمان الأنصارية روى عنها خبيب بن عبد الرحمن بن يساف وروى عنها يحيى بن عبد الله ولم يسمع منها بينهما عبد الرحمن بن سعد قال أحمد بن زهير سمعت أبي يقول أم

---
[1] - صحيح مسلم جزء ٢ صفحة ٩٥٨

[2] - صحيح مسلم جزء ٢ صفحة ٥٩٥





هشام بنت حارثة بايعت بيعة الرضوان[1].

قلت: ما قاله ابن عبد البر هو الصواب كما هو الخبر في مصنف ابن أبي شيبة[2] ولم يقصد الإمام مسلم الاحتجاج بهذا الإسناد وإنما احتج بما صح عنده من الأسانيد الصحيحة المتصلة التي ذكرها في صحيحة

قال الإمام مسلم: وحدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي أخبرنا يحيى بن حسان حدثنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن أخت لعمرة قالت أخذت (ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ) من في رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم الجمعة وهو يقرأ بها على المنبر في كل جمعة

وقال الإمام مسلم: وحدثنيه أبو الطاهر أخبرنا بن وهب عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن أخت لعمرة بنت عبد الرحمن كانت أكبر منها بمثل حديث سليمان بن بلال[3].

وقال الإمام مسلم: حدثني محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن خبيب عن عبد الله بن محمد بن معن عن بنت لحارثة بن النعمان قالت ما حفظت (ق) إلا من في رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يخطب بها

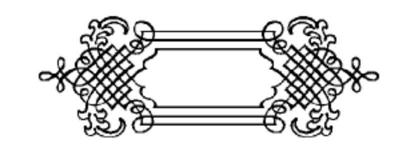
---

[1] - الاستيعاب جزء ٤ صفحة ١٩٦٣

[2] - قال ابن أبي شيبة: حدثنا أبو بكر قال حدثنا عبد الله بن نمير قال حدثنا محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن يحيى بن عبد الله عن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن أم هاشم ابنة جارية أو حارثة قالت ما أخذت (ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ) إلا على لسان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقرؤها على الناس في كل يوم جمعة إذا خطبهم مصنف ابن أبي شيبة جزء ١ صفحة ٤٥٠

[3] - صحيح مسلم جزء ٢ صفحة ٥٩٥





كل جمعة قالت وكان تنورنا وتنور رسول الله (صلى الله عليه وسلم) واحدا[1].

قلت: فتبين ان الإمام مسلم لم يحتج بحديث يحيى بن عبد الله عن أم هشام وإنما أخرجه من باب المجاز.

٥- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية

(يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن عطاء)

ولا يعلم له سماع منه وبينهما واسطة

(محمد بن عمرو بن حلحلة أو محمد بن إسحاق)

قال الإمام مسلم: حدثنا عمرو الناقد حدثنا هاشم بن القاسم حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن عطاء قال سميت ابنتي برة فقالت لي زينب بنت أبي سلمة إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن هذا الاسم وسميت برة فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لا تزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم فقالوا بم نسميها قال سموها زينب[2].

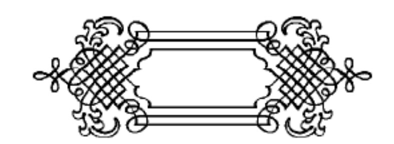
قلت: لا يعلم ليزيد سماعا من محمد بن عمرو بن عطاء ، ويدخل بينهما (محمد بن عمرو بن حلحلة) أو (محمد بن إسحاق) ولم يحتج الإمام مسلم بهذا بل احتج بما أودعه في صحيحه من أسانيد صحيحة متصلة لهذا الخبر[3]

---

[1] - صحيح مسلم جزء ٢ صفحة ٥٩٥

[2] - صحيح مسلم جزء ٣ صفحة ١٦٨٧

[3] - قال الإمام مسلم: حدثني إسحاق بن إبراهيم أخبرنا عيسى بن يونس ح وحدثنا أبو كريب حدثنا أبو أسامة قالا حدثنا الوليد بن كثير حدثني محمد بن عمرو بن عطاء حدثتني زينب بنت أم سلمة قالت كان اسمي برة فسماني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) زينب قالت ودخلت عليه زينب بنت جحش واسمها برة فسماها زينب صحيح مسلم جزء ٣ صفحة ١٦٨٧



قال الإمام مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى ومحمد بن بشار قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة سمعت أبا رافع يحدث عن أبي هريرة ح وحدثنا عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة عن أبي رافع عن أبي هريرة أن زينب كان اسمها برة فقيل تزكي نفسها فسماها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) زينب ولفظ الحديث لهؤلاء دون بن بشار وقال بن أبي شيبة حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة[1].

وقال الرشيد العطار: وقد رأيت في بعض النسخ من كتاب الأطراف لأبي مسعود الدمشقي أن مسلما أخرج هذا الحديث عن عمرو الناقد عن هاشم بن القاسم عن الليث عن يزيد عن محمد بن إسحاق عن محمد بن عمرو كما رواه المصريون عن الليث فلعله كذلك في أصل مسلم وسقط من بعض النسخ ذكر ابن إسحاق والله عز وجل أعلم[2].

٦- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية

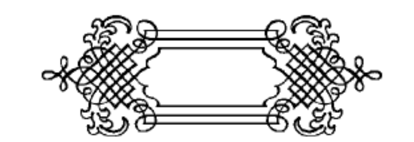
(أبي عبيدة بن عقبة بن نافع عن شراحبيل بن السمط) ولا يثبت سماعه منه وبينهما واسطة

قال الإمام مسلم: حدثني أبو الطاهر أخبرنا بن وهب عن عبد الرحمن بن شريح عن عبد الكريم بن الحارث عن أبي عبيدة بن عقبة[3] عن شرحبيل بن

(١) - صحيح مسلم جزء ٣ صفحة ١٦٨٧

(٢) - غرر الفوائد جزء ١ صفحة ٢٦٠،٢٦١

(٣) - قد ورد سماع أبي عبيدة من شرحبيل من طريق لا أراه محفوظا أخرجه البغوي في التفسير



السمط عن سلمان الخير عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بمعنى حديث الليث عن أيوب بن موسى[1].

قال أبو زرعة العراقي: أبو عبيدة بن عقبة بن نافع القرشي النهري روايته عن شراحبيل بن السمط في صحيح مسلم وغيره وقيل بينهما رجل وذكره في التهذيب[2].

قلت: بينهما رجل من أهل الشام كما في كتاب الجهاد لابن المبارك[3]

وعلى قول من قال ان شرحبيل توفي سنة (٤٠) للهجرة كما هو في تهذيب الكمال للمزي ينبغي أن يكون هذا الخبر مرسل إرسالا ظاهرا فأن بين وفاة أبي عبيدة وشرحبيل (٦٧)[4] سنة وأبو عبيدة لم يسمع من احد توفي في سنة أربعين وما قبلها، ولا أرى ان أبا عبيدة بن عقبة من الرجال الذين يحتج بهم الإمام مسلم إنما يدخله وأمثاله في الصحيح من باب المجاز إذا صح عنده الخبر من

قال البغوي: أخبرنا أبو الحسن علي بن يوسف الجويني أخبرنا أبو محمد محمد بن علي بن محمد بن شريك الشافعي أنا يونس بن عبد الأعلى أنا ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن الحارث أنا أبو عبيدة بن عقبة أنا شرحبيل بن السمط أنا سلمان الخير تفسير البغوي جزء ١ صفحة ٣٨٨،٣٨٩

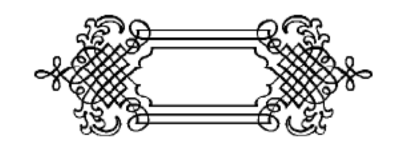
[1] - صحيح مسلم جزء ٣ صفحة ١٥٢٠

[2] - تحفة التحصيل جزء ١ صفحة ٣٦٩

[3] - فقد ورد في كتاب الجهاد لابن المبارك عن عبد الرحمن بن شريح قال سمعت عبد الكريم بن الحارث يحدث عن أبي عبيدة بن عقبة عن رجل من أهل الشام أن شرحبيل بن السمط الكندي قال....الحديث. الجهاد لابن المبارك جزء ١ صفحة ١٤٠

[4] - أبو عبيدة بن عقبة بن نافع الفهري يقال اسمه مرة مقبول من الثالثة مات سنة سبع ومائة تقريب التهذيب جزء ١ صفحة ٦٥٦





غير وجه.

وهذا الخبر لم يحتج به الإمام مسلم إنما احتج بخبر الليث عن أيوب بن موسى وهو حديث مكحول عن شرحبيل و ادخل خبر أبي عبيدة عن شرحبيل في الصحيح تبعا لحديث مكحول.

٧- (خبر مكحول عن شرحبيل)

قال الإمام مسلم: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي حدثنا أبو الوليد الطيالسي حدثنا ليث يعني بن سعد عن أيوب بن موسى عن مكحول عن شرحبيل بن السمط عن سلمان قال سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعمله وأجرى عليه رزقه وأمن الفتان[١].

قلت: قد ورد بإسناد ظاهره الصحة ان مكحول لقي شرحبيل وغزا معه.

قال الإمام البخاري: حدثني إسحاق أنا عيسى بن يونس عن ابن جابر عن مكحول قال غزونا مع بن السمط فنزل إبراهيم بن الأشتر[٢].

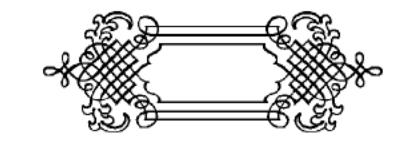
وهذه القصة ذكرها الإمام البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة شرحبيل بن السمط

قال الإمام البخاري: شرحبيل بن السمط الكندي وكان على حمص له صحبة صلى عليه حبيب بن مسلمة قاله لي محمد بن مقاتل عن بن المبارك عن سعيد بن عبد العزيز عن مكحول قال صلى حبيب بن مسلمة على شرحبيل نا

(١) - صحيح مسلم جزء ٣ صفحة ١٥٢٠

(٢) - التاريخ الأوسط جزء ١ صفحة ١٢٩





إسحاق حدثنا عيسى عن ابن جابر عن مكحول أغرنا مع بن السمط فنزل إبراهيم بن الأشتر[1].

وقد علق الإمام البخاري قصة شرحبيل في صحيحه

قال الإمام البخاري: باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء

وقال الوليد ذكرت للأوزاعي صلاة شرحبيل[2] بن السمط وأصحابه على ظهر الدابة فقال كذلك الأمر عندنا إذا تخوف الفوت واحتج الوليد بقول النبي (صلى الله عليه وسلم) لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة[3].

قلت: ومكحول قيل انه لم يدرك شرحبيل فأن شرحبيل قديم الموت مات سنة (٤٠) للهجرة أو قبلها[4] فكيف لقيه مكحول أو كيف يتوهم ذلك.

---

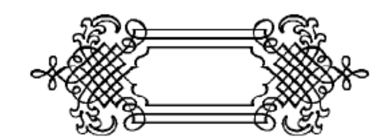
[1] - التاريخ الكبير جزء ٤ صفحة ٢٤٨

[2] - قال ابن حجر: ورواه الطبري وبن عبد البر من وجه آخر عن الأوزاعي قال: قال شرحبيل بن السمط لأصحابه لا تصلوا الصبح إلا على ظهر فنزل الأشتر يعني النخعي فصلى على الأرض فقال شرحبيل مخالف خالف الله به وأخرجه بن أبي شيبة من طريق رجاء بن حيوة قال كان ثابت بن السمط في خوف فحضرت الصلاة فصلوا ركبانا فنزل الأشتر يعني النخعي فقال مخالف خولف به فلعل ثابتا كان مع أخيه شرحبيل في ذلك الوجه وشرحبيل المذكور بضم المعجمة وفتح الراء وسكون الحاء المهملة بعدها موحدة مكسورة ثم ياء تحتانية ساكنة كندي هو الذي افتتح حمص ثم ولي إمرتها وقد اختلف في صحبته وليس له في البخاري غير هذا الموضع فتح الباري جزء ٢ صفحة ٤٣٧

قلت: ما قاله رجاء بن حيوة ان ابن السمط هو ثابت مرسل فأن رجاء بن حيوة لم يلقى ثابت ولا شرحبيل فأن كان لقيهم فهذا يدل على تأخر موتهما وقوه ما ذهب إليه الإمام مسلم من سماع مكحول لشرحبيل.

[3] - صحيح البخاري جزء ١ صفحة ٣٢١

[4] - قال المزي: وقال أحمد بن محمد بن عيسى البغدادي صاحب "تاريخ الحمصيين" : توفي



والجواب ان مكحول قد ولد قبل عام (٤٤) للهجرة لأنه من سبي كابل وإنما فتحت كابل عام (٤٤) للهجرة وجيء بمكحول منها[١]

وكانت وفاة مكحول في عام (١١٢) للهجرة أما وفاة شرحبيل قيل قبل الأربعين فعلى هذا لا يمكن لمكحول أن يسمع من شرحبيل لكن قيل في وفاة شرحبيل انها كانت سنة (٦٠) للهجرة قاله ابن حبان[٢] وقيل سنة (٦٣) للهجرة قاله أبو نعيم[٣] فعلى هذا يكون قد أدركه ولا يعلم لمكحول إدخال واسطة بينه

بسلمية سنة ست وثلاثين ، بلغني أنه هاجر إلى المدينة زمن عمر بن الخطاب.

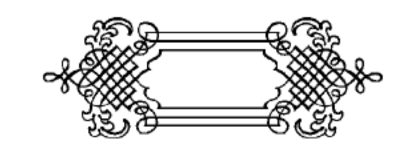
وقال سليمان بن عبد الحميد البهراني ، عن يزيد بن عبد ربه : مات سنة أربعين. تهذيب الكمال جزء ١٢ صفحة ٤٢٠

(١) - قال ابن خياط: سنة أربع وأربعين فتح كابل فيها افتتح ابن عامر كابل وقتل بكابل أبو قتادة العدوي ويقال الذي قتل أبو رفاعة العدوي ومن سبى كابل مكحول الشامي وسالم بن عجلان الأفطس وكيسان أبو أيوب بن أبي تميمة السختياني ومنهم نافع مولى ابن عمر ومهران أبو حميد الطويل تاريخ خليفة بن خياط جزء ١ صفحة ٢٠٦

(٢) - قال ابن حبان: شرحبيل بن غيلان بن سلمة بن معتب بن مالك بن كعب الثقفي كان ممن وفد إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مات سنة ستين وأمه رائطة بنت وهب بن معتب الثقات جزء ٣ صفحة ١٨٧

(٣) - قال أبو نعيم: شرحبيل بن السمط ابن الأسود بن جبلة الكندي . كان على حمص وصلى عليه حبيب بن مسلمة سنة ثلاث وستين يكنى أبا يزيد . ذكره بعض المتأخرين أنه صحابي وأنه مختلف في صحبته وأخرج له هذا الحديث . معرفة الصحابة جزء ٣ صفحة ١٤٧٠

وقال ابن عساكر: أنبأنا أبو سعد محمد بن محمد بن محمد وأبو علي الحسن بن أحمد قالا أنا أبو نعيم الحافظ قال شرحبيل بن السمط بن الأسود بن جبلة الكندي كان على حمص وصلى عليه حبيب بن مسلمة سنة ثلاث وستين يكنى أبا يزيد ذكره بعض المتأخرين وزعم أنه صحابي وذكر أنه مختلف في صحبته تاريخ مدينة دمشق جزء ٢٢ صفحة ٤٦٠



وبين شرحبيل ومثل هذا متصل عند الإمام مسلم لان فيه معاصرة وإمكان سماع ونفي للدلالة على الإرسال ،بل قد ورد أن مكحول قد غزا مع شرحبيل حيث كان معه في غزوة غزاها كما ذكر ذلك الإمام البخاري في التاريخ ،وهذه الغزوة كان فيها شرحبيل وأخوه ثابت فعلى هذا يكون مكحول قد لقي شرحبيل وأخيه ثابت ابن السمط.

وهذا يرجح وفاة شرحبيل بعد عام (٦٠) للهجرة فلا إنكار في أن يترجح عند الإمام مسلم لقاء مكحول لشرحبيل ومثل هذه الأخبار التي فيها تجاذب في إثبات السماع ونفيه لكل إمام فيها اجتهاد ومبلغ من العلم فلا يجوز أن يُلزم الإمام مسلم بأن مكحول لم يلق شرحبيل.

وقد ورد أن حبيب بن مسلمة شهد جنازة شرحبيل[١] وصلى عليه وحبيب إنما توفي سنة (٤٢)[٢] للهجرة فعلى هذا تكون وفاة شرحبيل قبلها فيكون خبر أبي عبيدة ومكحول عن شرحبيل مرسل بدلالة عدم الإدراك لا بدلالة الواسطة وان كان شرحبيل توفي سنة (٦٣) للهجرة فلا مانع من لقاء مكحول له والخطأ والوهم والتجاذب في مثل هذا مما يقع ولا دخل له بشرط الإمام مسلم في الصحيح وإنما هو خلاف في إثبات سماع وارد من مكحول لشرحبيل لخلاف في تاريخ وفاة شرحبيل.

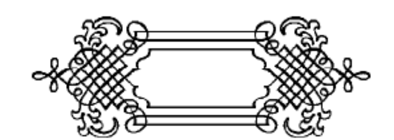
فأذا كان الإمام مسلم يرى أن مكحول قد أدرك شرحبيل لان شرحبيل

---

[١] - مصنف ابن أبي شيبة جزء ٢ صفحة ٤٨٩

[٢] - قال المزي: وقال أبو عبيد القاسم بن سلام ، وخليفة بن خياط ، ومحمد ابن سعد ، وغير واحد : مات سنة اثنتين وأربعين. تهذيب الكمال جزء ٥ صفحة ٤٠٠

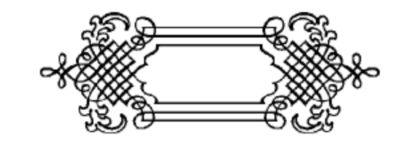




توفي سنة (٦٣) للهجرة وان مكحول قد غزا معه فلا ضير في أن يحتج بحديثه عن شرحبيل ويدخل حديث أبي عبيدة عن شرحبيل في صحيحه من باب المجاز.

٨- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية (عراك عن عائشة رضي الله عنها) ولا يعلم سماعه منها وبينهما واسطة

قال الرشيد العطار: الحديث التاسع عشر وأخرج أيضا في كتاب الأدب حديث عراك ابن مالك الغفاري المدني عن عائشة (رضي الله عنها) أنها قالت جاءتني مسكينة تحمل ابنتين لها فأطعمتها ثلاث تمرات الحديث قلت وفي سماع عراك من عائشة (رضي الله عنها) نظر فإنه إنما يروي عن عروة عن عائشة وقد ذكر الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله أن حديثه عن عائشة مرسل وقال موسى بن هارون الحافظ لا نعلم له سماعا من عائشة وقال أبو الفضل الحافظ حفيد أبي سعد الزاهد في كلامه على هذا الحديث هذا عندنا حديث مرسل واستدل بما ذكرناه من قول أحمد بن حنبل وموسى بن هارون ولم يخرج البخاري لعراك عن عائشة شيئا وأخرج له ابن ماجه عنها حديثين وحديثه عن رجل عنها لا يدل على عدم سماعه بالكلية منها لا سيما وقد جمعهما بلد واحد وعصر واحد وهذا ومثله محمول على السماع عند مسلم رحمه الله حتى يقوم الدليل على خلافه كما نص عليه في مقدمة كتابه فسماع عراك من عائشة (رضي الله عنها) جائز ممكن وقد ثبت سماعه من أبي هريرة وغيره من الصحابة (رضي الله عنهم) والله أعلم ومما يشبه هذا الحديث في



إسناده حديث أخرجه مسلم رحمه الله في البر والصلة[1].

قلت: قول الرشيد العطار ان هذا ومثله محمول على السماع عند مسلم خطأ وإنما هذا مرسل بدلالة الواسطة يدخل في الصحيح من باب المجاز إذا صح أصل الخبر من وجه متصل.

وقال ابن حجر: فهذا ظاهره أنه لم يشافهها لكن لا مانع من جواز كونه توجه إليها بعد ذلك فشافهها على مذهب مسلم في إمكان اللقاء والله أعلم[2].

قلت:وليس هذا مذهب الإمام مسلم وقد اخطأ ابن حجر في نسبة مثل هذا إلى انه مذهب الإمام مسلم.

قال العلائي: عراك بن مالك روى عن عائشة (رضي الله عنها) حديث حولوا مقعدي نحو القبلة قال فيه أحمد بن حنبل مرسل قال الأثرم فقلت له رواه حماد بن سلمة عن خالد الحذاء وفيه عن عراك قال سمعت عائشة فأنكره وقال عراك بن مالك من أين سمع من عائشة هذا خطأ إنما يروي عن عروة يعني عن عائشة (رضي الله عنها) قلت أخرج مسلم لعراك بن مالك عن عائشة حديث جاءتني مسكينة الحديث والظاهر أن ذلك على قاعدته المعروفة والله أعلم[3].

قلت: تظافرت أقوال أهل العلم على أن المرسل بدلالة الواسطة هو صحيح على شرط الإمام مسلم فجعلوا شرط الإمام مسلم هو تصحيح المراسيل وقد تبين خطأ هذا القول وان الإمام مسلم لا يصحح المراسيل ولا ينبغي للإمام

---

(1) - غرر الفوائد جزء ١ صفحة ٢٥٥،٢٥٧

(2) - تهذيب التهذيب جزء ١ صفحة ٣٣٥

(3) - جامع التحصيل جزء ١ صفحة ٢٣٦



مسلم أن يصحح المراسيل وينقل اتفاق أهل العلم على تصحيحها.

قال الإمام مسلم: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا بكر يعني بن مضر عن بن الهاد أن زياد بن أبي زياد مولى بن عياش حدثه عن عراك بن مالك سمعته يحدث عمر بن عبد العزيز عن عائشة أنها قالت جاءتني مسكينة تحمل ابنتين لها فأطعمتها ثلاث تمرات فأعطت كل واحدة منهما تمرة ورفعت إلى فيها تمرة لتأكلها فاستطعمتها ابنتاها فشقت التمرة التي كانت تريد أن تأكلها بينهما فأعجبني شأنها فذكرت الذي صنعت لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال إن الله قد أوجب لها بها الجنة أو أعتقها بها من النار[1].

قلت: قد اخرج الإمام مسلم أصلا صحيحا لهذا الحديث[2] ولم يحتج بحديث عراك عن عائشة وإنما أخرجه من باب المجاز.

---

[1] - صحيح مسلم جزء ٤ صفحة ٢٠٢٧

[2] - قال الإمام مسلم: حدثنا محمد بن عبد الله بن قهزاذ حدثنا سلمة بن سليمان أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن بن شهاب حدثني عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عروة عن عائشة ح وحدثني عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام وأبو بكر بن إسحاق واللفظ لهما قالا أخبرنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري حدثني عبد الله بن أبي بكر أن عروة بن الزبير أخبره أن عائشة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) قالت جاءتني امرأة ومعها ابنتان لها فسألتني فلم تجد عندي شيئا غير تمرة واحدة فأعطيتها إياها فأخذتها فقسمتها بين ابنتيها ولم تأكل منها شيئا ثم قامت فخرجت وابنتاها فدخل على النبي (صلى الله عليه وسلم) فحدثته حديثها فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) من ابتلى من البنات بشيء فأحسن إليهن كن له سترا من النار صحيح مسلم جزء ٤ صفحة ٢٠٢٧

٩- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية
(أبي الجوزاء عن عائشة رضي الله عنها)
وقد ذُكر أن بينهما واسطة.

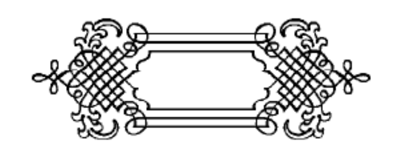
قال الإمام مسلم: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبو خالد يعني الأحمر عن حسين المعلم ح قال وحدثنا إسحاق بن إبراهيم واللفظ له قال أخبرنا عيسى بن يونس حدثنا حسين المعلم عن بديل بن ميسرة عن أبي الجوزاء عن عائشة قالت كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة ب (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) وكان إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائما وكان إذا رفع رأسه من السجدة لم يسجد حتى يستوي جالسا وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى وكان ينهى عن عقبة الشيطان وينهى أن يفترش الرجل ذراعيه افتراش السبع وكان يختم الصلاة بالتسليم وفي رواية بن نمير عن أبي خالد وكان ينهى عن عقب الشيطان[١].

قلت: أما إدخال الواسطة بين أبي الجوزاء وعائشة (رضي الله عنها) فقد ورد من طريقين احدها ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب[٢] وفيه مزاحم بن

---

[١] - صحيح مسلم جزء ١ صفحة ٣٥٧

[٢] - قال ابن حجر: وقال جعفر الفريابي في كتاب الصلاة ثنا مزاحم بن سعيد ثنا بن المبارك ثنا إبراهيم بن طهمان ثنا بديل العقيلي عن أبي الجوزاء قال أرسلت رسولا إلى عائشة يسألها فذكر الحديث فهذا ظاهره أنه لم يشافهها لكن لا مانع من جواز كونه توجه إليها بعد ذلك



سعيد وهو مجهول لم يترجم له احد وليس هو من رجال الستة ولا التسعة بل لم يرو عنه غير الفريابي والخبر الأخر ذكره الدارمي[١] وهو خبر منكر

وأما سماع أبي الجوزاء من عائشة فقد ورد من طريقين احدهما في مصنف عبد الرزاق[٢] والأخر في التاريخ الكبير للإمام البخاري[٣]

فأما الذي في مصنف عبد الرزاق ففيه عثمان بن مطر وهو ضعيف وتركه البعض وذهب أبو حاتم الرازي إلى أن عثمان ممن يكتب حديثه ولا يحتج به

فشافهها على مذهب مسلم في إمكان اللقاء والله أعلم تهذيب التهذيب جزء ١ صفحة ٣٣٥

قلت: وقد أكد ابن حجر هنا مرة أخرى ان الإمام مسلم يصحح مثل هذا.

[١] - قال الدارمي: حدثنا أبو النعمان ثنا سعيد بن زيد ثنا عمرو بن مالك النكري حدثنا أبو الجوزاء أوس بن عبد الله قال قحط أهل المدينة قحطا شديدا فشكوا إلى عائشة فقالت انظروا قبر النبي (صلى الله عليه وسلم) فاجعلوا منه كووا إلى السماء حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف قال ففعلوا فمطرنا مطرا حتى نبت العشب وسمنت الإبل حتى تفتقت من الشحم فسمي عام الفتق سنن الدارمي جزء ١ صفحة ٥٦

قلت: هذا خبر منكر ولو صح لاشتهر بين أهل المدينة ولم يتكلم أهل التاريخ بشيء عن عام الفتق، وإسناد الخبر مسلسل بمن يوصف بالصدق مع الوهم فلا يجوز الاحتجاج بمثل هذا.

[٢] - قال عبد الرزاق: عن عثمان بن مطر عن حسين المعلم عن بديل العقيلي عن أبي الجوزاء قال سمعت عائشة تقول كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يفتتح صلاته بالتكبير ويختمها بالتسليم

مصنف عبد الرزاق جزء ٢ صفحة ٧٢

[٣] - أوس بن عبد الله الربعي أبو الجوزاء البصري سمع عبد الله بن عمرو روى عنه بديل بن ميسرة قال يحيى بن سعيد قتل أبو الجوزاء سنة ثلاث وثمانين في الجماجم وقال لنا مسدد عن جعفر بن سليمان عن عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء قال أقمت مع بن عباس وعائشة اثنتي عشرة سنة ليس من القرآن آية إلا سألتهم عنها قال محمد في إسناده نظر

التاريخ الكبير جزء ٢ صفحة ١٦



وأما الذي في التاريخ الكبير فقد عقب الإمام البخاري بعد ذكره للخبر الذي فيه سماع أبي الجوزاء من عائشة (رضي الله عنها) بقوله في إسناده نظر وقد اختلف أهل العلم في قصد الإمام البخاري بقوله في إسناده نظر هل النظر واقع لسماع أبي قلابة من عائشة (رضي الله عنه) أم ان النظر واقع على أبي الجوزاء فذهب ابن عدي في الكامل إلى أن قصد الإمام البخاري تضعيف سماع أبي الجوزاء من عائشة وقد ذهب المزي إلى أن قول الإمام البخاري في إسناده نظر ان النظر واقع على أبي الجوزاء[(١)] والخلاف في هذا واسع.

وقد اثبت الإمام البخاري سماع أبي الجوزاء من عبد الله بن عمرو في خبر قال عنه الإمام البخاري في إسناده نظر[(٢)].

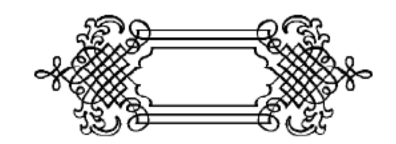
ولابد من التنبيه ان الإمام مسلم له اجتهاده وعلمه في إثبات السماع ونفيه ولا يُلزم بقول غيره لذا فلا يجوز أن يعد هذا الخبر مما ليس فيه سماع عند الإمام مسلم ولا يجوز أن يُلزم الإمام مسلم في أن الواسطة فيه محفوظة

ولو ذهب الإمام مسلم لإنكار الأخبار التي فيها السماع والأخبار التي فيها الواسطة لضعفها لكان الحديث على شرطه في الاتصال لعدم وجود دلالة على

---

(١) - قال البخاري (٢) : في إسناده نظر
تهذيب الكمال جزء ٣ صفحة ٣٩٣

(٢) - قال العقيلي:أوس بن عبد الله الربعي أبو الجوزاء حدثني آدم بن موسى قال سمعت البخاري يقول أوس بن عبد الله الربعي أبو الجوزاء بصرى سمع عبد الله بن عمرو روى عنه عمران بن مسلم في إسناده نظر
ضعفاء العقيلي جزء ١ صفحة ١٢٤



الإرسال.

ويقوي مذهب الإمام مسلم في الاتصال ان شعبة بن الحجاج ويزيد بن هارون قد رووا حديث أبي الجوزاء عن عائشة (رضي الله عنها) بغير ذكر الواسطة ولم يتكلموا في سماع أبي الجوزاء من عائشة (رضي الله عنه).

وقد صحح الإمام ابن خزيمة حديثا لأبي الجوزاء عن عائشة (رضي الله عنها).

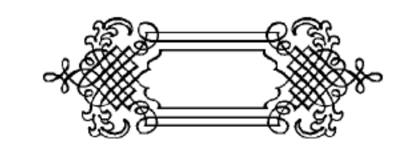
١٠- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية (إسماعيل بن أمية عن عياض بن عبد الله)

قال العلائي: إسماعيل بن أمية تقدم في الباب الذي قبل هذا حديثه عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد في صدقة الفطر عند مسلم وإن الدارقطني اعترض بإدخال بعضهم بينهما الحارث بن أبي ذياب وأكد ذلك بأنه أيضا روى عن سعيد المقبري عن عياض عن أبي سعيد حديث أخوف ما أخاف عليكم ثم قال الدار قطني ولا نعلم إسماعيل روى عن عياض نفسه شيئا[1].

قلت: في صحيح مسلم التصريح بالسماع ومن يختلف أو يتفق مع الإمام مسلم في إثبات السماع وعدم إثباته شيء ومن يدعي ان الإمام مسلم يصحح لمن لم يثبت سماعه ممن فوقه مع وجود الواسطة شيء أخر.

قال الإمام مسلم: حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أمية قال أخبرني عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع

[1] - جامع التحصيل جزء ١ صفحة ١٤٤



أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) فينا عن كل صغير وكبير حر ومملوك من ثلاثة أصناف صاعا من تمر صاعا من أقط صاعا من شعير فلم نزل نخرجه كذلك حتى كان معاوية فرأى أن مدين من بر تعدل صاعا من تمر قال أبو سعيد فأما أنا فلا أزال أخرجه كذلك[١].

وكذا هو في المستخرج لأبي نعيم

قال أبو نعيم: أنبأ سليمان بن أحمد ثنا إسحاق بن إبراهيم أنبأ عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أمية أخبرني عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري[٢].

١١- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية (عبد الله البهي عن عائشة رضي الله عنها)

قال العلائي: عبد الله البهي سئل أحمد بن حنبل هل سمع من عائشة (رضي الله عنها) قال ما أرى في هذا شيئا إنما يروي عن عروة وقال في حديث زائدة عن السدي عن البهي قال حدثتني عائشة كان عبد الرحمن يعني بن مهدي قد سمعه من زائدة فكان يدع فيه حدثتني عائشة وينكره قلت أخرج مسلم لعبد الله البهي عن عائشة (رضي الله عنها) حديثا وكأن ذلك على قاعدته[٣].

قلت: قد ورد سماع مُتكلم فيه للبهي عن عائشة (رضي الله عنها) ومع هذا

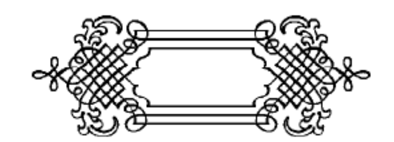
---

[١] - صحيح مسلم جزء ٢ صفحة ٦٧٩

[٢] - المسند المستخرج على صحيح مسلم جزء ٣ صفحة ٦٣

[٣] - جامع التحصيل جزء ١ صفحة ٢١٨





فأن الإمام مسلم لم يحتج بخبر البهي عن عائشة[(١)] (رضي الله عنها) وقد اخرج الحديث من وجوه صحيحة متصلة[(٢)] فكيف يقال كأن هذا الحديث على قاعدته.

وقد أورد الإمام ابن خزيمة الخبر الذي فيه سماع عبد الله البهي عن عائشة ولم يحتج به وإنما ادخله في صحيحه من باب المجاز[(٣)].

١٢- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية

---

(١) - قال الإمام مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وشجاع بن مخلد واللفظ لأبي بكر قالا حدثنا حسين وهو بن علي الجعفي عن زائدة عن السدي عن عبد الله البهي عن عائشة قالت سأل رجل النبي (صلى الله عليه وسلم) أي الناس خير قال القرن الذي أنا فيه ثم الثاني ثم الثالث

صحيح مسلم جزء ٤ صفحة ١٩٦٥

(٢) - ومن ذلك.

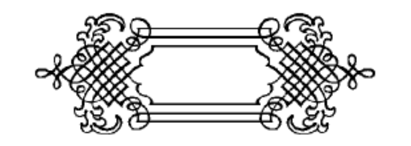
قال الإمام مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى وبن بشار جميعا عن غندر قال بن المثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة سمعت أبا جمرة حدثني زهدم بن مضرب سمعت عمران بن حصين يحدث أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال إن خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم قال عمران فلا أدري أقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعد قرنه مرتين أو ثلاثة ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يتمنون وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السمن

صحيح مسلم جزء ٤ صفحة ١٩٦٤

(٣) - قال الإمام ابن خزيمة: حدثنا محمد بن عثمان العجلي حدثنا عبيد الله عن شيبان عن السدي عن عبد الله البهي قال سمعت عائشة تقول ما قضيت شيئا مما يكون علي من رمضان إلا في شعبان حتى قبض رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

صحيح ابن خزيمة جزء ٣ صفحة ٢٧٠





مطر عن زهدم

قال العلائي: مطر بن طهمان الوراق روى عن أنس (رضي الله عنه) وقال أبو زرعة لم يسمع من أنس شيئا وهو مرسل وأخرج له مسلم عن زهدم الجرمي عن أبي موسى قصة اليمين وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) والله لا أحملكم قال الدارقطني لم يسمعه مطر من زهدم إنما رواه عن القاسم بن عاصم عنه قال لك ثابت بن حماد عن مطر[١].

قلت: اخرج الإمام مسلم أصل الحديث من وجه متصل[٢] واتبعه بطريق أخر عن مطر وفيه التصريح بالسماع من زهدم.

قال الإمام مسلم: وحدثنا شيبان بن فروخ حدثنا الصعق يعني بن حزن

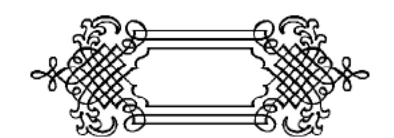
---

[١] - جامع التحصيل جزء ١ صفحة ٢٨١

[٢] - قال الإمام مسلم: حدثني أبو الربيع العتكي حدثنا حماد يعني بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة وعن القاسم بن عاصم عن زهدم الجرمي قال أيوب وأنا لحديث القاسم أحفظ مني لحديث أبي قلابة قال كنا عند أبي موسى فدعا بمائدته وعليها لحم دجاج فدخل رجل من بني تيم الله أحمر شبيه بالموالي فقال له هلم فتلكأ فقال هلم فإني قد رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يأكل منه فقال الرجل إني رأيته يأكل شيئا فقذرته فحلفت أن لا أطعمه فقال هلم أحدثك عن ذلك إني أتيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في رهط من الأشعريين نستحمله فقال والله لا أحملكم وما عندي ما أحملكم عليه فلبثنا ما شاء الله فأتي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بنهب إبل فدعا بنا فأمر لنا بخمس ذود غر الذرى قال فلما انطلقنا قال بعضنا لبعض أغفلنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يمينه لا يبارك لنا فرجعنا إليه فقلنا يا رسول الله إنا أتيناك نستحملك وإنك حلفت أن لا تحملنا ثم حملتنا أفنسيت يا رسول الله قال إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا أتيت الذي هو خير وتحللتها فانطلقوا فإنما حملكم الله عز وجل

صحيح مسلم جزء ٣ صفحة ١٢٧٠





حدثنا مطر الوراق حدثنا زهدم الجرمي قال دخلت على أبي موسى وهو يأكل لحم دجاج وساق الحديث بنحو حديثهم وزاد فيه قال إني والله ما نسيتها[1].

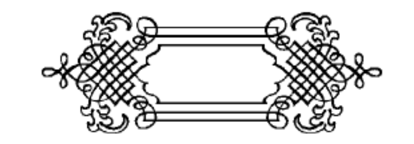
قلت: فكل ما تقدم من الأمثلة هي من باب تجوز الإمام مسلم في ذكر أسانيد متكلم في اتصالها يخرجها من باب المجاز لأنها قد صحت عنده من وجوه صحيحة متصلة وليس مقصدة تصحيح المرسل بدلالة الواسطة فليس من شرط الإمام مسلم تصحيحها ومن ذهب إلى تصحيح هذا النوع من المراسيل فقد ذهب مذهبا لينا لا يرتضيه كبار أئمة الحديث وقد تبين بتتبع صحيح الإمام مسلم أن الإمام مسلم لا يخرج هذا النوع من الأخبار إلا إذا صح عنده من وجوه صحيحة متصلة يذكرها في صحيحه هذا هو الجانب العملي في هذا النوع من الأسانيد عند الإمام مسلم، ولو ورد عن الإمام مسلم تصحيحه واحتجاجه لبضع أحاديث من هذا النوع في الصحيح لوجب الاعتذار له بأنه قد يكون غفل عن العلم بوجود الواسطة أو غير ذلك فكيف والإمام مسلم لم يحتج بحديث واحد من الأحاديث التي أسانيدها مرسلة بدلالة وجود الواسطة.

فائدة: اعلم ان الإمام احمد بن حنبل كان يرى تصحيح حديث ابن عكيم فلما علم ان ابن عكيم يدخل واسطة بينه وبين من قرأ كتاب النبي (صلى الله عليه وسلم) ترك الإمام احمد العمل بهذا الحديث[2] لإدخال ابن عكيم الواسطة

---

[1] - صحيح مسلم جزء ٣ صفحة ١٢٧١

[2] - قال الترمذي: حدثنا محمد بن طريف الكوفي حدثنا محمد بن فضيل عن الأعمش والشيباني عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن عكيم قال أتانا كتاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب قال أبو عيسى هذا



فإذا علم هذا وان إدخال الواسطة مع عدم التصريح بالسماع دلالة بينة على الإرسال وان أهل النظر من المحدثين ومنهم الإمام مسلم لا يحتجون بمثل هذا وليس هو على شرطهم ولا على شرط الإمام مسلم فيمكن أن يقال بأن مثل هذا هو على شرط ابن حبان لتصريحه في صحيحه بقبول هذا النوع من الأسانيد وتصحيحها على ان ابن حبان لم يكثر من هذا النوع من الأسانيد في صحيحه.

قال ابن حبان في صحيحه

ذكر لفظة أوهمت عالما من الناس أن هذا الخبر مرسل ليس بمتصل

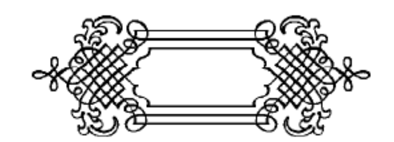
أخبرنا الحسين بن عبد الله القطان قال حدثنا هشام بن عمار قال حدثنا صدقة بن خالد قال حدثنا يزيد بن أبي مريم عن القاسم بن مخيمرة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن عكيم قال حدثنا مشيخة لنا من جهينة أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كتب إليهم أن لا تستمتعوا من الميتة بشيء[1].

حديث حسن ويروى عن عبد الله بن عكيم عن أشياخ لهم هذا الحديث وليس العمل على هذا عند أكثر أهل العلم وقد روي هذا الحديث عن عبد الله بن عكيم انه قال أتانا كتاب النبي (صلى الله عليه وسلم) قبل وفاته بشهرين قال وسمعت أحمد بن الحسن يقول كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث لما ذكر فيه قبل وفاته بشهرين وكان يقول كان هذا آخر أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) ثم ترك أحمد بن حنبل هذا الحديث لما اضطربوا في إسناده حيث روى بعضهم فقال عن عبد الله بن عكيم عن أشياخ لهم من جهينة

سنن الترمذي جزء ٤ صفحة ٢٢٢

[1] - صحيح ابن حبان جزء ٤ صفحة ٩٥





قلت: فجعل ابن حبان ان الإمام احمد توهم عدم الاتصال لوجود الواسطة وليس الأمر كذلك كما تبين وإنما الخطأ والوهم من ابن حبان لان إدخال الواسطة دليل على عدم السماع عند كبار أئمة الحديث أما ابن حبان فقد صرح باتصال هذا النوع عنده وهذا المذهب الذي ذهب إليه ابن حبان هو مذهب لين نسبه العلائي لجماعة من الفقهاء[١] وكان الإمام الطبري يشير إلى تصحيح مثل هذا، وان إدخال الواسطة ليست علة قادحة للاتصال[٢] وتساهل الإمام الطبري معلوم لذا تجد أن من ينسب هذا المذهب انه من شرط الإمام مسلم ويتبنى تصحيح الأحاديث على شرط مسلم بزعمه فأن عمله في التصحيح لا يشبه عمل الإمام مسلم بل هو بعمل ابن حبان والطبري أشبه، لذا فلا يجوز نسبة هذا المذهب إلى الإمام مسلم وهو إمام من فحول أئمة الحديث.

---

[١] - وأما ما يسلكه جماعة من الفقهاء من احتمال أن يكون رواه عن الواسطة ثم تذكر أنه سمعه من الأعلى فهو مقابل بمثله. جامع التحصيل جزء ١ صفحة ١٣٢

[٢] - انظر قول الطبري: والرابعة أن الثقات من أصحاب أبي إسحاق الموصوفين بالحفظ إنما رووه عنه عن سعيد عن رجل عن علي في الباب الأول من هذا الكتاب فأن الطبري يرى إن هذا ليس بعلة مع أن سعيد لا يعلم له سماع من علي (رضي الله عنه) ويروي عن علي مرة ويدخل واسطة مرة فهو مرسل بدلالة الواسطة من جهة وكذا هو مرسل بدلالة عدم الإدراك من جهة أخرى فأن سعيد ليس له إدراك لكبار الصحابة.

لذا قال الدارقطني: سعيد بن ذي حدان لم يدرك عليا

العلل الواردة في الأحاديث النبوية جزء ٣ صفحة ٢٢٧



الدليل الثاني

ما جاء عن الإمام مسلم في إعلال الخبر المرسل بدلالة الواسطة واشتراط السماع لقبوله

فقد ورد ان الإمام مسلم اعل حديث محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن جده ابن عباس لعدم العلم بالسماع أو اللقاء أو الرؤية

قال الإمام مسلم: وأما حديث يزيد بن أبي زيادة عن محمد بن علي عن ابن عباس[1] فيزيد هو ممن قد اتقى حديثه الناس والاحتجاج بخبره إذا تفرد للذين اعتبروا عليه من سوء الحفظ والمتون في رواياته التي يرويها ومحمد بن علي[2] لا يعلم له سماع من ابن عباس[1] ولا أنه لقيه أو رآه[2].

[1] - قال الإمام احمد بن حنبل: ثنا وكيع ثنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن بن عباس قال وقت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لأهل المشرق العقيق

مسند أحمد بن حنبل جزء ١ صفحة ٣٤٤ ١٩٤

[2] - تاريخ ولادة و وفاة محمد بن علي بن عبد الله بن عباس

قال المزي: وقال خليفة بن خياط : مات سنة أربع وعشرين ومئة.

وقال محمد بن سعد مات سنه خمس وعشرين ومئة ، وهو ابن ستين سنة.

وقال إبراهيم بن محمد بن عرفة النحوي نفطويه : ولد

قلت: إنما اشترط الإمام مسلم العلم بسماع محمد بن على بن عبد الله بن عباس من جده عبد الله بن عباس لان محمد بن علي إنما يعرف بالرواية عن أبيه[٣](علي بن عبد الله بن عباس) عن جده (عبد الله بن عباس)

فلما ثبت ان محمد بن على إنما يروي بواسطة عن ابن عباس فهنا لم يكتف الإمام مسلم بالمعاصرة وإمكانية اللقاء لإثبات الاتصال وإنما اشترط العلم بالسماع بل إن الإمام مسلم لم يتطرق هنا إلى فتح الباب للبحث عن

عبد الصمد بن علي سنة أربع ومئة ، وتوفي سنة خمس وثمانين ومئة.

وولد أخوه محمد بن علي سنة ستين ، وكان بينه وبين أخيه في المولد أربع وأربعون سنة ، وتوفي محمد بن علي سنة ست وعشرين ومئة ، وكان بينهما في المولد تسع وخمسون سنة.

تهذيب الكمال جزء ٢٦ صفحة ١٥٥

وفاة ابن عباس

قال المزي: وقال أبو نعيم ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، ويحيى بن بكير في آخرين : مات سنة ثمان وستين.

زاد يحيى : وهو ابن إحدى أو اثنتين وسبعين ، وصلى عليه محمد بن الحنفية ، وقال : اليوم مات رباني هذه الأمة ، ومات بالطائف.

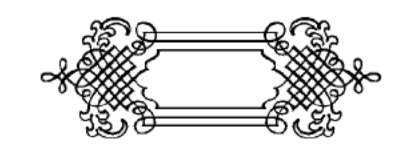
وقيل : مات سنة تسع وستين ، وقيل : مات سنة سبعين. ومناقبه وفضائله كثيرة جدا.

تهذيب الكمال جزء ١٥ صفحة ١٦٢

[٢] - التمييز جزء ١ صفحة ٢١٥

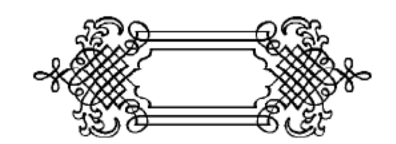
[٣] - قال مسلم: وحدثنا زهير بن حرب حدثنا يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة أخبرني وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء عن بن عباس ح وحدثني الزهري عن علي بن عبد الله بن عباس عن بن عباس ح وحدثني محمد بن علي عن أبيه عن بن عباس أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أكل عرقا أو لحما ثم صلى ولم يتوضأ ولم يمس ماء

صحيح مسلم جزء ١ صفحة ٢٧٣



إمكانية السماع والمعاصرة وهل يمكن أن يتحمل محمد بن علي عن جده أم لا وهل بلغ العاشرة من العمر عند وفاة جده أم كان دون ذلك، و لم يُعل الإمام مسلم الخبر لصغر محمد بن على وإنما انهي البحث فيه باشتراط السماع أو اللقاء أو الرؤية لان محمد بن على إنما يروي عن ابن عباس بواسطة فلا تقبل أخباره عن ابن عباس بغير واسطة إلا إذا علم منه السماع أو اللقاء أو الرؤية ،وبهذا يتوافق مذهب الإمام مسلم مع كبار أئمة الحديث فيما يخص اشتراط السماع ممن يروي عن رجل قد روى عنه مرة وروى عنه بواسطة مرة أخرى،ومما يؤكد ما ذهبنا إليه من تقرير مذهب الإمام مسلم ان الإمام مسلم ذكر العديد من الأمثلة في مقدمة صحيحه للأحاديث التي يحتج بها مما لم يعلم فيها السماع فلم يذكر مثالا واحدا ورد فيه دخول الواسطة بين غير المدلس ومن فوقه وهذا هو الدليل الثالث.



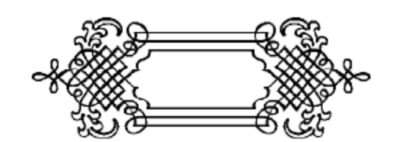


الدليل الثالث

الأمثلة التي احتج بها الإمام مسلم في مقدمة صحيحه وذكر ان أئمة الحديث يحملوها على الاتصال ليس فيها مثال واحد من المرسل بدلالة الواسطة.

قال الإمام مسلم: فمن ذلك أن عبد الله بن يزيد الأنصاري وقد رأى النبي (صلى الله عليه وسلم) قد روى عن حذيفة وعن أبي مسعود الأنصاري وعن كل واحد منهما حديثا يسنده إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) وليس في روايته عنهما ذكر السماع منهما ولا حفظنا في شيء من الروايات أن عبد الله بن يزيد شافه حذيفة وأبا مسعود بحديث قط ولا وجدنا ذكر رؤيته إياهما في رواية بعينها ولم نسمع عن أحد من أهل العلم ممن مضى ولا ممن أدركنا أنه طعن في هذين الخبرين اللذين رواهما عبد الله بن يزيد عن حذيفة وأبي مسعود بضعف فيهما بل هما وما أشبههما عند من لاقينا من أهل العلم بالحديث من صحاح الأسانيد وقويها يرون استعمال ما نقل بها والاحتجاج بما أتت من سنن وآثار وهي في زعم من حكينا قوله من قبل واهية مهملة حتى يصيب سماع الراوي عمن روى ولو ذهبنا نعدد الأخبار الصحاح عند أهل العلم ممن يهن

بزعم هذا القائل ونحصيها لعجزنا عن تقصي ذكرها وإحصائها كلها، ولكنا أحببنا أن ننصب منها عددا يكون سمه لما سكتنا عنه منها وهذا أبو عثمان النهدي وأبو رافع الصائغ وهما من أدرك الجاهلية وصحبا أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من البدريين هلم جرا ونقلا عنهم الأخبار حتى نزلا إلى مثل أبي هريرة وبن عمر وذويهما قد أسند كل واحد منهما عن أبي بن كعب عن النبي (صلى الله عليه وسلم) حديثا ولم نسمع في رواية بعينها أنهما عاينا أبيا أو سمعا منه شيئا وأسند أبو عمرو الشيباني وهو ممن أدرك الجاهلية وكان في زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) رجلا وأبو معمر عبد الله بن سخبرة كل واحد منهما عن أبي مسعود الأنصاري عن النبي (صلى الله عليه وسلم) خبرين وأسند عبيد بن عمير عن أم سلمة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) حديثا وعبيد بن عمير ولد في زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) وأسند قيس بن أبي حازم وقد أدرك زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) عن أبي مسعود الأنصاري عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ثلاثة أخبار وأسند عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد حفظ عن عمر بن الخطاب وصحب عليا عن أنس بن مالك عن النبي (صلى الله عليه وسلم) حديثا، وأسند ربعي بن حراش عن عمران بن حصين عن النبي (صلى الله عليه وسلم) حديثين وعن أبي بكرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) حديثا وقد سمع ربعي من علي بن أبي طالب وروى عنه وأسند نافع بن جبير بن مطعم عن أبي شريح الخزاعي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) حديثا وأسند النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد الخدري ثلاثة أحاديث عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وأسند عطاء بن يزيد



الليثي عن تميم الداري عن النبي (صلى الله عليه وسلم) حديثا وأسند سليمان بن يسار عن رافع بن خديج عن النبي (صلى الله عليه وسلم) حديثا وأسند حميد بن عبد الرحمن الحميري عن أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أحاديث فكل هؤلاء التابعين الذين نصبنا روايتهم عن الصحابة الذين سميناهم لم يحفظ عنهم سماع علمناه منهم في رواية بعينها ولا أنهم لقوهم في نفس خبر بعينه وهي أسانيد عند ذوي المعرفة بالأخبار والروايات من صحاح الأسانيد لا نعلمهم وهنوا منها شيئا قط ولا التمسوا فيها سماع بعضهم من بعض إذ السماع لكل واحد منهم ممكن من صاحبه غير مستنكر لكونهم جميعا كانوا في العصر الذي اتفقوا فيه وكان هذا القول الذي أحدثه القائل الذي حكيناه في توهين الحديث بالعلة التي وصف أقل من أن يعرج عليه ويثار ذكره إذ كان قولا محدثا وكلاما خلفا لم يقله أحد من أهل العلم سلف ويستنكره من بعدهم خلف فلا حاجة بنا في رده بأكثر مما شرحنا إذ كان قدر المقالة وقائلها القدر الذي وصفناه والله المستعان على دفع ما خالف مذهب العلماء وعليه التكلان[1].

قلت:ليس في هذه الأمثلة مثال واحد من المرسل بدلالة الواسطة وإنما هي إما ممن ثبت سماعه ممن فوقه وغفل الإمام مسلم عن السماع أو ممن روايته عمن فوقه مبهمة ليس فيها دلالة على الإرسال وهذا هو شرط الإمام مسلم فأن الراوي الذي روايته عمن فوقه مبهمة ليس فيها دلالة على الإرسال مع المعاصرة وإمكان اللقاء فهو المتصل عند الإمام مسلم أما ما تميز وبان إرساله لدلالة

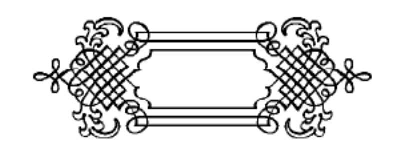
[1] - صحيح مسلم جزء ١ صفحة ٣٣،٣٥

وقعت فيه فهذا مرسل ولا قيمة في مثل هذا للمعاصرة وإمكانية اللقاء في إثبات الاتصال وهكذا هي قواعد أهل الحديث إنما يعمل فيها فيما أبهم لا فيما تميز فأن ما تميز عندهم له حكمه وما لم يتميز فيرجع فيه إلى القاعدة فلا يجوز الخلط بين المبهم والمميز وإرجاع الجميع إلى قاعدة واحدة لذا كان تمييز صحيح الأخبار من سقيمها إنما هو لأهل الحديث خاصة.

قال الإمام مسلم: واعلم رحمك الله أن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة لأنهم الحفاظ لروايات الناس العارفين بها دون غيرهم إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم السنن والآثار المنقولة من عصر إلى عصر من لدن النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى عصرنا هذا فلا سبيل لمن نابذهم من الناس وخالفهم في المذهب إلى معرفة الحديث ومعرفة الرجال من علماء الأمصار فيما مضى من الإعصار من نقل الأخبار وحمال الآثار وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح وإنما اقتصصنا هذا الكلام لكي نثبته من جهل مذهب أهل الحديث ممن يريد التعلم والتنبه على تثبيت الرجال وتضعيفهم فيعرف ما الشواهد عندهم والدلائل التي بها ثبتوا الناقل للخبر من نقله أو سقطوا من أسقطوا منهم والكلام في تفسير ذلك يكثر وقد شرحناه في مواضع غير هذا وبالله التوفيق[1]. قلت: فأن اكتشاف وجود واسطة بين الراوي ومن فوقه ليس لكل احد وإنما هذا للحفاظ بل إن إثبات السماع أهون من الجزم بنفي الواسطة.

---

[1] - التمييز جزء ١ صفحة ٢١٨،٢١٩



الدليل الرابع

عدم توسع الإمام مسلم في اتهام الرواة بالتدليس بل إن الإمام مسلم قد ضيق باب التدليس

كل من يذهب إلى تصحيح المرسل بدلالة الواسطة سيقع في اضطراب بين ما أثبته من اتصال وبين ما بان له من نزول للراوي وإدخاله واسطة في بعض رواياته فعليه أن يحكم بتدليس الخبر الذي رواه مرة عمن عاصره وأمكن لقاءه مرة ورواه مرة أخرى عنه بواسطة ومن ثم عليه أن يحكم على هذا الراوي بالتدليس

أما من لا يصحح الخبر المرسل بدلالة الواسطة فمثل هذا ليس بتدليس عنده بل هو إرسال فلا يتوسع في اتهام الرواة بالتدليس.

والإمام مسلم قد ضيق باب التدليس وفي كلامه في مقدمة صحيحه ما يدل على انه لا يرى ان هشام بن عروة ولا عمرو بن دينار من المدلسين مع ان من أهل العلم من اتهمهم بالتدليس، فتبين بذلك ان الإمام مسلم لم يتوسع بالتدليس إنما ضيقه فدل ذلك على انه لا يصحح المرسل بدلالة الواسطة إذ لو صححه لاختلط عليه الاتصال بالتدليس ولزمه اتهام من لا يدلس بالتدليس.

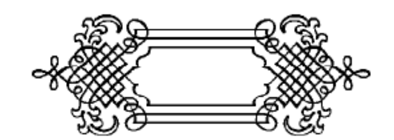


الدليل الخامس

ما جاء في أن الإمام مسلم إنما ينكر على خصمه فرض وجود الواسطة من غير المدلس أما ما ثبت وجود الواسطة فيه فلا ينكر الإمام مسلم ثبوت الإرسال

قال الإمام مسلم: فيقال لمخترع هذا القول الذي وصفنا مقالته أو للذاب عنه قد أعطيت في جملة قولك أن خبر الواحد الثقة عن الواحد الثقة حجة يلزم به العمل ثم أدخلت فيه الشرط بعد فقلت حتى نعلم أنهما قد كانا التقيا مرة فصاعدا أو سمع منه شيئا فهل تجد هذا الشرط الذي اشترطته عن أحد يلزم قوله وإلا فهلم دليلا على ما زعمت فإن ادعى قول أحد من علماء السلف بما زعم من إدخال الشريطة في تثبيت الخبر طولب به ولن يجد هو ولا غيره إلى إيجاده سبيلا[1].وإن هو ادعى فيما زعم دليلا يحتج به قيل له وما ذاك الدليل

[1] - ولا ينبغي أن يقال ان الإمام مسلم كان غافلا عن كل ما قدمناه من كلام كبار أهل العلم في الحديث من ان وجود الواسطة مع عدم التصريح بالسماع هو المرسل.



فإن قال قلته لأني وجدت رواة الأخبار قديما وحديثا يروي أحدهم عن الآخر الحديث ولما يعاينه ولا سمع منه شيئا قط فلما رأيتهم استجازوا رواية الحديث بينهم هكذا على الإرسال من غير سماع والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة احتجت لما وصفت من العلة إلى البحث عن سماع راوي كل خبر عن راويه فإذا أنا هجمت على سماعه منه لأدنى شيء ثبت عنه عندي بذلك جميع ما يروي عنه بعد فإن عزب عني معرفة ذلك أوقفت الخبر ولم يكن عندي موضع حجة **لإمكان الإرسال**[1] فيه

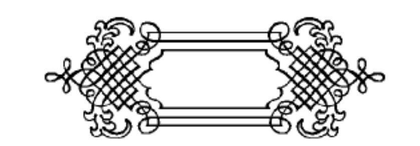
قلت: اعتراض الإمام مسلم ليس هو على الإرسال وإنما على إمكانية وجود الإرسال وهو ما افترضه لا ماثبت وجوده.

قال الإمام مسلم: فيقال له فإن كانت العلة في تضعيفك الخبر وتركك الاحتجاج به **إمكان الإرسال** فيه لزمك أن لا تثبت إسنادا معنعنا حتى ترى فيه السماع من أوله إلى آخره وذلك أن الحديث الوارد علينا بإسناد هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فبيقين نعلم أن هشاما قد سمع من أبيه وأن أباه قد سمع من عائشة كما نعلم أن عائشة قد سمعت من النبي (صلى الله عليه وسلم) وقد يجوز[2] إذا لم يقل هشام في رواية يرويها عن أبيه سمعت أو أخبرني أن يكون بينه وبين أبيه في تلك الرواية إنسان آخر أخبره بها عن أبيه ولم يسمعها هو من

---

[1] - وهذا يدل على أن الإمام مسلم ينكر على خصمه إمكان الإرسال وليس الإرسال وإمكان الإرسال هو افتراض وجود الواسطة اما إن وجدت فهو الإرسال.

[2] - قوله (وقد يجوز) دليل على ان الأمر هو افتراضي أما ما ثبت فيه انه خطأ أو إرسال أو تدليس فالعمل بما ثبت عند الإمام مسلم وغيره من أئمة الحديث.



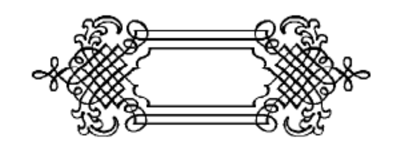
أبيه لما أحب أن يرويها مرسلا[1] ولا يسندها إلى من سمعها منه وكما يمكن ذلك في هشام عن أبيه فهو أيضا ممكن في أبيه عن عائشة وكذلك كل إسناد لحديث ليس فيه ذكر سماع بعضهم من بعض وإن كان قد عرف في الجملة أن كل واحد منهم قد سمع من صاحبه سماعا كثيرا فجائز لكل واحد منهم أن ينزل في بعض الرواية فيسمع من غيره عنه بعض أحاديثه ثم يرسله عنه أحيانا ولا يسمي من سمع منه وينشط أحيانا فيسمي الرجل الذي حمل عنه الحديث ويترك الإرسال

قلت: ومعنى كلام الإمام مسلم ان من أثبتنا سماعه (من الرواة غير المدلسين) عمن فوقه فأن روايته على الاتصال ممن فوقه حتى يثبت انه لم يسمع خبرا مخصوصا ممن فوقه وإنما أرسله وإنما يثبت هذا بأن يرويه نازلا فيتبين عدم سماعه لهذا الخبر المخصوص أو ينص الراوي على انه لم يسمعه فهذا إنما ثبت بما ورد من الطرق ولا يجوز افتراض عدم سماعه الخبر لاستجازة هذا الراوي غير المدلس الذي سمع ممن فوقه أن يروي خبرا لم يسمعه ممن فوقه وإنما كسل عن ذكر الإسناد النازل فأرسله وإنما يكون الإعلال بما ثبت وتبين فكذا من لم يثبت سماعه إنما يعل خبره إذا وجدت الواسطة وثبتت اما إن لم توجد فلا يجوز افتراض وجودها والخبر يكون متصلا عند الإمام مسلم وهذا هو شرط الإمام مسلم في الصحيح.

وقال الإمام مسلم: وما قلنا من هذا موجود في الحديث مستفيض من فعل

---

[1] - هذا وان كان شكله شكل التدليس إلا انه لما كان نادرا جدا أو انه من باب الخطأ سمي إرسالا وهذا من تضييق الإمام مسلم للتدليس.



ثقات المحدثين وأئمة أهل العلم وسنذكر من رواياتهم على الجهة التي ذكرنا عددا يستدل بها على أكثر منها إن شاء الله تعالى[1].

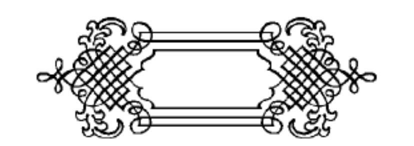
وقال الإمام مسلم: وإنما كان تفقد من تفقد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وشهر به فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته ويتفقدون ذلك منه كي تنزاح عنهم علة التدليس فمن ابتغى ذلك من غير مدلس على الوجه الذي زعم من حكينا قوله فما سمعنا ذلك عن أحد ممن سمينا ولم نسم من الأئمة[2].

قلت: المعني فلا يفترضون وجود الواسطة إلا إذا كان الراوي مدلسا فأن لم يكن مشتهرا بالتدليس فلا يفترضون وجود واسطة ويحمل الخبر على الاتصال فمن ابتغى ذلك من غير مدلس أي طلب السماع من غير المدلس لفرضية إمكانية الإرسال لا لثبوت الإرسال فأن الإمام مسلم لم يسمع بهذا فيما علمه من كلام أئمة الحديث.

[1] - صحيح مسلم جزء ١ صفحة ٣٠،٣١

[2] - صحيح مسلم جزء ١ صفحة ٣٣





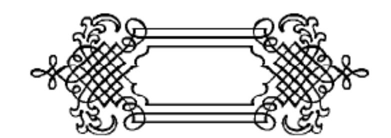
الدليل السادس

احتجاج الإمام مسلم برواية غير المدلس إذا عاصر من فوقه وأمكن له سماعه ولم يرد عنه إدخال الواسطة بينه وبين من يروي عنه وان لم يصرح بالسماع

وقد اخرج الإمام مسلم هذا النوع من الأسانيد كأصول واحتج بها في صحيحه بشكل صريح[1]فتبين أن الإمام مسلم يفرق بين ما فيه دلالة الإرسال وما انتفت منه دلالة الإرسال

قال الإمام مسلم: وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديما وحديثا أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثا وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعا كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة إلا أن يكون

[1] - وهذا ما يسميه مسلم (الأمر المبهم)



هناك دلالة بينة[1] أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئا فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا فالرواية على السماع أبدا حتى تكون الدلالة التي بينا[2].

قلت: أما من ادخل واسطة بينه وبين من عاصرة فليس هذا بالأمر المبهم الذي ذكره الإمام مسلم بل الأمر المبهم الذي نقل الإمام مسلم الاتفاق على تصحيحه هو أن يروي الراوي غير المدلس عمن عاصره وأمكن لقائه ولم يرد دلالة بينة على الإرسال أو الانقطاع بأي شكل من الإشكال والتي منها دخول الواسطة فهي دلالة بينة عند أهل الحديث على أن الراوي لم يسمع ممن فوقه فأما والأمر على الإبهام فهذا ما صححه الإمام مسلم في صحيحه وعمله في الصحيح ظاهر في تصحيح هذا النوع وإخراج أحاديث أصول لا متابعة لها في كتابه لان مثل هذا النوع لا يسمى مرسلا عند أهل الحديث[3] فدل عمله في صحيحه انه قصد بالأمر المبهم هذا النوع من الأسانيد[4] لا ما دخل فيها

---

[1] - تقدم أن من أدلة الإرسال أن يذكر غير المدلس واسطة بينه وبين من روى عنه ممن عاصره فأما ما لم يرد فيه واسطة مع عدم العلم بالسماع فمذهب الإمام مسلم هو اتصال الرواية وثبوتها.

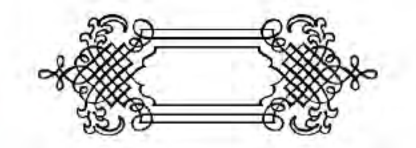
[2] - صحيح مسلم جزء ١ صفحة ٢٩،٣٠

[3] - وإنما اشترط كبار أئمة الحديث العلم بالسماع من باب التثبت والاحتياط.

قال العقيلي: حدثنا جعفر بن محمد بن الحسن قال سمعت أحمد بن سنان يقول قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن الحكم والحديث ضعفاء العقيلي جزء ١ صفحة ٩

[4] - التي لم يدخل فيها واسطة





الواسطة.

وأما الاحتجاج بهذا النوع من الأخبار فليس هو محل اتفاق بين أهل الحديث فأن كبار أئمة الحديث لا يحتجون بمن لم يثبت سماعه ممن فوقه واما الإمام البخاري فأن ادخل شيئا من هذا في صحيحه فأنمى يدخله من باب المجاز لا من اجل الاحتجاج وهذا كما في خبر ربعي عن أبي بكرة، فأن ربعي لا يعلم له سماع من أبي بكرة ولا دلالة على الإرسال فأشار الإمام البخاري في صحيحه لهذا الإسناد ولم يحتج به مع ان هذا الطريق رواه شعبة[1].

ذكر الأخبار التي احتج بها الإمام مسلم فيما لا يعرف فيها سماع الراوي غير المدلس عمن فوقه مما لم يرد فيه دلالة بينة على الإرسال

---

[1] - قال الإمام البخاري: حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حماد عن رجل لم يسمه عن الحسن قال خرجت بسلاحي ليالي الفتنة فاستقبلني أبو بكرة فقال أين تريد قلت أريد نصرة بن عم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فكلاهما من أهل النار قيل فهذا القاتل فما بال المقتول قال إنه أراد قتل صاحبه قال حماد بن زيد فذكرت هذا الحديث لأيوب ويونس بن عبيد وأنا أريد أن يحدثاني به فقالا إنما روى هذا الحديث الحسن عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة حدثنا سليمان حدثنا حماد بهذا وقال مؤمل حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب ويونس وهشام ومعلى بن زياد عن الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ورواه معمر عن أيوب ورواه بكار بن عبد العزيز عن أبيه عن أبي بكرة وقال غندر حدثنا شعبة عن منصور عن ربعي بن حراش عن أبي بكرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ولم يرفعه سفيان عن منصور

صحيح البخاري جزء ٦ صفحة ٢٥٩٤



١- سليمان بن بريدة عن أبيه

اخرج الإمام مسلم لسليمان عن أبيه أحاديث منها أصول[1] ومنها متابعات[2] مما يبين ان هذا على طريقته ومذهبه وشرطه في الصحيح وانه احتج بهذا النوع من الأسانيد

---

[1] - قال الإمام مسلم: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبي حدثنا سفيان عن علقمة بن مرثد ح وحدثني محمد بن حاتم واللفظ له حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان قال حدثني علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي (صلى الله عليه وسلم) صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ومسح على خفيه فقال له عمر لقد صنعت اليوم شيئا لم تكن تصنعه قال عمدا صنعته يا عمر

صحيح مسلم جزء ١ صفحة ٢٣٢

[2] - وقال الإمام مسلم: وحدثني حجاج بن الشاعر حدثنا عبد الرزاق أخبرنا الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رجلا نشد في المسجد فقال من دعا إلى الجمل الأحمر فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) لا وجدت إنما بنيت المساجد لما بنيت له

صحيح مسلم جزء ١ صفحة ٣٩٧

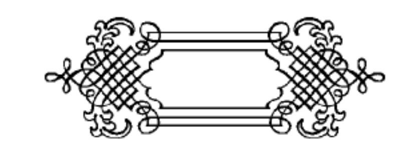
وقال الإمام مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حرمة نساء المجاهدين على القاعدين كحرمة أمهاتهم وما من رجل من القاعدين يخلف رجلا من المجاهدين في أهله فيخونه فيهم إلا وقف له يوم القيامة فيأخذ من عمله ما شاء فما ظنكم

صحيح مسلم جزء ٣ صفحة ١٥٠٨

وقال الإمام مسلم: حدثني زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه

صحيح مسلم جزء ٤ صفحة ١٧٧٠

فهذه أخبار أصول ليس لها متابعات في صحيح مسلم أخرجها الإمام مسلم محتجا بها لأنها على شرطه



أما الإمام البخاري فأنه يشترط السماع مطلقا لذا قال إن سليمان لم يذكر سماعا من أبيه ولم يخرج الإمام البخاري لسليمان بن بريدة في الصحيح ، واخرج الإمام البخاري لأخيه عبد الله بن بريدة عن أبيه لتصريح عبد الله بن بريدة بالسماع من أبيه.

قال الإمام البخاري: سليمان بن بريدة بن حصيب الأسلمي عن أبيه وعمران بن حصين روى عنه علقمة بن مرثد قال نعيم بن حماد نا أبو محمد المروزي عن عبد الله بن بريدة عن أخيه سليمان بن بريدة وكانا ولدا في بطن واحد على عهد عمر ولم يذكر سليمان سماعا من أبيه[(١)].

أما الدليل على ان الإمام البخاري يشترط السماع مطلقا في داخل وخارج الصحيح ولا يحتج إلا بما ثبت فيه السماع هو عدم تصحيح الإمام البخاري للأخبار التي لا يعرف فيها سماع الراوي (المدلس أو غير المدلس) عمن فوقه

وقد ذكر الإمام البخاري للإمام الترمذي انه لم يصحح خبرا لأبي عبد الله الجدلي عن خزيمة لعدم العلم بالسماع

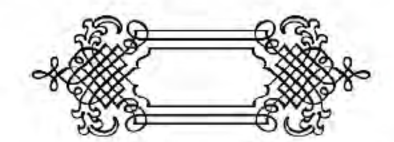
قال الإمام الترمذي:سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال لا يصح عندي حديث خزيمة بن ثابت في المسح لأنه لا يعرف لأبي عبد الله الجدلي سماع من خزيمة بن ثابت[(٢)].

قلت ولم يرد خبر بوجود واسطة بين أبي عبد الله الجدلي وبين خزيمة إلا ان الإمام البخاري لم يصحح الخبر لان عدم المعرفة بسماع أبي عبد

(١) - التاريخ الكبير جزء ٤ صفحة ٤

(٢) - علل الترمذي جزء ١ صفحة ٥٣





الله الجدلي لخزيمة بن ثابت ، وهذا دليل بين على اشتراط الإمام البخاري للسماع مطلقا من المدلس ومن غير المدلس.

وقد نص الإمام البخاري على ان ما لا يعلم سماعه لا تقوم به الحجة

قال البخاري: وقال البخاري: سليمان بن رزين قال بن بشار عن غندر عن شعبة عن علقمة بن مرثدة عن سالم بن رزين عن سالم بن عبد الله عن سعيد بن المسيب عن بن عمر عن النبي(صلى الله عليه وسلم) لا يحل له حتى يذوق العسيلة

وقال بن بشار نا بن مهدي عن سفيان عن علقمة عن رزين الأحمري عن بن عمر عن النبي (صلى الله عليه وسلم)

وقال أبو أحمد وابن كثير سليمان بن رزين وقال وكيع مرة عن سليمان بن رزين الأحمري قال رزين بن سليمان وقال لي إبراهيم بن المنذر نا أنس بن عياض سمع موسى بن عقبة عن نافع عن بن عمر قال لو فعله أحد وعمر حي لرجمهما قال أبو عبد الله وهذا أشهر ولا تقوم الحجة بسالم بن رزين ولا برزين لأنه لا يدري سماعه من سالم ولا من بن عمر[1].

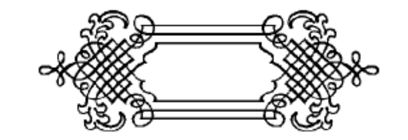
٢- عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة

اخرج الإمام مسلم لعبد الله الزماني عن أبي قتادة أحاديث في الأصول[2]

---

[1] - التاريخ الكبير جزء ٤ صفحة ١٣

[2] - قال الإمام مسلم: وحدثنا يحيى بن يحيى التميمي وقتيبة بن سعيد جميعا عن حماد قال يحيى أخبرنا حماد بن زيد عن غيلان عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة رجل أتى النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال كيف تصوم فغضب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فلما



وهذا على شرط الإمام مسلم بالتصحيح بغير اشتراط السماع لعدم وجود دلالة على الإرسال.

وقال الإمام البخاري لايعرف لعبد الله الزماني سماع من أبي قتادة.

قال الإمام البخاري: وروى غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ولا يعرف سماع عبد الله بن معبد من أبي قتادة[1].

وقال الإمام البخاري: عبد الله بن معبد الزماني البصري عن أبي قتادة روى عنه حجاج بن عتاب وغيلان بن جرير وقتادة ولا نعرف سماعه من أبي قتادة[2].

رأى عمر (رضي الله عنه) غضبه قال رضينا بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد نبيا نعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله فجعل عمر (رضي الله عنه) يردد هذا الكلام حتى سكن غضبه فقال عمر يا رسول الله كيف بمن يصوم الدهر كله قال لا صام ولا أفطر أو قال لم يصم ولم يفطر قال كيف من يصوم يومين ويفطر يوما قال ويطيق ذلك أحد قال كيف من يصوم يوما ويفطر يوما قال ذاك صوم داود عليه السلام قال كيف من يصوم يوما ويفطر يومين قال وددت أني طوقت ذلك ثم قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثلاث من كل شهر ورمضان إلى رمضان فهذا صيام الدهر كله صيام يوم عرفة أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام يوم عاشوراء أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله

صحيح مسلم جزء ٢ صفحة ٨١٨

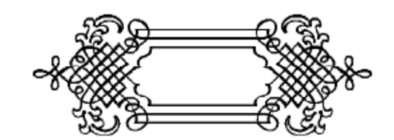
وقال الإمام مسلم: ١١٦٢ وحدثني زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا مهدي بن ميمون عن غيلان عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة الأنصاري (رضي الله عنه) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سئل عن صوم الإثنين فقال فيه ولدت وفيه أنزل علي

صحيح مسلم جزء ٢ صفحة ٨٢٠

[1] - التاريخ الكبير جزء ٣ صفحة ٦٧

[2] - التاريخ الكبير جزء ٥ صفحة ١٩٨





وقال الإمام البخاري: ورواه عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في صوم عاشوراء ولم يذكر سماعا من أبي قتادة[1]

٣- زيد بن أسلم عن حمران مولى عثمان

قال الإمام مسلم: حدثنا قتيبة بن سعيد وأحمد بن عبدة الضبي قالا حدثنا عبد العزيز وهو الدراوردي عن زيد بن أسلم عن حمران مولى عثمان قال أتيت عثمان بن عفان بوضوء فتوضأ ثم قال إن ناسا يتحدثون عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أحاديث لا أدري ما هي إلا أني رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) توضأ مثل وضوئي هذا ثم قال من توضأ هكذا غفر له ما تقدم من ذنبه وكانت صلاته ومشيه إلى المسجد نافلة وفي رواية بن عبدة أتيت عثمان فتوضأ[2].

قلت:وقد اخرج الإمام مسلم لهذا الخبر طرق أخرى غير هذا إلا ان هذا الخبر هو على شرط الإمام مسلم لانتفاء الدلالة على الإرسال.

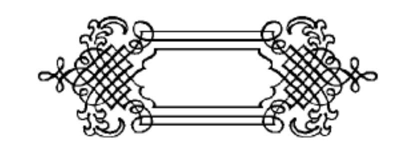
أما الإمام البخاري..فجعل زيد بن اسلم ممن روى عن حمران فلم يذكر سماعا.

قال الإمام البخاري: حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان القرشي الأموي المدني سمع عثمان سمع منه عروة بن الزبير وعطاء بن يزيد وأبو سلمة وجامع بن شداد ومعاذ بن عبد الرحمن والحسن والوليد أبو بشر ومعبد الجهني ونافع

[1] - التاريخ الأوسط جزء ١ صفحة ٢٦٦

[2] - صحيح مسلم جزء ١ صفحة ٢٠٧





ومن روى عنه فلم يذكر سماعا مسلم بن كيسان وابن المنكدر وزيد بن أسلم وبكير والمطلب بن حنطب وابن أبي المخارق وعبد الملك بن عبيد وعثمان بن موهب[1].

٤- محمد بن المنكدر عن حمران

قال الإمام مسلم: حدثنا محمد بن معمر بن ربعي القيسي حدثنا أبو هشام المخزومي عن عبد الواحد وهو بن زياد حدثنا عثمان بن حكيم حدثنا محمد بن المنكدر عن حمران عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره[2]

أما الإمام البخاري فجعل ابن المنكدر ممن روى عن حمران فلم يذكر سماعا.

قال الإمام البخاري: حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان القرشي الأموي المدني سمع عثمان سمع منه عروة بن الزبير وعطاء بن يزيد وأبو سلمة وجامع بن شداد ومعاذ بن عبد الرحمن والحسن والوليد أبو بشر ومعبد الجهني ونافع ومن روى عنه فلم يذكر سماعا مسلم بن كيسان وابن المنكدر وزيد بن أسلم وبكير والمطلب بن حنطب وابن أبي المخارق وعبد الملك بن عبيد وعثمان بن موهب[3].

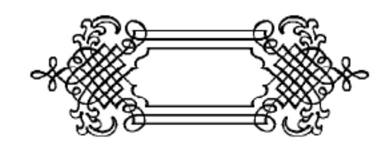
---

(١) - التاريخ الكبير جزء ٣ صفحة ٨٠

(٢) - صحيح مسلم جزء ١ صفحة ٢١٦

(٣) - التاريخ الكبير جزء ٣ صفحة ٨٠





٥- عائذ الله بن عبد الله أبو إدريس الخولاني عن أبي ذر

اخرج الإمام مسلم لأبي إدريس الخولاني عن أبي ذر حديثا في الأصول.

قال العلائي: عائذ الله بن عبد الله أبو إدريس الخولاني روى عن عمر ومعاذ وأبي بن كعب وبلال وقد قيل إن ذلك مرسل وروايته عن أبي ذر في صحيح مسلم وكأن ذلك على قاعدته[١].

قلت: هذا يؤكد ان قول العلائي على قاعدته بمعنى على شرطه وان العلائي لا يفرق بين ما فيه دلالة على الإرسال مما ليس فيه دلالة ويجعل الجميع على شرط الإمام مسلم.

قال الإمام مسلم: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي حدثنا مروان يعنى بن محمد الدمشقي حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا .....الحديث[٢].

قلت: لم يخرج الإمام البخاري لأبي إدريس عن أبي ذر في الصحيح لان مثل هذا إنما هو على شرط الإمام مسلم لا على شرط الإمام البخاري.

٦- محمد بن قيس بن مخرمة عن أبي هريرة

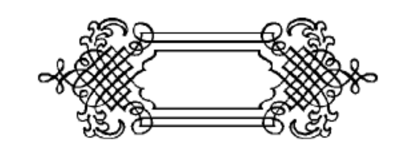
قال الإمام مسلم: حدثنا قتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة كلاهما عن

---

(١) - جامع التحصيل جزء ١ صفحة ٢٠٥

(٢) - صحيح مسلم جزء ٤ صفحة ١٩٩٤





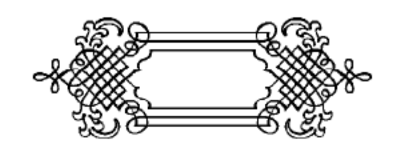
بن عيينة واللفظ لقتيبة حدثنا سفيان عن بن محيصن شيخ من قريش سمع محمد بن قيس بن مخرمة يحدث عن أبي هريرة قال لما نزلت (**مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ**) بلغت من المسلمين مبلغا شديدا فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قاربوا وسددوا ففي كل ما يصاب به المسلم كفارة حتى النكبة ينكبها أو الشوكة يشاكها قال مسلم هو عمر بن عبد الرحمن بن محيصن من أهل مكة[1].

قلت: لم يخرج الإمام البخاري لمحمد بن قيس بن مخرمة عن أبي هريرة لأنه لا يعلم لمحمد بن مخرمة سماع من أبي هريرة ومثل هذا متصل عند الإمام مسلم لعدم ورود دلالة على الإرسال، وللحديث طرق غير هذا.

---

[1] - صحيح مسلم جزء ٤ صفحة ١٩٩٣





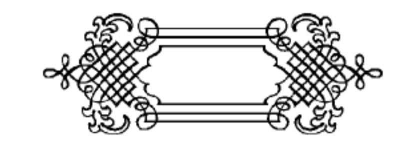
ما جاء عن كبار أئمة الحديث في اشتراط السماع مطلقا وعدم الاحتجاج فيما لم يثبت سماعه

١- شعبة بن الحجاج

قال ابن أبي حاتم: نا يونس بن حبيب نا أبو داود نا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها أرادت أن تشترى بريرة فتعتقها وأراد مواليها أن يشرطوا الولاء فذكرت عائشة ذلك للنبي (صلى الله عليه وسلم) فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) اشتريها واعتقيها فإنما الولاء لمن اعتق قال واتى بلحم فقال ما هذا قالوا هذا هدية أهدته إلينا بريرة تصدق به عليها فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) هو عليها صدقة ولنا هدية قالت وخيرت وكان زوجها حرا قال شعبة ثم سألته بعد فقال ما أدري هو حر أم عبد قال شعبة فقلت لسماك بن حرب أنى أتقى أن أساله عن الإسناد فسله أنت قال وكان في خلقه فقال له سماك بعد ما حدث أحدثك هذا أبوك عن عائشة قال عبد الرحمن نعم فلما خرج قال لي سماك يا شعبة استوثقت لك منه[١].

---

[١] - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ١٦٤،١٦٥



قلت: في هذا دليل على تنقير شعبة وتفتيشه عن السماع حتى من غير المدلس الذي عاصر من فوقه وأمكن له لقاءه.

٢- يحيى بن سعيد القطان

حدثنا عبد الرحمن نا صالح بن أحمد بن حنبل نا على بن المدني قال سمعت يحيى بن سعيد يقول ينبغي لكتبة الحديث أن يكون ثبت الأخذ ويفهم ما يقال له ويبصر الرجل يعني المحدث ثم يتعاهد ذلك منه يعني نطقه يقول حدثنا أو سمعت أو يرسله فقد قال هشام بن عروه إذا حدثك رجل بحديث فقل عمن هذا أو فمن هذا سمعته فان الرجل يحدث عن آخر دونه يعني دونه في الإتقان والصدق قال يحيى فعجبت من فطنته[(١)].

قال ابن أبي حاتم:حدثنا صالح بن أحمد نا علي يعني ابن المديني قال قلت ليحيى سمع زرارة من ابن عباس قال ليس فيها شيء سمعت[(٢)].

قلت :وقال الرازي سمع من ابن عباس

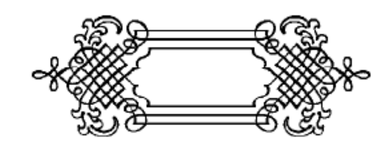
٣- علي بن المديني

قال علي بن المديني: قيس بن أبي حازم سمع من أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وسعد بن أبي وقاص وزبير وطلحة بن عبيد الله وأبي رهم وجرير بن عبد الله البجلي وأبي مسعود البدري وخباب بن الأرت والمغيرة بن شعبة ومرداس بن مالك الأسلمي والمستورد بن شداد الفهري ودكين بن سعد المزني ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص وأبي سفيان بن حرب وخالد بن الوليد

---

(١) - الجرح والتعديل جزء ٢ صفحة ٣٥،٣٤

(٢) - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٦٣



وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن مسعود وسعيد بن ز يد وأبي جحيفة

قيل لعلي هؤلاء كلهم سمع منهم قيس بن أبي حازم سماعا قال نعم سمع منهم سماعا ولولا ذلك لم نعد له سماعا قيل له شهد الجمل قال لا كان عثمانيا[1].

٤- الإمام البخاري

قال الإمام البخاري: وروى غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ولا يعرف سماع عبد الله بن معبد من أبي قتادة[2].

وقال الإمام البخاري: حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان القرشي الأموي المدني سمع عثمان سمع منه عروة بن الزبير وعطاء بن يزيد وأبو سلمة وجامع بن شداد ومعاذ بن عبد الرحمن والحسن والوليد أبو بشر ومعبد الجهني ونافع ومن روى عنه فلم يذكر سماعا مسلم بن كيسان وابن المنكدر وزيد بن أسلم وبكير والمطلب بن حنطب وابن أبي المخارق وعبد الملك بن عبيد وعثمان بن موهب[3].

قال الإمام الترمذي: حدثنا قتيبة حدثنا محمد بن موسى المخزومي عن يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه

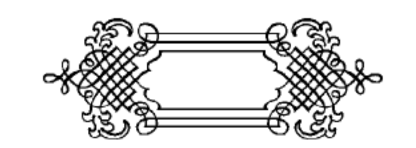
---

[1] - العلل للمديني جزء ١ صفحة ٤٩، ٥٠

[2] - التاريخ الكبير جزء ٣ صفحة ٦٧

[3] - التاريخ الكبير جزء ٣ صفحة ٨٠





فسألت محمدا عن هذا الحديث فقال محمد بن موسى المخزومي لا بأس به مقارب الحديث ويعقوب بن سلمة مدني لا يعرف له سماع من أبيه ولا يعرف لأبيه سماع من أبي هريرة قال أبو عيسى سمعت إسحاق بن منصور يقول سمعت أحمد بن حنبل يقول لا أعلم في هذا الباب حديثا له إسناد جيد[1].

قال الإمام البخاري: إبراهيم المخزومي عن أبيه قال الإمام البخاري: وقال إبراهيم بن حمزة حدثنا حاتم بن إسماعيل قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم المخزومي عن أبيه عن جده عبد الله بن أبي ربيعة أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) استسلفه ما لا بضعة عشر ألفا فلما رجع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم حنين وقدم عليه فقال ادعوا إلى بن أبي ربيعة فقال له خذ ما أسلفت بارك الله لك في مالك وولدك إنما جزاء السلف الحمد والوفاء وعبد الله هو الذي بعثته قريش مع عمرو بن العاص إلى الحبشة هو أخو أبي جهل لأمه قال أبو عبد الله إبراهيم لا أدري سمع من أبيه أم لا[2].

قال الإمام الترمذي:سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال لا يصح عندي حديث خزيمة بن ثابت في المسح لأنه لا يعرف لأبي عبد الله الجدلي سماع من خزيمة بن ثابت[3].

وقال الإمام البخاري: محمد بن صفوان الجمحي قال لي بشر بن الحكم حدثنا الدراوردي عن محمد بن صفوان عن سعيد بن المسيب عن سعد قال

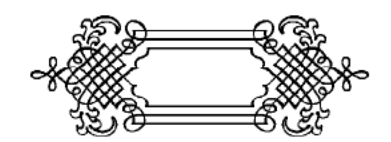
---

(1) - علل الترمذي جزء ١ صفحة ٣٢

(2) - التاريخ الكبير جزء ٥ صفحة ٩

(3) - علل الترمذي جزء ١ صفحة ٥٣





النبي (صلى الله عليه وسلم) لعلي أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة قال أبو عبد الله لم يذكر سماعا من سعيد فلا أدري أسمع منه أم لا[1].

قال الإمام الترمذي: قال محمد لا أدري عبيد بن نضلة سمع من المغيرة بن شعبة أم لا[2].

قلت:وهذا الخبر رواه شعبة[3]ومع هذا لم يحكم له الإمام البخاري بالاتصال.

قال الإمام الترمذي: حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن أم هانئ قالت قدم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) علينا مكة وله أربع غدائر

سألت محمدا قلت له مجاهد سمع من أم هانئ قال روى عن أم هانيء ولا أعرف له سماعا منها[4].

---

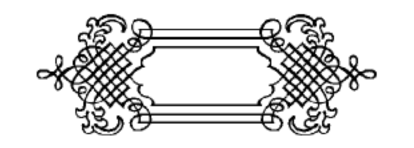
[1] - التاريخ الكبير جزء ١ صفحة ١١٥

[2] - علل الترمذي جزء ١ صفحة ٢٢٢

[3] - قال الإمام احمد: ثنا عفان ثنا شعبة قال منصور أخبرني قال سمعت إبراهيم يحدث عن عبيد بن نضله عن المغيرة بن شعبة أن امرأتين كانتا تحت رجل فغارتا فضربتها بعمود فسطاط فقتلتها فاختصموا إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال أحدهما يا رسول الله كيف ندي من لا أكل ولا شرب ولا صاح فاستهل فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) اسجع كسجع الأعراب قال فقضى فيه غرة قال وجعله على عاقلة المرأة مسند أحمد بن حنبل جزء ٤ ص٢٤٦

[4] - علل الترمذي جزء ١ صفحة ٢٩٤





٥- الإمام احمد بن حنبل

قال الإمام احمد: سألت يحيى هل سمع طاوس من أبي موسى الأشعري فقال نعم قال طاوس سمعت أبا موسى قلت ليحيى سمع من عائشة شيئا قال لا أراه وقد سمع من بن عباس وابن عمر وأبي موسى يعني طاوس[1].

قلت: الإمام احمد ينقر ويفتش ويسأن يحيى في رواية غير المدلس.

قال صالح ابن الإمام احمد: وسألته عن خلاس بن عمرو هل سمع من علي وما سمع منه فقال أما هو فقد سمع من عمار بن ياسر ويقال إنه كان في شرطة علي[2].

٦- أبو مسهر

قال ابن أبي حاتم: نا أبي رحمه الله قال سألت أبا مسهر هل سمع مكحول عن أحد من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال من أنس بن مالك فقلت له سمع من أبى هند الداري فقال من رواه قلت حيوة بن شريح عن أبى صخر عن مكحول انه سمع أبا هند الداري يقول سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) فكأنه لم يلتفت إلى ذلك فقلت له واثلة بن الأسقع فقال من قلت حدثنا أبو صالح كاتب الليث حدثني معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن مكحول قال دخلت انا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع فقلت كأنه اومى رأسه كأنه قبل ذلك[3].

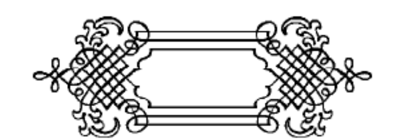
---

[1] - العلل ومعرفة الرجال جزء ٣ صفحة ١٨

[2] - مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح جزء ١صفحة ٣٣٠

[3] - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٢٩١





٧- أبو حاتم الرازي

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وسئل هل سمع زرارة من عبدالله بن سلام قال ما أراه ولكن يدخل في المسند وقد سمع زرارة من عمران بن حصين ومن أبي هريرة ومن ابن عباس قلت ومن أيضا قال هذا ما صح له[١].

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول حفص بن عبيد الله أحب إلي من حفص بن عمر ولا يدري سمع من جابر وأبي هريرة أم لا ولا يثبت له السماع إلا من جده أنس بن مالك[٢].

قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي ابن عمران من هو قال لا أدري قلت فابن بريدة أدرك ابن عمر قال أدركه ولم يبين سماعه منه[٣].

قلت: قد يطلق إمام من أئمة الحديث قول (أدرك فلان) ويحكم على الخبر بالاتصال فيتوهم متوهم أن هذا الإمام إنما صحح الخبر بالمعاصرة وإمكان السماع لا بثبوت السماع وليس الأمر كما توهم هذا المتوهم وإنما قد يطلق الإمام الإدراك ويراد به السماع ، فقد يقال أدركه بمعنى سمعه وهذا من باب المجاز ومن ذلك.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه خالد الواسطي ويحيى القطان ومعمر عن التيمي عن أبي نضرة عن جابر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه لقي ابن صائد وذكر الحديث ورواه الأنصاري عن التيمي عن أبي

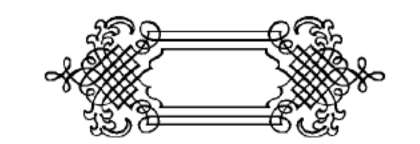
---

[١] - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٦٣

[٢] - الجرح والتعديل جزء ٣ صفحة ١٧٦

[٣] - علل الحديث جزء ٢ صفحة ١٨٤





نضرة عن عبد الله بن مسعود عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قلت لأبي أيهما أصبح قال عبد الله أصح لو كان عن جابر كان متصلا قلت كيف كان قال لان أبا نضرة قد أدرك جابرا ولم يدرك ابن مسعود وابن مسعود قديم الموت سألت أبي مرة أخرى عن هذا الحديث فقال يحيى القطان ومعتمر وغيرهما يقولون عن التيمي عن أبي نضرة عن جابر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو أشبه بالصواب[1].

قلت: فقد حكم أبو حاتم الرازي باتصال الخبر إن كان من طريق أبي نضرة عن جابر وعلل السبب بان أبا نضرة قد أدرك جابر بن عبد الله وإنما قصد أبو حاتم بالا دارك هنا السماع لا المعاصرة وهذا بين فقد سمع ابونضرة من جابر كما في صحيح الإمام مسلم

قال الإمام مسلم: حدثني حامد بن عمر البكراوي حدثنا عبد الواحد عن عاصم عن أبي نضرة قال كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آت فقال إن بن عباس وبن الزبير اختلفا في المتعتين فقال جابر فعلناهما مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثم نهانا عنهما عمر فلم نعد لهما[2].

كما استخدم أبو حاتم لفظ الإدراك وأراد اللقاء والسماع في غير هذا

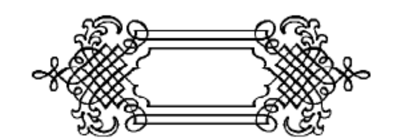
قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وذكر حديثا رواه الوليد بن مسلم عن تميم ابن عطية عن مكحول قال جالست شريحا ستة أشهر ما أسأله عن شيء إنما

---

[1] - علل الحديث جزء ٢ صفحة ٤١٥،٤١٦

[2] - صحيح مسلم جزء ٢ صفحة ٩١٤





أكتفي بما يقضي به بين الناس قال أبي لم يدرك مكحول شريحا هذا وهم[1].

قلت: ومكحول لم يسمع من شريح لكنه عاصره قطعا فأن شريح توفي قبيل أو بعيد الثمانين للهجرة ومكحول جيء به من سبي كابل وكان فتح كابل سنة أربع وأربعين[2] للهجرة وتوفي مكحول عام (١١٢) للهجرة أو بعدها.

---

(١) - المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٢١٣

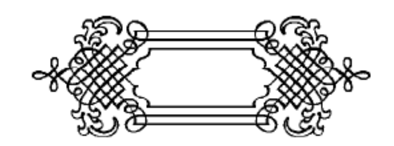
(٢) - قال خليفة بن خياط:سنة أربع وأربعين فتح كابل فيها افتتح ابن عامر كابل وقتل بكابل أبو قتادة العدوي ويقال الذي قتل أبو رفاعة العدوي ومن سبى كابل مكحول الشامي وسالم بن عجلان الأفطس وكيسان أبو أيوب بن أبي تميمة السختياني ومنهم نافع مولى ابن عمر ومهران أبو حميد الطويل تاريخ خليفة بن خياط جزء ١ صفحة ٢٠٦

ما جاء عن كبار أئمة الحديث في الانتقاء لبعض الرواة وعدم التنقير عن سماعاتهم وتحسينهم لبعض من لا يعلم سماعه عمن فوقه

لاشك بأن باب الانتقاء أوسع من غيره لذا فأن أئمة الحديث لم يغلقوا باب الانتقاء بل قد كان لهم شيء من الانتقاء في رواية الراوي عمن فوقه إذا لم يكن هنالك دلالة على الإرسال أو أن يأتي الخبر ممن يشتهر بأنه لا يروي إلا عمن سمع مثل شعبة والقطان.

فأما شعبة

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وذكر حديث شعبة عن أبي سفيان طلحة بن نافع عن ابن عمر دع ما يريبك إلى ما يريبك فقال أبي لا نعلم روى شعبة عن أبي سفيان غير هذا الحديث وتعجبنا من لقيته إياه كيف لقيه لان طلحة بن رافع كبير وشعبة يحمل عليه يقول ما يحدث عن جابر لم يسمع منه إنما هو من



صحيفة سليمان اليشكري[1].

قلت: حمل أبو حاتم حديث شعبة عن أبي سفيان (طلحة بن نافع) على الاتصال[2] مع أن شعبة لم يصرح بالسماع منه ولا يعلم لشعبة سماع ولا لقاء ولا رؤية لأبي سفيان.

وأما يحيى بن سعيد القطان

قال ابن أبي حاتم: ذكره أبى نا أبو الدرداء عبد العزيز بن منيب قال سمعت محمد بن الأزهر الجوزجاني قال قلت لأحمد بن حنبل لم لا تقول ليحيى بن سعيد قل حدثنا فقال مثل يحيى يقال له قل حدثنا[3].

قلت: فمثل يحيى القطان لا يضر إذا قال حدثنا فلان أو قال عن فلان لأنه قد علم من منهجه انه لا يروي إلا ما سمع ممن فوقه[4].

---

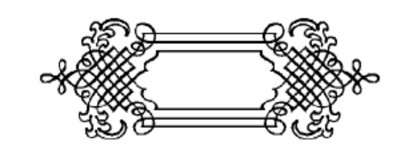
[1] - علل الحديث جزء ٢ صفحة ١٣٧

[2] - وإنما يعرف هذا عن شعبة عن بريد بن أبي مريم عن أبي الحوراء

[3] - الجرح والتعديل جزء ١ صفحة ٢٣٣،٢٣٤

[4] - ومع هذا كان علي بن المديني ينقر في رواية يحيى القطان

قال ابن أبي حاتم: نا صالح بن أحمد بن حنبل نا على بن المدني قال سمعت يحيى بن سعيد يقول ينبغي لكتبة الحديث أن يكون ثبت الأخذ ويفهم ما يقال له ويبصر الرجل يعني المحدث ثم يتعاهد ذلك منه يعني نطقه يقول حدثنا أو سمعت أو يرسله فقد قال هشام بن عروه إذا حدثك رجل بحديث فقل عمن هذا أو فمن هذا سمعته فان الرجل يحدث عن آخر دونه يعني دونه في الإتقان والصدق قال يحيى فعجبت من فطنته حدثنا عبد الرحمن نا صالح بن أحمد بن حنبل نا علي بن المديني قال سمعت يحيى بن سعيد وذكر توقيف الرجل على سماع الحديث يعني المحدثين فقال قلت ليحيى بن سعيد الأنصاري وهو قاض في حديث معاذ بن جبل سمعته من سعيد بن المسيب قال نعم الجرح والتعديل جزء ٢ صفحة ٣٤،٣٥



فإذا علم هذا فلا ينبغي جعل الانتقاء أصلا في قبول رواية من لا يعلم سماعه ممن فوقه[1].

أما ما ورد عن كبار أئمة الحديث من تحسين أو تصحيح أخبار لا يعلم فيها سماع الراوي عمن فوقه فهي أخبار قليلة منها ما كان من باب الانتقاء ومنها من باب المجاز ومنها ما كان من باب الوهم

ومن ذلك

١- ما ورد من تصحيح الإمام احمد وتحسين الإمام البخاري لحديث حمنة بن جحش (رضي الله عنها)

مع أن عبد الله بن محمد بن عقيل لا يعلم له سماع من إبراهيم بن محمد بن طلحة

قال الإمام الترمذي: قال محمد حديث حمنة[2] بنت جحش في المستحاضة هو حديث حسن **إلا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم لا أدري سمع منه عبد الله بن محمد بن عقيل أم لا** وكان أحمد بن حنبل يقول هو

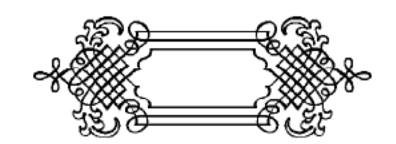
---

[1] - وقد يتوهم الإمام السماع

قال ابن أبي حاتم:سألت أبا زرعة عن يونس بن عبيد هل سمع من نافع فقال أتوهم أن في حديثه شيئا يدل على أنه سمع منه المراسيل لابن أبي حاتم جزء ١ صفحة ٢٤٩

أبو زرعة الرازي وسئل أبو زرعة هل سمع المطلب بن عبد الله بن حنطب من عائشة فقال نرجو أن يكون سمع منها الجرح والتعديل جزء ٨ صفحة ٣٥٩

[2] - قال الإمام احمد: ثنا يزيد بن هارون قال أخبرنا شريك بن عبد الله عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن أمه حمنة بنت جحش أنها ......الحديث. مسند أحمد بن حنبل جزء ٦ صفحة ٤٣٩



حديث صحيح[1].

قلت: تحسين الإمام البخاري ليس تصحيحا ولا يلزم منه الاحتجاج بالخبر

وأما الإمام احمد فقد ذكر الإمام أبو داود في سننه أن في نفس الإمام احمد شيء من هذا الحديث

قال الإمام أبو داود: قال أبو داود سمعت أحمد يقول حديث بن عقيل في نفسي منه شيء[2].

وقد وهن أبو حاتم هذا الحديث وضعفه

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه ابن عقيل عن إبراهيم بن محمد عن عمران بن طلحة عن أمه حمنة بنت جحش في الحيض فوهنه ولم يقو إسناده[3].

قلت: وإنما ذهب الإمام احمد إلى تحسين الخبر لأنه جاء من طريق يزيد بن هارون وهو من أهل التثبت وفي العادة لا يروى إلا المتصل.

٢- ما جاء من تصحيح الإمام احمد لحديث المحاقلة

ولا يعلم لسليمان بن يسار سماع من رافع بن خديج

قال عبد الله بن الإمام احمد: سمعت أبي يقول في حديث رافع بن خديج هو مختلف عنه يروى عنه ألوان مختلفة مرة يقول نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن كري المزارع ومرة عن ظهير عن النبي مرة يقول ما خرج عن الربيع

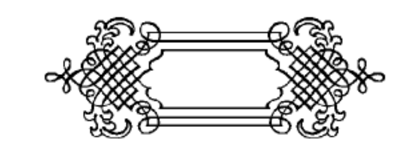
---

[1] - علل الترمذي جزء ١ صفحة ٥٨

[2] - سنن أبي داود جزء ١ صفحة ٧٦

[3] - علل الحديث جزء ١ صفحة ٥١





وكلها أحاديث صحاح إلا أنه مختلف عنه ورأيته يعجبه منها حديث أيوب وسعيد بن عروبة عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج قال كنا نحاقل بالأرض على عهد الرسول الله (صلى الله عليه وسلم)..الحديث[1].

قلت: وهذا حديث صحيح روي من وجوه صحيحة متصلة فلا خلاف في قبوله إنما الخلاف فيما لم يرد من وجه متصل.

٣- ما جاء عن ابن معين في تصحيح حديث أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت (رضي الله عنه) ولا يعلم لأبي عبد الله الجدلي سماع من خزيمة بن ثابت.

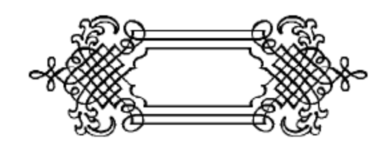
قال الإمام الترمذي: حدثنا القاسم بن دينار الكوفي قال حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن منصور قال كنا في حجرة إبراهيم النخعي ومعنا إبراهيم التيمي فتذاكرنا المسح على الخفين فقال إبراهيم حدثنا عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت قال جعل لنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثلاثا ولو استزدناه لزادنا

سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال لا يصح عندي حديث خزيمة بن ثابت في المسح لأنه لا يعرف لأبي عبد الله الجدلي سماع من خزيمة بن ثابت[2].

---

[1] - مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله جزء ١ صفحة ٤٠٥

[2] - وهذا دليل على اشتراط الإمام البخاري العلم بالسماع لتصحيح الأخبار من غير المدلس فأن أبا عبد الله الجدلي لا يدلس وهو ثقة.



وكان شعبة يقول لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي حديث المسح[1]

وحديث عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدلي هو أصح وأحسن

وذكر عن يحيى بن معين أنه قال حديث خزيمة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) حديث صحيح[2].

قلت: اعل هذا الخبر الإمام البخاري لعدم العلم بسماع أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت

أما تصحيح ابن معين لهذا الخبر فأن للحديث طرق صحيحة غير هذا ذكرها الإمام مسلم وغيره.

وقال الإمام الترمذي: وسألت محمدا فقلت أي الحديث عندك أصح في التوقيت في المسح على الخفين قال حديث صفوان بن عسال[3].

قلت: فكل ما تقدم لا يدل على عدم اشتراط أئمة الحديث للسماع بل الذي دل من كلامهم وفعلهم أنهم يشترطون السماع وقد ينتقون أخبارا يصححونا أو يحسنونها من باب الانتقاء لا أن ذلك منهجا لهم في التصحيح

فإذا تبين إن الأئمة انتقوا بعض الإخبار ممن لا يعلم سماع راويه (مدلسا كان أو غير مدلس) عمن فوقه ولم يكن هذا منهجا ثابتا لهم فأعلم أن الإمام مسلم برغم دفاعه عن مذهبه في تصحيح الإخبار بالاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية

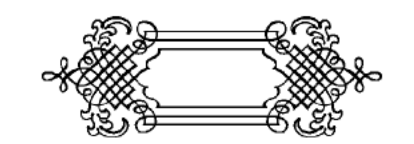
---

[1] - قد سمعه من عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدلي كما ذكره الإمام الترمذي.

[2] - علل الترمذي جزء ١ صفحة ٥٣،٥٤

[3] - علل الترمذي جزء ١ صفحة ٥٤





اللقاء مع انتفاء التدليس والدلالة على الإرسال إلا ان الإمام مسلم

رحمه الله لم يتوسع في تصحح ما لا يعلم سماعه بل انحاز إلى باب الانتقاء ولم يكثر من التصحيح لما لم يثبت فيه السماع وهذا بين في قلة الأمثلة الذي احتج بها في صحيحه مما لا يعلم به سماع الراوي ممن فوقه وسبب ذلك انه كان يدع ما يصح عنده ولا يدخله في الصحيح إذا بان له أن أحدا من الأئمة قد اعل هذا الخبر وكان رحمه الله حريصا على ذكر ما اجمع أئمة الحديث على تصحيحه[1] في كتابه كما قد صرح بذلك وقد أجاد في هذا وأحسن ولم ينتقد على كتابه إلا أشياء يسيرة وبعضها لا يسلم للمنتقدين والله اعلم.

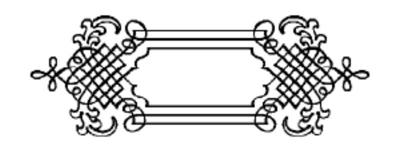
وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى الله وصحبه وسلم.

---

[1] - قال الإمام مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة حدثنا سعيد بن أبي عروبة ح وحدثنا أبو غسان المسمعي حدثنا معاذ بن هشام حدثنا أبي ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا جرير عن سليمان التيمي كل هؤلاء عن قتادة في هذا الإسناد بمثله وفي حديث جرير عن سليمان عن قتادة من الزيادة وإذا قرأ فأنصتوا وليس في حديث أحد منهم فإن الله قال على لسان نبيه (صلى الله عليه وسلم) سمع الله لمن حمده إلا في رواية أبي كامل وحده عن أبي عوانة قال أبو إسحاق قال أبو بكر بن أخت أبي النضر في هذا الحديث فقال مسلم تريد أحفظ من سليمان فقال له أبو بكر فحديث أبي هريرة فقال هو صحيح يعني وإذا قرأ فأنصتوا فقال هو عندي صحيح فقال لم لم تضعه ها هنا قال ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه صحيح مسلم جزء ١ صفحة ٣٠٤

فأين هذا مما يفعله من يصحح المراسيل زاعما ان مثل هذا على شرط مسلم





المصادر

القران الكريم

الجامع الصحيح المختصر ، اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ، دار النشر : دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت ١٤٠٧ - ١٩٨٧ ، الطبعة : الثالثة ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا

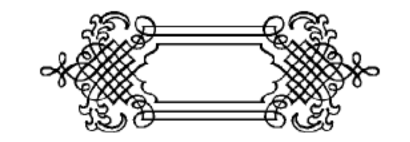
المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، اسم المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - ، الطبعة : ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي

المستدرك على الصحيحين ، اسم المؤلف: محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا

صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، اسم المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ، دار النشر : مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤ - ١٩٩٣ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط

صحيح ابن خزيمة ، اسم المؤلف: محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري ، دار النشر : المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٠ - ١٩٧٠ ، تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمي





السنن الكبرى ، اسم المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ - ١٩٩١ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د.عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن

السنن المأثورة ، اسم المؤلف: محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله ، دار النشر : دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٦ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. عبد المعطي أمين قلعجي

سنن أبي داود ، اسم المؤلف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ، دار النشر : دار الفكر - بيروت - - ، الطبعة : ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد

سنن ابن ماجه ، اسم المؤلف: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني ، دار النشر : دار الفكر - بيروت - - ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي

سنن البيهقي الكبرى ، اسم المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ، دار النشر : مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤ - ١٩٩٤ ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا

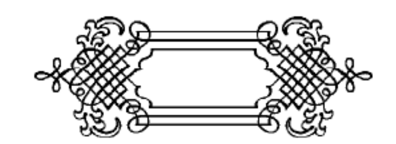
الجامع الصحيح سنن الترمذي ، اسم المؤلف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - - ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون

سنن الدارقطني ، اسم المؤلف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي ، دار النشر : دار المعرفة - بيروت - ١٣٨٦ - ١٩٦٦ ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني

سنن الدارمي ، اسم المؤلف: عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي ، دار النشر : دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٧ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي

المجتبى من السنن ، اسم المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، دار النشر : مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ١٤٠٦ - ١٩٨٦ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق :





عبدالفتاح أبو غدة

سنن سعيد بن منصور ، اسم المؤلف: سعيد بن منصور الخراساني ، دار النشر : الدار السلفية - الهند - ١٤٠٣هـ -١٩٨٢م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي

سنن سعيد بن منصور ، اسم المؤلف: سعيد بن منصور ، دار النشر : دار العصيمي - الرياض - ١٤١٤ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد

تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار ، اسم المؤلف: أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، دار النشر : مطبعة المدني - القاهرة ، تحقيق : محمود محمد شاكر

تهذيب الآثار (الجزء المفقود) ، اسم المؤلف: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، دار النشر : دار المأمون للتراث - دمشق / سوريا - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : علي رضا بن عبد الله بن علي رضا

الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، اسم المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ، دار النشر : مكتبة الرشد الرياض - ١٤٠٩ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : كمال يوسف الحوت

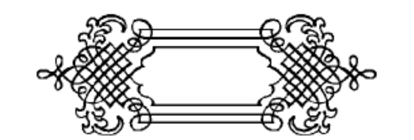
المصنف ، اسم المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، دار النشر : المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٣ ، الطبعة : الثانية ،تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي

موطأ الإمام مالك ، اسم المؤلف: مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي - مصر - - ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي

المسند ، اسم المؤلف: عبدالله بن الزبير أبو بكر الحميدي ، دار النشر : دار الكتب العلمية ، مكتبة المتنبي - بيروت ، القاهرة ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي

المعجم الأوسط ، اسم المؤلف: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، دار النشر : دار الحرمين - القاهرة - ١٤١٥ ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ،عبد المحسن بن





إبراهيم الحسيني

الروض الداني (المعجم الصغير) ، اسم المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ، دار النشر : المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمان - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمد شكور محمود الحاج أمرير

المعجم الكبير ، اسم المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ، دار النشر : مكتبة الزهراء - الموصل - ١٤٠٤ - ١٩٨٣ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : حمدي بن عبدالمجيد السلف

مسند إسحاق بن راهويه ، اسم المؤلف: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي ، دار النشر : مكتبة الإيمان - المدينة المنورة - ١٤١٢ - ١٩٩١ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي

مسند ابن الجعد ، اسم المؤلف: علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي ، دار النشر : مؤسسة نادر - بيروت - ١٤١٠ ١٩٩٠ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : عامر أحمد حيدر

مسند الإمام عبد الله بن المبارك ، اسم المؤلف: عبد الله بن المبارك بن واضح ، دار النشر : مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٧ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : صبحي البدري السامرائي

مسند الإمام أحمد بن حنبل ، اسم المؤلف: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني ، دار النشر : مؤسسة قرطبة - مصر

البحر الزخار ، اسم المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ، دار النشر : مؤسسة علوم القرآن ، مكتبة العلوم والحكم -بيروت ، المدينة - ١٤٠٩ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. محفوظ الرحمن زين الله

مسند أبي داود الطيالسي ، اسم المؤلف: سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري



الطيالسي ، دار النشر : دار المعرفة - بيروت

المعجم ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن المثنى الموصلي أبو يعلى ، دار النشر : إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد - ١٤٠٧ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : إرشاد الحق الأثري

فتح الباري شرح صحيح البخاري ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، دار النشر : دار المعرفة - بيروت ، تحقيق : محب الدين الخطيب

صحيح مسلم بشرح النووي ، اسم المؤلف: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت -١٣٩٢ ، الطبعة : الطبعة الثانية

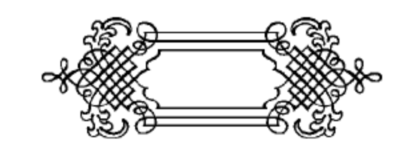
التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، اسم المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ، دار النشر : وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧ ، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي ،محمد عبد الكبير البكري

فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، اسم المؤلف: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب ، دار النشر : دار ابن الجوزي - السعودية / الدمام - ١٤٢٢هـ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد

التاريخ الصغير (الأوسط) ، اسم المؤلف: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ، دار النشر : دار الوعي ، مكتبة دار التراث - حلب ، القاهرة - ١٣٩٧ - ١٩٧٧ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد

التاريخ الكبير ، اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري الجعفي ، دار النشر : دار الفكر - بيروت - ، الطبعة : ،تحقيق : السيد هاشم الندوي

الجرح والتعديل ، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٢٧١ - ١٩٥٢ ، الطبعة : الأولى



الكنى والأسماء ، اسم المؤلف: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين ، دار النشر : الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة -١٤٠٤ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : عبد الرحيم محمد أحمد القشقري

المعرفة والتاريخ ، اسم المؤلف: أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م ،تحقيق : خليل المنصور

تاريخ أبي زرعة الدمشقي ، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبو زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٧-١٩٩٦ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : خليل المنصور

الثقات ، اسم المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ، دار النشر : دار الفكر - بيروت - ١٣٩٥ - ١٩٧٥ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد

تذكرة الحفاظ ، اسم المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة : الأولى

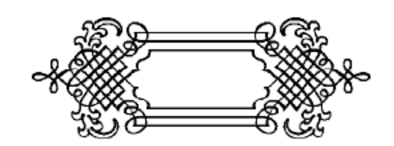
الضعفاء الصغير ، اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ، دار النشر : دار الوعي - حلب - ١٣٩٦ - ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد

الضعفاء والمتروكين ، اسم المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، دار النشر : دار الوعي - حلب - ١٣٩٦هـ- ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد

الكامل في ضعفاء الرجال ، اسم المؤلف: عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني ، دار النشر : دار الفكر - بيروت -١٤٠٩ - ١٩٨٨ ، الطبعة : الثالثة ، تحقيق : يحيى مختار غزاوي

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، اسم المؤلف: الإمام محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي ، دار النشر : دار الوعي - حلب - ١٣٩٦هـ ،





الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد

تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ، اسم المؤلف: ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبي زرعة العراقي ، دار النشر : مكتبة الرشد - الرياض - ١٩٩٩م ، تحقيق : عبد الله نوارة

جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، اسم المؤلف: أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي ، دار النشر : عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٦ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : حمدي عبدالمجيد السلفي

الضعفاء الكبير ، اسم المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي ، دار النشر : دار المكتبة العلمية - بيروت - ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي

طبقات المدلسين ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، دار النشر : مكتبة المنار - عمان - ١٤٠٣ -١٩٨٣ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. عاصم بن عبدالله القريوتي

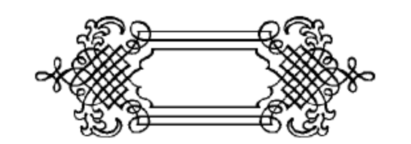
ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، اسم المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود

تقريب التهذيب ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، دار النشر : دار الرشيد - سوريا - ١٤٠٦ -١٩٨٦ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمد عوامة

تهذيب التهذيب ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، دار النشر : دار الفكر - بيروت - ١٤٠٤ - ١٩٨٤ الطبعة : الأولى

تهذيب الكمال ، اسم المؤلف: يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي ،





دار النشر : مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠ - ١٩٨٠ ،الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. بشار عواد معروف

تاريخ بغداد ، اسم المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت

تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل ، اسم المؤلف: أبي القاسم علي بن الحسن إبن هبة الله بن عبد الله الشافعي ، دار النشر : دار الفكر - بيروت - ١٩٩٥ ، تحقيق : محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري

أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه ، اسم المؤلف: محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي أبو عبد الله ، دار النشر : دار خضر - بيروت ١٤١٤ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : د. عبد الملك عبد الله دهيش

الإصابة في تمييز الصحابة ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، دار النشر : دار الجيل - بيروت - ١٤١٢ - ١٩٩٢ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : علي محمد البجاوي

الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، اسم المؤلف: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ، دار النشر : دار الجيل - بيروت - ١٤١٢ ،الطبعة : الأولى ، تحقيق : علي محمد البجاوي

الطبقات الكبرى ، اسم المؤلف: محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري ، دار النشر : دار صادر - بيروت

التحقيق في أحاديث الخلاف ، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج ، دار النشر : دار الكتب العلمية -بيروت - ١٤١٥ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : مسعد عبد الحميد محمد السعدني

تنقيح تحقيق أحاديث التعليق ، اسم المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد



الهادي الحنبلي ، دار النشر : دار الكتب العلمية بيروت - ١٩٩٨م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : أيمن صالح شعبان

تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني ، دار النشر : دار المحاسن للطباعة - المدينة المنورة - ١٣٨٤ - ١٩٦٤ ، الطبعة : ، تحقيق : السيد عبدالله هاشم اليماني المدني

نصب الراية لأحاديث الهداية ، اسم المؤلف: عبدالله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي ، دار النشر : دار الحديث - مصر - ١٣٥٧ ، تحقيق : محمد يوسف البنوري

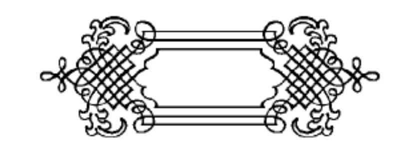
لبدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير ، اسم المؤلف: سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن ، دار النشر : دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية - ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م ، الطبعة : الاولى ،تحقيق : مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال

تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، اسم المؤلف: يحيى بن معين أبو زكريا ، دار النشر : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي -مكة المكرمة - ١٣٩٩ - ١٩٧٩ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف

تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ، اسم المؤلف: يحيى بن معين أبو زكريا ، دار النشر : دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٠ - ،تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف

سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم ، اسم المؤلف: أحمد بن حنبل ، دار النشر : مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ١٤١٤ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. زياد محمد منصور

سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني ، اسم المؤلف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني ، دار النشر : الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - ١٣٩٩ - ١٩٧٩ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمد علي قاسم العمري



سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ، اسم المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر المديني أبو الحسن ، دار النشر : مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٤ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : موفق عبد الله عبد القادر

الضعفاء وأجوبة الرازي على سؤالات البرذعي ، اسم المؤلف: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة ، دار النشر : دار الوفاء - المنصورة - ١٤٠٩ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : د. سعدي الهاشمي

سؤالات البرقاني للدارقطني ، اسم المؤلف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي ، دار النشر : كتب خانه جميلي - باكستان - ١٤٠٤ - ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. عبدالرحيم محمد أحمد القشقري

سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ، اسم المؤلف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي ، دار النشر : مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٤ - ١٩٨٤ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر

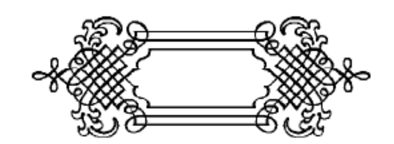
من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ، اسم المؤلف: يحيى بن معين ، دار النشر : دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٠ ، تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف

سير أعلام النبلاء ، اسم المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله ، دار النشر : مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٣ ، الطبعة : التاسعة ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي

سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ) تحقيق: أحمد محمد نور سيف دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م

العلل ومعرفة الرجال ، اسم المؤلف: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني ، دار النشر :





المكتب الإسلامي ، دار الخاني - بيروت الرياض - ١٤٠٨ - ١٩٨٨ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : وصي الله بن محمد عباس

لعلل ، اسم المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني ، دار النشر : المكتب الإسلامي - بيروت - ١٩٨٠ ، الطبعة : الثانية ،تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي

العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، اسم المؤلف: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني البغدادي ، دار النشر : دار طيبة - الرياض - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي

المراسيل ، اسم المؤلف: سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود ، دار النشر : مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٨ ، الطبعة : الأولى تحقيق : شعيب الأرناؤوط

علل الترمذي الكبير ، اسم المؤلف: أبو طالب القاضي ، دار النشر : عالم الكتب ،مكتبة النهضة العربية - بيروت - ١٤٠٩ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود محمد الصعيدي

علل الحديث ، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن بن إدريس بن مهران الرازي أبو محمد ، دار النشر : دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٥ تحقيق : محب الدين الخطيب

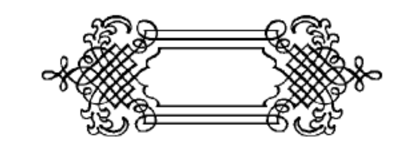
!من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ، اسم المؤلف: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الله ، دار النشر : مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٩ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : صبحي البدري السامرائي

المراسيل ، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ، دار النشر : مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٣٩٧ ، الطبعة : الأولى

تحقيق : شكر الله نعمة الله قوجاني

التمييز ، اسم المؤلف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين ، دار النشر





: مكتبة الكوثر - المربع - السعودية - ١٤١٠الطبعة : الثالثة ، تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمي

قرة العينين برفع اليدين في الصلاة ، اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ، دار النشر : دار الأرقم - الكويت - ١٤٠٤ - ١٩٨٣ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : أحمد الشريف

خير الكلام في القراءة خلف الإمام للبخاري ، اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى : ٢٥٦هـ) ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠١ ، الطبعة .

الموقظة في علم مصطلح الحديث المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة
الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب الطبعة: الثانية ١٤١٢ ه

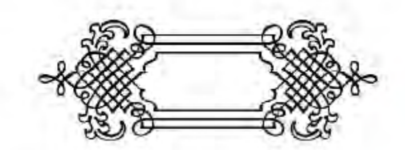
لسان الميزان ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، دار النشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات -بيروت - ١٤٠٦ - ١٩٨٦ ، الطبعة : الثالثة ، تحقيق : دائرة المعرف النظامية - الهند

رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه ، اسم المؤلف: سليمان بن الأشعث أبو داود ، دار النشر : دار العربية - بيروت ، تحقيق : محمد الصباغ

العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، اسم المؤلف: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني البغدادي ، دار النشر : دار طيبة - الرياض - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي

الأدب لابن أبي شيبة، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)،المحقق: د. محمد رضا القهوجي ،الناشر: دار البشائر الإسلامية - لبنان ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

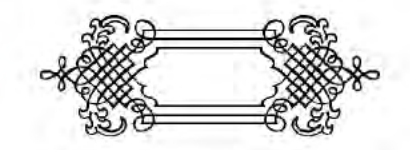




المحتويات

المقدمة ٥
الباب الأول ٧
النظر فيمن يعتمد على قوله في نقد الخبر ٧
ما جاء في السؤال عن الإسناد ٩
ما جاء فيمن يعتمد ومن لا يعتمد على كلامه في الرجال ١٣
وتمييز صحيح الأخبار من سقيمها ١٣
القسم الأول: من اتفق أهل العلم على الاعتماد على كلامه ١٣
في الرجال وتمييز الأخبار ١٣
ذكر بعض الحفاظ الذين ذكر ابن أبي حاتم اتفاق أهل العلم ١٤
علىالاحتجاج بحديثهم والاعتماد على كلامهم ١٤
في الرجال ونقد الأخبار ١٤
ما جاء في تسمية كبار أئمة الحديث بأهل النظر ١٦
ما جاء في تسمية أهل النظر من المحدثين بأهل الحديث ٢٠
وأهل المعرفة بالحديث وائمة الحديث وغير ذلك ٢٠
ما جاء في سبب تسمية كبار ائمة أهل الحديث بأهل النظر ٢٢
١- الإمام علي بن المديني ٢٣
٢- الإمام أبو زرعة الرازي ٢٣
٣- الإمام احمد بن حنبل ٢٤
٤- الإمام يحيى بن معين ٢٤
٥- الإمام أبو حاتم الرازي ٢٤
٦- الإمام البخاري ٢٦
ما جاء في قلة أهل النظر من المحدثين ٢٧
ما جاء في أن أهل النظر من المحدثين يتفاضلون بالعلم ٢٩
القسم الثاني: من لم يتفق أهل العلم على الاعتماد على كلامهم مع ما لهم من معرفة بالحديث وطرف من النظر ٣١
١- محمد بن مسلم بن وارة الرازي ٣٢
٢- الإمام محمد بن يحيى النيسابوري الذهلي ٣٣
مدى التباين بين أهل النظر من المحدثين والإمام الذهلي ٣٥
١- بين الإمام أبي حاتم الرازي و الإمام الذهلي ٣٥
٢- بين الإمام احمد بن حنبل والإمام الذهلي ٣٨
٣- بين الإمام أبي زرعة الرازي والإمام الذهلي ٣٨
٤- بين الإمام الذهلي والإمام البخاري ٣٩
ما جاء في ثناء الذهلي على أهل النظر من المحدثين ٤٠
القسم الثالث: من لا يعتمد على قوله في الكلام في الرواة وتمييزصحيح الأخبار من سقيمها ٤٤
الصنف الأول: من سلك منهجا لتمييز صحيح الأخبار من سقيمها يخالف منهج أهل النظرمن المحدثين ٤٥
الإمام ابن جرير الطبري ٤٥
الصنف الثاني: من توسع توسعا كبيرا في توثيق المجهولين وتصحيح أخبار من تكلم فيه من الرواة ٥٠





مثل الإمام ابن حبان والإمام الحاكم ٥٠

١- الإمام ابن حبان في الثقات ٥٠

٢- الإمام الحاكم في المستدرك ٥٢

الصنف الثالث: من تكلم في الرواة ونقد الأخبار وهو ضعيف ٥٧

مثل الشاذكوني والواقدي ٥٧

١- سليمان الشاذكوني ٥٧

٢- الواقدي ٥٨

الصنف الرابع : من تكلم بالرواة وليس هو من أهل الشأن ٥٩

الباب الثاني ٦١

المجاز عند أهل النظر من المحدثين ٦١

المجاز عند أهل النظر من المحدثين ٦٣

ما جاء في تعدد المصطلحات في الأمر الواحد ٦٤

ما جاء في أن الأصل في أقوال وأفعال أهل النظر من المحدثين هو الحقيقة وأن المجاز يقع منهم في الأقوال والأفعال ٦٧

أولا: المجاز في الأقوال ٦٧

١- تسمية الخبر الباطل (كذب) والكذب (باطل) ٦٧

عند أبي حاتم الرازي وأبي زرعة الرازي ٦٧

٢- ما جاء في تسمية المرسل بالمنقطع ٦٩

٣- تسمية المقطوع بالبتر والمرسل ٦٩

٤- تسمية حديث المُرسل بأن حديثه يهوي ٧٠

عند الإمام احمد وشعبة ٧٠

ثانيا: المجاز في الأفعال ٧١

وإدخال المراسيل في الكتب التي تختص ٧١

بالحديث الموصول (المسند) ٧١

إذا تعارضت الأقوال عن الإمام الواحد ٧٥

الباب الثالث ٧٧

أهل النظر والاحتجاج بالخبر ٧٧

ما جاء في أن الاحتجاج عند أهل النظر من المحدثين لا يكون ٧٩

إلا بالأسانيد الصحيحة المتصلة ٧٩

ما جاء في أن العمل بالحديث لايستلزم صحته ٨١

ما جاء في عدم الاحتجاج بالمجهول وشبه المجهول ٨٥

ما جاء في عدم الاعتبار بالروايات المنكرة والباطلة ٨٨

ما جاء فيمن يكتب حديثه ولا يحتج به ٩٠

ما جاء فيمن ترك أهل الحديث الكتابة عنه ٩١

ما جاء في ترك الكتابة عمن اختلط صحيح حديثه من سقيمه ٩٣

ما جاء عن الإمام البخاري في تركه الرواية والكتابة ٩٤

عمن اختلط صحيح حديثه بسقيمه ٩٤

الباب الرابع ١٠١

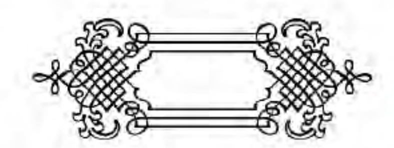
نظر كبار المحدثين في روايات المدلسين ١٠١

ما جاء في الاحتجاج بعنعنة المدلس إذا لم يدلس ١٠٣

١- ما رواه القطان عن إسماعيل بن أبي خالد ١٠٥

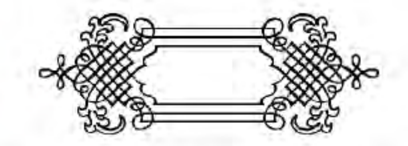
٢- ما رواه القطان عن الثوري ١٠٦





٣- ما رواه الثوري عن حبيب بن أبي ثابت وسلمة بن كهيل ومنصور ١٠٦
٤- ما رواه شعبة عن قتادة وغيره ١٠٧
٥- رواية عبد الرحمن بن مهدي عن مبارك بن فضالة ١٠٩
ما جاء في ترك الاحتجاج بحديث المدلس إذا دلس ١١٠
وبيان الطرق التي يستدل بها أئمة الحديث على أن الراوي قد دلس ١١٠
الطرق التي يستدل بها أئمة الحديث على أن الراوي قد دلس ١١٠
أولا: إدخال الراوي المدلس واسطة بينه وبين شيخه فيما يرويه ١١١
عن شيخه بغير واسطة ١١١
١- الإمام البخاري يحكم بعدم سماع الزهري ١١٢
لرواية مخصوصة له عن أبي سلمة لورودها بإدخال الزهري واسطة بينه وبين أبي سلمة ١١٢
(الزهري عن سليمان عن يحيى عن أبي سلمة) ١١٢
٢- الإمام أبو زرعة الرازي يحكم بتدليس محمد بن إسحاق ١١٣
في رواية مخصوصة له عن الزهري ١١٣
لكون ابن إسحاق رواها بواسطة ١١٣
(معاوية الصدفي عن الزهري) ١١٣
٣- الإمام يحيى بن معين يحكم بتدليس ١١٤
سفيان بن عيينة في رواية مخصوصة له عن إبراهيم ١١٤
لرواية ابن عيينة لها بواسطة جعفر الأحمر عن إبراهيم ١١٤
٤- الإمام احمد بن حنبل يحكم بعدم سماع سفيان ١١٥
في رواية له مخصوصة عن حماد (سفيان عن حماد) ١١٥
لورودها عن سفيان بإدخال واسطة ١١٥
(سفيان عن جابر عن حماد) ١١٥
٥- الإمام النسائي يحكم بعدم سماع سليمان التيمي في رواية له مخصوصة عن انس لورودها عنه بواسطة ١١٦
(سليمان عن قتادة عن انس) ١١٦
ثانيا: النكارة والعلة في خبر من عرف بالتدليس ١١٦
دليل على وقوع التدليس منه ١١٦
ثالثا: استخدام صيغة تفيد عدم سماع المدلس لرواية مخصوصة ١٢٠
عن شيخه الذي سمع منه ١٢٠
١- أبو حاتم الرازي يعل رواية ابن جريج لأنه قال مرة أُخبرت عن حبيب وقال في نفس الخبر عن حبيب فتبين لأبي حاتم ١٢١
إن ابن جريج لم يسمع هذا الخبر من حبيب ١٢١
٢- النسائي يعل خبر ابن إسحاق عن الزهري ١٢١
لأن ابن إسحاق قال في مرة عن الزهري وفي أخرى قال ذكر محمد بن مسلم الزهري ١٢١
٣- الإمام احمد بن حنبل يجزم بتدليس الأعمش ١٢٥
عن أبي وائل(شقيق بن سلمة) لورود الخبر عن الأعمش حُدثت عن شقيق ١٢٥





رابعا: إذا روى المدلس خبرا مخصوصا ١٢٦

لا يعرف إلا عن شيخ مخصوص أو عن ضعفاء فرواه ١٢٦

بإسقاط الشيخ أو الضعفاء حُكم على خبره بالتدليس ١٢٦

١- الإمام يحيى بن معين يحكم بأن سفيان دلس خبرا وذلك لان هذا الخبر لا يعرف إلا عن أبي حنيفة ١٢٦

٢- ابن معين يحكم بتدليس هشيم عن يونس في خبر لكونه لا يعلم إلا من جهة الضعفاء والمتهمين عن يونس ١٢٧

خامسا: إخبار أئمة الحديث ان الراوي المدلس لم يسمع من شيخه ١٢٨

إلا أحاديث مخصوصة فيحكم بالتدليس على ما لم يسمعه ١٢٨

١- هشيم عن جابر ١٢٩

٢- قتادة عن أبي العالية ١٣٠

٣- الحكم عن مقسم ١٣١

٤- سفيان الثوري عن أبي عون ١٣١

سادسا: استخدام المدلس أداة التحديث (أن ، قال) ١٣٢

سابعا: أن يشتهر الراوي المدلس بـالإكثار من التدليس ١٣٣

عن شيخ معين ١٣٣

ما جاء في تسمية الخبر المدلس (مرسل) ١٣٥

١- الحكم عن مقسم ١٣٥

٢- ابن جريج عن مجاهد ١٣٦

٣- سفيان الثوري عن أبي عون ١٣٧

١- ابن المسيب عن عمر (رضي الله عنه) ١٣٨

٢- الأعمش عن انس (رضي الله عنه) ١٣٨

١- هشام بن عروة ١٣٩

٢- المغيرة بن مقسم ١٤١

في بيان أن الإرسال لا يسمى تدليسا عند أهل النظر من المحدثين ١٤٢

١- أبو قلابة ١٤٥

٢- عطاء الخراساني ١٤٦

٣- مكحول ١٤٧

٤- الإمام البخاري ١٤٨

الباب الخامس ١٥٥

شرط الإمام مسلم في كتاب الصحيح ومقارنته بشرط الحديث الصحيح عند كبار أئمة الحديث ١٥٥

شرط الإمام مسلم في كتاب الصحيح ١٥٧

ومقارنته بشرط الحديث الصحيح عند كبار أئمة الحديث ١٥٧

ما جاء عن كبار أئمة الحديث في أن إدخال الواسطة ١٦٥

دلالة بينة على عدم السماع وإنما هو الإرسال ١٦٥

١- ما جاء عن الإمام احمد في أن وجود الواسطة ١٦٩

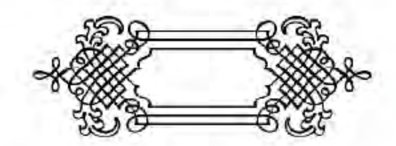
مع عدم التصريح بالسماع يحمل ١٦٩

على الإرسال لا على الاتصال ١٦٩

٢- ما جاء عن الإمام يحيى بن معين في أن وجود الواسطة ١٧٠

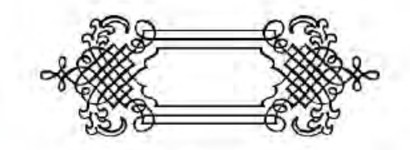
مع عدم التصريح بالسماع ١٧٠





يحمل على عدم السماع ١٧٠
٣- ما جاء عن الإمام البخاري في أن وجود الواسطة ١٧١
مع عدم التصريح بالسماع يحمل على الإرسال ١٧١
لا على الاتصال ١٧١
٤- ما جاء عن الإمام أبي حاتم الرازي في ان وجود الواسطة ١٧٣
مع عدم التصريح بالسماع يحمل على الإرسال لا على الاتصال ١٧٣
ما جاء في عدم احتجاج الإمام مسلم في كتاب الصحيح ١٧٥
بالمرسل بدلالة الواسطة ١٧٥
الدليل الأول:ما جاء عن الإمام مسلم في أنه لم يحتج بكتابه الصحيح بالحديث المرسل بدلالة الواسطة وإنما ادخل هذا النوع في صحيحه ١٧٦
من باب المجاز ١٧٦
١- ما أخرجه الإمام مسلم من حديث ١٧٦
(ابن سيرين عن عمران بن حصين رضي الله عنه) ١٧٦
ولا يعلم له سماع منه وقد ورد أن بينهما واسطة ١٧٦
٢- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية ١٧٩
(أبي الخليل عن أبي سعيد رضي الله عنه) ١٧٩
مع ان أبا الخليل لا يعلم له سماع من أبي سعيد وقد ورد أن بينهما واسطة (أبو علقمة الهاشمي) ١٧٩
٣- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية ١٨٢
(أبي قلابة عن عائشة رضي الله عنها) ١٨٢
مع ان أبا قلابة لا يعلم له سماع من عائشة ١٨٢
وقد ورد أن بينهما واسطة ١٨٢
٤- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية ١٨٤
(يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن عنأم هشام) ١٨٤
ولا يعلم سماعه منها وورد أن بينهما واسطة ١٨٤
٥- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية ١٨٦
(يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن عطاء) ١٨٦
ولا يعلم له سماع منه وبينهما واسطة ١٨٦
(محمد بن عمرو بن حلحلة أو محمد بن إسحاق) ١٨٦
٦- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية ١٨٧
(أبي عبيدة بن عقبة بن نافع عن شراحبيل بن السمط) ١٨٧
ولا يثبت سماعه منه وبينهما واسطة ١٨٧
٧- (خبر مكحول عن شرحبيل) ١٨٩
٨- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية ١٩٣
(عراك عن عائشة رضي الله عنها) ولا يعلم سماعه منها ١٩٣
وبينهما واسطة ١٩٣
٩- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية ١٩٦
(أبي الجوزاء عن عائشة رضي الله عنها) ١٩٦
وقد ذُكر أن بينهما واسطة ١٩٦





١٠- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية ١٩٩
(إسماعيل بن أمية عن عياض بن عبد الله) ١٩٩
١١- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية ٢٠٠
(عبد الله البهي عن عائشة رضي الله عنها) ٢٠٠
١٢- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من رواية ٢٠١
مطر عن زهدم ٢٠١
الدليل الثاني:ما جاء عن الإمام مسلم في إعلال الخبر المرسل بدلالة الواسطة واشتراط السماع لقبوله ٢٠٦
الدليل الثالث: الأمثلة التي احتج بها الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ٢٠٩
وذكر ان أئمة الحديث يحملوها على الاتصال ليس فيها ٢٠٩
مثال واحد من المرسل بدلالة الواسطة ٢٠٩
الدليل الرابع: عدم توسع الإمام مسلم في اتهام الرواة بالتدليس ٢١٣
بل إن الإمام مسلم قد ضيق باب التدليس ٢١٣
الدليل الخامس: ما جاء في أن الإمام مسلم إنما ينكر على خصمه فرض وجود الواسطة من غير المدلس أما ما ثبت وجود الواسطة فيه مع عدم ثبوت السماع فلا ينكر الإمام مسلم انه مرسل ٢١٤
الدليل السادس: احتجاج الإمام مسلم برواية غير المدلس إذا عاصر من فوقه وأمكن له سماعه ولم يرد عنه إدخال الواسطة بينه وبين من يروي عنهوان لم يصرح بالسماع ٢١٨
ذكر الأخبار التي احتج بها الإمام مسلم فيما لا يعرف فيها سماع الراوي غير المدلس عمن فوقه مما لم يرد فيه ٢٢٠
دلالة بينة على الإرسال ٢٢٠
١- سليمان بن بريدة عن أبيه ٢٢١
٢- عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة ٢٢٣
٣- زيد بن أسلم عن حمران مولى عثمان ٢٢٥
٤- محمد بن المنكدر عن حمران ٢٢٦
٥- أبو إدريس الخولاني عن أبي ذر ٢٢٧
٦- محمد بن قيس بن مخرمة عن أبي هريرة ٢٢٧
ما جاء عن كبار أئمة الحديث في اشتراط السماع مطلقاً ٢٢٩
وعدم الاحتجاج فيما لم يثبت سماعه ٢٢٩
١- شعبة بن الحجاج ٢٢٩
٢- يحيى بن سعيد القطان ٢٣٠
٣- علي بن المديني ٢٣٠
٤- الإمام البخاري ٢٣١
٥- الإمام احمد بن حنبل ٢٣٤
٦- أبو مسهر ٢٣٤
٧- أبو حاتم الرازي ٢٣٥
ما جاء عن كبار أئمة الحديث في الانتقاء لبعض الرواة ٢٣٨
وعدم التنقير عن سماعاتهم ٢٣٨
وتحسينهم لبعض من لا يعلم سماعه عمن فوقه ٢٣٨
المصادر ٢٤٥

